

د. رجب بويونس

من لا يقف 5

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام

د. رحیم بن دین

عبدیوسف الدیوبی

من لافقة

عيسى يوسف الدمشقي

من الأقفى

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

سرت - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ص.ب 921 مبرق (تلکس) 30098 مطبوعات



الطبعة الأولى 1404 و.ر. 1424 ميلادية

رقم الايداع 1964 / 1995 افرنجي دار الكتب الوطنية - بنغازي

حقوق الطبع والاقتباس والترجمة محفوظة للناشر

عيسى يوسف اللبوني

موقف (1) اليهودية دين أم قومية؟

اليهودية .. دين أم قومية؟

تذهب بعض الآراء إلى أن "اليهودية" واقعة تاريخية معقدة ليس من الممكن إختزالها في تعريف ديني محض . العبرانيون القادمون من الجانب الآخر من "النهر" , وبفضل مايدعونه عهدا مع "يهودا" إعتبروا أنفسهم شعب الله المختار , الذى له السيادة على الأمم الأخرى .

فى هذا الإدعاء تبدو العرقية واضحة , والأنانية العنصرية صريحة . ربما نتغاضى عن أن هذه العرقية , وهذه الأنانية ربما لاتعكس إلا نقيض ماتدعيه , تعويض عن دونية واقعية . ولكن وفق هذا تكون اليهودية دين أنشأه العبرانيون بغرض الحفاظ على وحدتهم وتجسيدها لهويتهم كشعب , وهو يتلخص فى مبدأين "الله واحد" و "العبرانيون شعب الله المختار" .

هل وحدة الله هنا انعكاس لإرادة الوحدة عند العبرانيين فى مواجهة عوامل واقعية مفرقة ؟ أم هل وحدة العبرانيين إنطلاقا من وحدة "الرب" ؟ بين هذا وذاك يتأرجح تاريخ اليهودية .

أيا كان الجواب , فإن هناك من الآراء مايجعل من "الكنيسة" أساس وحدة وهوية "الشعب اليهودى" عندئذ تكون اليهودية ديناً بمكونات عرقية واضحة , والدين والقومية فى هذه الحالة يتطابقان .

لكن هذه الخلاصة تنتج عن خلط بين الدين اليهودى وكتابه المقدس من ناحية , وبين العرق التاريخى المعتقد - أو صانع اليهودية المتمثل فى اثنى عشرة قبيلة فى فترة تاريخية معينة العقيدة تمتزج بالعرق .

حسب يوسف الديوبى

وهذا يقوم على ماياتى :

1- نفى صفة الوحي الإلهى عن الدين اليهودى .

2- إعتبار الدين اليهودى صناعة "عبرانية" بناء على - العقيدة - لبناء تحتى - التكوين العرقى , بهدف الحفاظ على وحدة العرق .

العبرانيون إذن ليسوا شعب الله المختار , بل يهودا هو ملك اليهود .
ولكن حتى لو سلمنا بهذا , وصرفنا النظر عن أن اليهودية دين موحى به , أو أن اليهودية صناعة عبرانية قصد منها تجسيد هوية عرق ووحدة شعب , إلا أن هذا المذهب يخلط مع الواقع بين العبرانيين الحاضرين تاريخيا نشوء الدين اليهودى - اذ لاشك أنه كان هناك آنذاك عرقا وشعبا هم "العبرانيون" ومن الممكن أن الدين اليهودى استخدم لهذا الغرض كتجسيد وحدة هذه القبائل , يخلط بين هذا الواقع التاريخى وبين اليهود باعتبارهم على مر التاريخ معتنقى اليهودية .

فإذا وعينا هذا الخلط , وحتى وإن افترضنا كل العبرانيين يهودا إلا أنه ليس كل اليهود عبرانيين , مما يشكك فى وحدة العقيدة والعرق . إن القول بأن اليهودية نشأت كتعبير عن عرق وشعب لايقود بالضرورة إلى استنتاج أن يهود اليوم يكونون شعبا أو عرقا أو قومية .

إن ما بين الأمرين اختلافا كبيرا أكبر المسافة التاريخية التى تفصل بين نشأة الدين اليهودى وواقع اليهود اليوم أى أولئك الذين يدينون اليوم باليهودية .
ويقودنا إلى هذا الإعتبارات التالية :

1- إن اليهودية بالمعنى المحدد هى الشكل الذى إتخذه دين اليهود بعد تدمير المعبد الأول والشتات الأول فى عام 587 ق.م وماقبل ذلك لايمكن الحديث عن "يهودية" بل "دين إسرائيل" .

إن اليهودية تختلف عن "دين إسرائيل" وإذا كان هذا يعكس سمات عرقية فإن هذه السمات العرقية لاتظهر فى اليهودية حتى وإن كان من المؤكد أن هدف "اليهودية" الحفاظ على وحدة اليهود من الشتات , لكنها وحدة "عقيدة" وليست وحدة عرق .

2- إن كتاب اليهودية المقدس لم يتحدد نهائيا إلا فى القرن الأول الميلادى , حيث إحتفظ فيه بما ورد مكتوبا باللغة العبرية والأرمنية , واستبعدت الكتب والفقرات المكتوبة بالإغريقية وهذا يعنى أنه بين الشكل النهائى للكتاب المقدس وبين نشأة اليهودية ما لا يقل عن ستة قرون خدت خلالها ماخذت من امتزاج واختلاط خاصة فى حالة الشتات التى مرت باليهود منذ عام 587 ق.م مما يجعل ليس فقط النقاء العرقى مستحيلا بل أيضا النقاء الأديولوجى مشكوكا فيه .

3- إن اليهودية تطورت فى أهم ملتقى طرق فى تاريخ العالم القديم , الشرق الأوسط , حوض البحر المتوسط , وهو ملتقى حضارات متنوعة بقدر مامتعددة , حضارات الرافدين , مصر , الحضارة السامية .. مما يجعل من غير المعقول بقاء عرق نقى فى أهم ملتقى طرق فى التاريخ القديم .

4- الدراسات اللغوية والفيلولوجية الحديثة أتاحت الكشف عن إضافات العصور والأوساط التى تمت فيها صياغة الكتاب المقدس ابتداء من القرن التاسع وحتى القرن الرابع ق.م , مما يفسر الغموض والإزدواجية فى الكتاب المقدس ويشير إلى غموض مفهوم "القومية اليهودية" نفسه , وامتزاج العبرانيين مع شعوب أخرى . مما يجعل القول بأن اليهودية تجسيد لهوية "قومية" أمرا لا يستند إلى أى حجة جادة .

5- مما لاشك فيه أن اليهودية أول الأديان الموحدة , وهذا بالذات ما يتناقض مع إدعاء "قوميتها" إذ ليس ثمة ما يؤكد منع أعراق أخرى من اعتناق هذا الدين , وأنه حتى وإن رغب أحد فى ذلك لم تكن لديه أية وسيلة لتحقيق ذلك نظرا لاعتبارات المرحلة التاريخية وحالة الشتات التى نتجت عن تدمير المعبد الأول عام 587 ق.م والمعبد الثانى عام 70 م والذى أدى إلى الشتات النهائى إلى يومنا هذا , أى حوالى عشرين قرنا . وعدم وجود بنية سياسية فى غالب الأحيان .

ومن ناحية أخرى لدينا معلومات وشواهد تاريخية مؤكدة عن اعتناق أعراق أخرى للدين اليهودى باعتباره آنذاك دين التوحيد الوحيد , فنحن نعرف مثلاً أن عرباً إعتنقوا اليهودية إلى حين ظهور الإسلام , وعليه عندما يتحدث البعض عن وجود "اليهودية" فى الجزيرة العربية فإن هذا الوجود ليس عرقياً بل دينياً إنتهى فى غالب الأحيان بتحول العرب عن اليهودية إلى الإسلام .

6- حالة الشتات التى عاش فيها اليهود منذ 587 ق.م عندما دمر نبوخذ نصر المعبد الأول , ونفى إلى بابل كل أولئك الذين نجوا من الموت , واستمرار اليهود فى بابل حتى قيام مملكة الفرس . ولكن مع ذلك لم يترك كل اليهود منفاهم . ثم تدمير المعبد الثانى عام 70 م وفشل محاولات تأسيس "أمة" خلال ثورة باركوبا عام 135,133 م حرم اليهودية نهائياً من قواعدها المقدسة و"القومية" وأدى إلى الشتات الكبير إلى يومنا هذا .

إن تفرق اليهود , منذ حوالى عشرين قرناً , فى مناطق جغرافية متباعدة وثقافات وأعراق متنوعة خاصة فى أوقات من التاريخ لم تظهر فيها العنصرية ضد اليهود ولإرفض اليهودية خاصة عندما كانت اليهودية الدين التوحيدى الوحيد , ولم يحصر فيها اليهود فى "قبتو" وحتى إن ظهرت العنصرية لم تكن ذات فعالية ولا مؤثرة , مما جعل الإختلاط والزواج ودخول أعراق أخرى اليهودية أمراً تاريخياً واقعاً , مما يعنى أن حالة الشتات لاتعنى فى الواقع كل اليهود , إذ أن هناك من اليهود من هو أصيل المجتمعات التى يعيش فيها اليهود مما يجعل مايدعى "حق العودة" أمراً مستحيل التحديد لسبيين

1- حالة الشتات المستمرة منذ عشرين قرناً وماحدث خلالها من اختلاط وتزاوج .

2- هناك من اليهود من هو أصيل مجتمعه بغض النظر عن دينه اليهودى .

إن الاضطهاد , وطرده اليهود بسبب المعتقد الدينى بدأ من القرن الثالث عشر فى فرنسا , ثم فى إنجلترا ليبلغ ذروته فى اسبانيا عام 1422 , وفى اوربا الوسطى عام 1648 وهو تاريخ المجازر التى ارتكبتها القوزاق والفلاحين الأوكرانيين ضد اليهود , ومع أن هناك أسباب أخرى غير دينية , إلا أن الحروب الدينية والاضطهاد الدينى لم يكن أمرا مستغربا سواء فى الدين الواحد - بين المذاهب والكنائس - أو بين الأديان وبالتالى الحالة اليهودية ليست استثناء .

ومصطلح "قيتو" نفسه ظهر أو ما ظهر فى البندقية وهذا القيتو كان لسببين: إما إجباريا من الدولة أو السلطة أو رغبة من اليهود أنفسهم فى عدم الاختلاط بمن يعيشون معهم - بقايا نزعة الإستعلاء العبرانية - . مما يجعل القيتو ليس دائما اضطهادا أولا مفروضا على اليهود بل أحيانا خيار اليهود أنفسهم .

ولاشك أنه ما قبل القيتو - المفروض أو المرغوب - وما قبل الاضطهاد على الأقل المنظم , كان اليهود يحظون بالتسامح , ولن نشير إلي حياتهم فى تلك المجتمعات التى لم تضطهد اليهود , بل شهدوا فيها حياة نشطة ومستوى معيشة راق وتقلدوا أرقى المناصب .

إن عدم اندماج اليهود فى المجتمعات حيث يعيشون ليس دائما بسبب رفض هذه المجتمعات لليهود بل بسبب رفض اليهود لهذه المجتمعات , لقد سبق القيتو النفسى القيتو الواقعى .

وحتى الاضطهاد حين يحدث فهو لأسباب دينية - وأسباب أخرى - وليس لأسباب عرقية , فهو تماما كما يحدث بين المسيحى والمسلم أو الكاثوليكي والبروتستانتى ... الخ .

7- إن الشتات الكبير الذى ترتب على تدمير المعبد عام 70 م أدى إلى اندثار نهائى للإنقسام القديم إلى اثنتى عشر قبيلة لتتكون جماعات ذات شخصية خاصة , مطورة تقاليدها الخاصة ولغتها الخاصة والمتأثرة جدا بالثقافة واللغة السائدة حيث

تعيش كل جماعة نعى الشرق مثلاً حول البحر المتوسط نجد السفاردا الذين يتحدثون "اللادينو" ومختلف اللغات "العربية اليهودية" , وفى اوربا الوسطى نجد الاشكيناز الذين طوروا لغتهم الخاصة "الياديش" مما يعنى أنه ليس ثمة ثقافة واحدة ولغة واحدة فكيف الحديث عن عرق أو قومية واحدة؟!

رغم العنصرية , رغم حصر اليهود فى "فيتو" فإن ملاحظة معتقى اليهودية تجعلنا نتأكد , بما لا يقبل الشك , أن اليهودية لا تمثل عرقاً واحداً ولا قومية واحدة , والمسألة ليست فقط وثائق تاريخية يمكن الطعن فى صدقها أو التقليل من أهميتها , بل الأمر يتعلق بالوجود الفيزيقي لليهود اليوم . إن النظر فى التكوين الفيزيقي يجعل من المستحيل رده إلى عرق واحد , بل يؤكد أن اليهود ينتمون لأعراق مختلفة تعتق اليهودية , إختلاف الفلاشا عن يهود اوربا أو روسيا أو يهود العرب ..

إن التكوين الفيزيقي يشهد علماً أن سلالات مختلفة , تعتق اليهودية , وأن اليهودية صارت عامل واحدة أعراق مختلفة وليست تعبير أو هوية عرق واحد . وكما يدل على ذلك الإنقسام الحاصل فى "الكيان الصهيونى" فى فلسطين حالياً بين الاشكيناز و السفاردا , هذا الإنقسام لا يرجع فقط إلى مستوى الحياة أو المستوى الثقافى والحضارى , وليس سببه المكان فقط الذى جاء منه هؤلاء وأولئك بل يرجع أساساً إلى اختلافات عرقية ثقافية لم تنجح فى تجاوزها وحدة "العقيدة اليهودية" .

ولعل السؤال الذى أثاره تهجير الفلاشا من الحبشة - اثيوبيا إلى فلسطين "المحتلة" : من هو اليهودى ؟ يكشف لنا من ناحية أنه طيلة هذه المدة التاريخية الطويلة جداً لم يكن ثمة تحديد لمن هو اليهودى , ومن ناحية أخرى , عندما صار التحديد ضرورياً , تكشف عن عدم إتفاق عميق بين اتجاهين على الأقل يتصارعان فى هذا المجال , عدم الإتفاق هذا ألا ينفى صراع عرقى ؟!

فإذا كان ليس ثمة تحديد لمن هو اليهودى على مر العصور وأحوال الشتات
مما يجعل ضمنا أن اليهودى هو من اعتنق اليهودية وليس من ينتمى إلى "عرق
معين" وإذا عندما طرح السؤال صراحة لم تحصل إجابته على اتفاق فكيف
الإدعاء بأن اليهودية قومية ؟!

إن اليهودية لا تقوم على علاقات دم ولا إلتواء لوطن ولا وحدة مصير
تاريخى .

الإختلاط واعتناق آخرين لليهودية يجعل وحدة الدم أسطورة لا واقع لها .
وليس ثمة وطن لليهود ينتمون إليه لأن الدين لا يشترط وطنا ولأن لكل
جماعة من اليهود وطنهم الذى ينتمون إليه ولا وحدة مصير تاريخى فمصيرهم
إمتزاج وىتمزج بشكل لا تميز فيه بمصير الأوساط التى ينتمون إليها رغم دينهم
اليهودى إذن التكوين الإجتماعى شرط القومية غير متوفر .

وإذا أخذنا بالمفهوم الغربى للقومية "الوطنية" فإن شروطه ليست على
الإطلاق وحدة العرق إذ ليس ثمة عرق فرنسى أو أمريكى أو بريطانى .. بل
إرادة الإلتواء لوطن "أرض" ونظام سياسى "الدولة" فالإلتواء لدولة وأرض هو
قاعدة "القومية" فى مفهومها الغربى .

عندئذ يستحيل أن اليهود يشكلون قومية أو وطنية وإن كانوا كذلك
أى يشكلون قومية فهم إذن ليسوا يهودا بسبب انتمائهم لقوميات متعددة
ومختلفة ولكن محاولات الإستقطاب والحصول على دعمهم السياسى والمالى تقوم
على أنهم يهود ولكن هذا ما يؤكد فى نفس الوقت أنهم ليسوا قومية .

إن بالولايات المتحدة أكبر نسبة من اليهود 5.728.000 أغلبهم من الاشكيناز
مرتين أكثر مما هم عليه فى الكيان الصهيونى مما جعل نيويورك أكبر مدينة يهودية
فى العالم وفى الأرجنتين 500.000 وفى كندا 297.000 وفى البرازيل 119.000
وفى شيلي 30.000 وفى المغرب 30.000 والسويد 16.000 وفى بريطانيا

450.000 , وفرنسا فيها 650.000 , وفى تونس 23.000 , وفى جنوب افريقيا 125.000 , وفى جمهوريات الاتحاد السوفيتى - سابقا - 1.811.000 , فإذا كانت اليهودية قومية فإنها تتناقض مع قومياتهم الأمريكية , أو الفرنسية , أو البريطانية أو أنهم ليسوا يهودا . أما اذا كانت اليهودية دينا يتجاوز القوميات فإنه بإمكان الأمريكى أو الفرنسى أو البريطانى أن يكون يهوديا .. وبالتالي ليس له حق "العودة" مما يجعل وجودهم فى فلسطين ليس إلا احتلالا واغتصابا لحق قومى لا يخصهم .

اليهودية إذن إما أنها دين , لكن الدين لا يشترط وطنا أو أنها قومية لكنها فى هذه الحالة تتناقض مع قوميات اليهود الفعلية والأصلية , وتستدعى تحديد من هو اليهودى الذى ليست له وطنية - قومية ماقبل اغتصاب فلسطين .. فأين نجدده؟ وعليه , حتى وإن سلمنا جدلا بأن أصل الدين اليهودى تجسيد لهوية ووحدة عرق معين الا أنه على مر التاريخ - أكثر من عشرين قرنا - تحول إلى دين يجمع أعراقا مختلفة .. واليوم قوميات مختلفة - حسب المفهوم الغربى - ومن تجسيد لهوية عرق تحول إلى وحدة عقيدة "دين" لأعراق مختلفة , لكن هذه الوحدة ليس لها معنى سياسى , مما يجعلنا نجزم بأن اليهودية صارت منذ زمن سحيق دينا ولا تعبر عن تكوين عرقى إجتماعى ثقافى متجانس , اليهودية دين وليست قومية , وهكذا يتهاوى المبرر الدينى الذى تريد الصهيونية على أساسه تكوين "كيان" فى فلسطين وإخفاء حالة الإغتصاب والقوة .

إن القول بأن اليهودية قومية يجعل من المستحيل حصرها فى "كيان" محدد ويدخل هذا الكيان نفسه فى تناقضات مع قوميات أخرى , وإن كان يضعف حجة الكيان الصهيونى فى طلب مساعدة ودعم يهود القوميات الأخرى وتهجيرهم إلى "فلسطين" , ولكن الإعتبارات السياسية تقلل من قيمة ذلك .

كما أن اعتبار اليهودية دين يدحض مزاعم "الوطن القومي لليهود" فالدين لا يتطلب وطنًا وإلا لصار من حق مسلمي فرنسا مثلاً المطالبة بوطن قومي إسلامي في فرنسا ، عندئذ يمكن للأمريكي والفرنسي والبريطاني أن يكون يهوديا ، أو مسلما ، لكن لا يحق له إدعاء وطن غير وطنهم حيث يعيشون ، مما يجعل التهجير سابقا ، ما قبل احتلال فلسطين ، وحاليا ليس إلا استيلاء بالقوة على مآلئهم حق فيه ، ويفقد ذلك اليهود الذين جاءوا من مختلف "الجنسيات - القوميات" شرعية تكوين دولة في أرض تخص غيرهم .

ولا يجب أن ننسى أن هناك يهودا علماء وحاخامات ومذاهب يهودية رفضت وترفض فكرة "وطن قومي لليهود" والذي لن يكون إلا قيتو ولا تسمى باسم دولة .

فيما يتعلق بالأحداث التاريخية راجع : مفكرة لاروس الصفحات

301 - 304 - 306 - 308 - 310

موقف (2)

الغلاء .. التضخم .. عودة الإستعمار

الغلاء .. التضخم .. عودة الإستعمار

إذا وجهت اللوم لمزارع عن غلاء أسعار انتاجه فإنه سوف يرد مستندا إلى

حجتين :

1- إرتفاع أسعار مستلزماته .

2- رغبته الحفاظ على قوته الشرائية نظرا لارتفاع أسعار احتياجاته .

إنه باختصار فى موقف دفاع , إن سلوكه يراه ردة فعل لسلوك الآخرين ,

إذ ليس من المعقول ألا يرفع أسعار إنتاجه حين يرفع الآخرون اسعارهم .

وإذا وجهت العتاب لتاجر فإنه سوف يحتج بنفس الحجتين مع بعض

التغيرات الطفيفة : أنه يشتري أيضا غاليا , وأسعار العملة مرتفعة وأن من حقه

أيضا الحفاظ على قوته الشرائية حين يهاجمها الآخرون , وهكذا أينما توجهت

بنفس الملاحظة سوف تقابلك نفس الحجتان كل يلقي بالتبعة على الآخر , كل

يحمل الآخر أعباء إرتفاع الأسعار .

وربما سوف تسأل : إذا كان الجميع فى موقف دفاع فمن هو المهاجم من

المستول ؟

صحيح أن الأفراد متفردين ليس أمامهم من خيار آخر , ولكن إلى أين

ستقودنا هذه الوضعية ؟ وهل معنى ذلك تبرير كل ردود الأفعال بما فى ذلك تلك

التي تظهر عند أولئك الذين لا يستطيعون رفع أسعارهم لأنهم لا يملكونها ؟ ألا

يعنى هذا بكل بساطة غياب التنظيم الإجتماعى وتقاعد الدولة ؟ مما جعل الأفراد

فى علاقة نمو غائبة لا يملك فيها كل فرد إلا الدفاع عن نفسه , ولكن إلى أى حد

وإلى متى ؟ ألا يأتى حين يلتهم فيه إلتهااب الأسعار الجميع ؟

إن دفاع الفاعلين الإقتصاديين عن قوتهم الشرائية أو عن أسعار سلعهم أو

خدماتهم يجعلهم يتقاذفون التضخم : التاجر يلقي بالتضخم على المستهلك ,

والذى هو مزارع أو مربى حيوانات أو صانع أو طبيب ... والمزارع يستجيب لهذا برفع أسعار إنتاجه , والصانع يقذف بالتضخم على غيره .. وهكذا تبدأ الدوامة ويدخل الجميع فى حلقة مفرغة حيث نار الأسعار تلتهم الإقتصاد , وتدمر العملة , وفى نهاية السباق ربما لن يجد الرابع بين يديه إلا كومة من الأوراق تفقد قيمتها كلما ازداد تراكمها .

صحيح هؤلاء - التاجر - الصانع - المزارع .. ربما يحافظون على قوتهم الشرائية , بل ويرجون فى أول الأمر , بتحميل الغير عبء إرتفاع الأسعار اذ أن قوته الشرائية تظل إلى حد ما مستقرة رغم التغير بالزيادة فى الكمية النقدية .. ولكن المجتمع ليس هذه الفئات فقط , ولو كان هذه الفئات فقط لما ترتب ضرر كبير , إذ أن ارتفاع الأسعار بنسبة تساوى ارتفاع الدخل لا يرتب ضررا إذ تظل القوة الشرائية إلى حد كبير مستقرة , وبالتالي ما كان بالإمكان تحقيق الأرباح .

إن تحقيق الأرباح عند ارتفاع الأسعار ليس ممكنا إلا لأن هناك شريحة واسعة من المجتمع لا تملك الرد على ارتفاع الأسعار برفع دخولها , وهنا يدخل الظلم الإجتماعى وإمكانية تحقيق الأرباح معا .

إن تقاذف التضخم لعبة - وإن كانت خطيرة - يمكن لبعض الفئات الإجتماعية ممارستها لأنه بإمكانها رفع دخولها بارتفاع الأسعار وبالتالي حماية قوتها الشرائية ووضعها الإجتماعى .

ولكن ثمة شريحة من المجتمع لا تملك ولا تستطيع رفع دخولها بإلقاء التضخم على الغير , وهى غالبا من ذوى الدخل المحدودة أو الثابتة نسبيا على الأقل مما يجعل النظام الإجتماعى يعمل فى اتجاه واحد ..

عندئذ بعض من هذه الشريحة - وهى أوسع شريحة إجتماعية - يبحث عن طريقة لتعويض إنهياف قوته الشرائية لأن النظام الإجتماعى لم يعد يحميه , قد تكون هذه الطريقة - إلى حد ما شرعية .. عمل إضافى مثلا , وبما أن هذا محدود وغيره

يحتاج رأسمال لا يملكه فإن بعضا آخر يتجه إلى طرق "غير شرعية" كالرشوة وفساد الذمة .. هذا البعض يعتقد أنه يمارس حقا مشروعا , إنه يدافع عن قوته الشرائية المنهارة , إنه يرى أن بقاء دخله على ما هو عليه والأسعار تلتهب يعنى أنه يتعرض للسرقة , إنه يقدم نفس العمل أو نفس الخدمة ولكنه فى الحقيقة لم يعد يحصل على نفس الدخل , إذ أن إلتهاب الأسعار جعل دخله الحقيقى ينهار مع أن كميته الورقية باقية على ما هى عليه , فهو بنفس الدخل لم يعد يحصل على نفس السلع التى يحتاجها مع أنه لازال يقدم نفس العمل .. ان هذا سرقة ان لم يكن تخفيضا فى دخله الحقيقى دون علم منه وموافقته , نظام القيم يبدأ عنده فى الإختلال .

وقد يتجه بعض آخر إلى التسيب واللامبالاة فى عمله , فهو يرد على تخفيض راتبه الحقيقى بتخفيض الأداء , إنه يقدم مايساوى ما يقدم له . وفى كل الأحوال هذه الوضعية تقود إلى الشعور بالقهر والحرمان وفقدان الثقة فى النظام الإجتماعى مما يؤدى إلى توترات إجتماعية وفساد أخلاقى وإنهيار منظومة القيم .

إن التضخم يعنى أن ارتفاع الأسعار يكون أسرع وأكبر من ارتفاع الدخل , كما أن ارتفاع الدخل لا يتم فى كل الدخل بنفس السرعة ولا بنفس النسبة , وليس فى كل الدخل , فهناك دخول جامدة أو شبه جامدة , كما أن ارتفاع الأسعار يكون سريعا غير مستقر مما يؤدى إلى تدمير منظومة الأسعار السلعية , وهذا يقود إلى فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة بسبب عدم إستقرار الأسعار , حيث أن قيمتها فيما يمكن أن تبادل به من سلع أو خدمات , لكن ماتبادل به غير مستقر وأحيانا غير معروف مما يعنى أن النقود شيئا فشيئا تصير مجهولة القيمة , كما تفقد وظيفتها كمقياس للقيمة , أى أن ماأحصل مقابله على عشر دينارات الآن ليس من المؤكد أن أحصل عليه بنفس العشر دينارات غدا , بل أنه فى الحالة التضخمية العكس هو المؤكد .

وهذا يقود إلى البحث عن عملة أكثر ثباتا واستقرارا كمقياس للقيمة وكمخزن لها , من العملة الوطنية , فيكون الهروب من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية , وهذا يعقد الظاهرة التضخمية أكثر , إذ أن من لديهم عملة يسارعون - خوفا من تآكل قيمتها بين أيديهم - إلى استبدالها بعملة أجنبية , مما يزيد فى فقدان العملة الوطنية لقيمتها .

ولاشك أن التجار يعرفون هذا جيدا , وعلى كل حال يسلكون وفقا له , عندما يصدرون سلعا وطنية بالخسارة لأنهم يرون رجحهم ليس فى السعر الذى يصدرون به بقدر ماهو فى الحصول على عملة أجنبية إما لتخزينها فى الخارج , وهنا التصدير مجرد تهريب عملة للخارج أو أنهم يبيعونها فى الداخل فيحققون أرباحا ليست نتاج التصدير بل نتاج فارق أسعار العملة .

ولكنهم بهذا يساهمون فى إلهاب الأسعار أكثر سواء بتصدير سلع وطنية تقتطع من السوق المحلى مما يؤثر على العرض مقابل الطلب , أو بإبقاء أموالهم فى الخارج فيحرم المجتمع من مقابلها السلعى حتى المستوردة , أو يبيعهم العملة عائد التصدير فى الداخل والذى يزيد فى كمية العملة دون مقابل سلعى فيساهم فى نشوء سوق مالى منعزلا تماما عن السوق الإنتاجى , سوق تصير فيه العملات سلعا تطلب لذاتها .

إن التضخم على المدى الطويل لاينفع أحدا , بل يضر الجميع .من فيهم أولئك الذين يعتقدون أنهم ينجون أرباحا , فالذى يرفع أسعاره لا يحصل فى الحقيقة إلا على كمية إضافية من الورق , ذلك لأنه بقدر زيادة الكمية تنخفض القيمة ويكون دمار العملة وفساد منظومة الأسعار السلعية .

لكن الشطار يدركون هذه الحقيقة , ولهذا نراهم يسارعون إلى التخلص من هذه العملة حالما يستحوذون عليها , سواء تحت ستار التصدير الوهمى , أو بشراء الذهب أو الأراضي والدارات أو مباشرة بشراء عملة تستحوذ على ثقتهم .

هكذا يعيد التضخم توزيع الدخل الوطنى بين شرائح المجتمع ولكن بطريقة عشوائية ظالمة , ويكون ذلك على حساب الدخل الثابتة والتى ليس فى مقدور أصحابها زيادتها , ولصالح الدخل الأخرى .. التجار , السماسرة , الصناع .. الحرفيون مما يولد التوتر الإجتماعى وربما الحقد الطبقي .. وليس الغريب أن يسلك الشطار هذا المسلك , ولكن الغريب أن يترك لهم الجبل على الغارب لتدمير الإقتصاد وزرع التوتر الإجتماعى وأضرار التضخم لاتقف عند هذه الإعتبارات فقط , فالتضخم ضد الإدخار , حيث بفعل التضخم يتآكل الإدخار يوميا دون أى تعويض أو أن التعويض - سعر الفائدة - لايعوض التآكل وعندئذ سيجرى التحول من الإدخار للإستثمار الإنتاجى إلى إكتناز الذهب والأراضى والعقارات , إن الفاعلين فى حالة التضخم يدركون حقيقة أن كميات النقود المتحصل عليها تتآكل سريعا وتفقد قيمتها , ولهذا يسارعون باستبدالها بالذهب والأراضى والعقارات والدارات الضخمة . إنهم لايثقون فيما تصنع أيديهم .

ولكننا نعرف أن الإدخار اليوم هو فرصة الإستثمار إستجابة لحاجات الغد , فإذا كان الإدخار اليوم صفرا - الذهب والعقارات ... ليست إدخارا بالمعنى الإقتصادى إنها مجرد تجميد - فبماذا وكيف نستجيب لحاجات الغد ؟ إن هذا مايجعل التضخم مرشحا للإستمرار ... إلى الإنهيار .

والتضخم - إرتفاع الأسعار - لا يحد - كما يعتقد - من الإستهلاك إن الإعتقاد الشائع هو أن إرتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب أى من الإستهلاك , لكن هذا الإعتقاد مأخوذا فى العموم ليس صحيحا , بل الصحيح واقعا إنه يزيد من الإستهلاك على حساب الإدخار إذ يضعف من حوافز الإدخار من ناحية ومن ناحية أخرى , مع ارتفاع الأسعار , يعتقد المستهلك عموما - والتجربة الحياتية تؤكد هذا الإعتقاد - أن الشراء اليوم أفضل من الإنتظار غذا , وبالتالي يسارع إلى

التخلص من دخله وتخزين السلع - الحاجة خير من حقها - فيزيد الطلب وينخفض العرض ويتعقد التضخم .

إضافة إلى أن الدخل مع إتهاب الأسعار يصير بالكاد يكفي عندئذ يستحيل الإدخار مما يعنى عدم وجود فائض يمكن أن يوظف وهذا يقود إلى انخفاض العرض حين ينخفض الاستثمار .

كما أن التضخم يحدث إنحرافا شنيعا فى الاستثمار المحلى إذا وجد , فالاستثمار فى المشاريع طويلة الأجل مع حالة التضخم التى تجعل المستقبل غامضا غير موثوق به , والأرباح منخفضة أو غير مؤكدة أصلا , عندئذ يكون اللجوء إلى الاستثمارات قصيرة الأجل سريعة المردود : مطاعم دكاكين .. إستيراد , لانستغرب إذن كثرة الدكاكين والمطاعم , ولكن نستغرب أن القطاعات العامة نفسها , وليس فقط الخواص , تلجأ إلى هذا الأسلوب : فتح الدكاكين .. الاستيراد .. السمسرة .. فتتحول عن أهدافها المحددة لها : الاستثمار الإنتاجى طويل الأمد أو متوسط الأجل إلى استثمار سريع , ولاشك أن هذا يكون على حساب الاستثمار المنتج حقا على الأمد المتوسط والطويل , فالدكان حين يفتح يربح وكذلك المطعم .. والسلع المستوردة تصرف فورا .. صحيح أن هذا يرجع إلى ارتفاع معدلات الربح وأن حجم المخاطرة أقل جدا بالمقارنة مع الاستثمارات طويلة الأجل وإلى سرعة دوران الرأسمال .. ولكن أن تلجأ القطاعات العامة نفسها إلى نفس الأسلوب ألا يعنى عدم وجود سياسة لكبح التضخم ؟ وأن الدوامه تبتلع الجميع .. يالقصر النظر! أليس التضخم إفقار للبلد حين يفضل أصحاب رؤوس الأموال الهروب بأموالهم إلى الخارج ولو تحت غطاء تصدير سلع محلية ؟ إن الأحق ليس له حرية التصرف فى أمواله , وكم لدينا من حمقى يتصرفون ... !

إن التضخم يصل تأثيره إلى القطاعات الإدارية فى الدولة نفسها وليس الأفراد فقط , فهو يؤدى إلى تفاقم العجز فى الموازنة العامة , إذ أن إنفاق الدولة على المستلزمات السلعية والخدمية التى تحتاجها سوف يزداد , فهل تتخلى عن واجباتها ؟ عندئذ لن تكون دولة , وإنهيار الدولة لايمنى بالضرورة حرية الناس , بل ربما يعنى بروز مافيات تملأ فراغ الدولة فى غابة من الذئاب .

كما أن تدهور الأجور الحقيقية التى يتقاضاها موظفوا الدولة وعمالها وظهور التوتر الاجتماعى والضغط الاجتماعى من أجل زيادة معدلات الأجور الإسمية والتوسع فى الإعانات الاجتماعية وهذا بدوره إما يقود إلى زيادة الإنفاق العام إن تم , أو التدمير والسخط الاجتماعى الذى يؤدى إلى زعزعة إستقرار المجتمع ودولته وظهور العنف والإجرام أو اللجوء إلى السلطوية لقمع مطالب هؤلاء . إن التضخم مشكلة سياسية وليس اقتصادية فقط .

أضف إلى ذلك أن التضخم يؤدى إلى تدهور موارد الدولة السياسية : الضرائب الرسوم خاصة إذا ظلت معدلاتها ثابتة , وهذا أيضا يترجم فى عجز الموازنة العامة , أما إذا أرادت الدولة زيادة مواردها السيادية فإنها تؤدى إلى مزيد من الغلاء والتضخم وإغراءات السلطوية .

أما إذا أرادت الدولة زيادة طبع العملة دون زيادة مناظرة فى حجم الإنتاج - أو العرض عموما - فإن هذا يدفع الأسعار إلى مزيد من الإلتهاب . إن التضخم يؤدى إلى عجز الموازنة العامة , وهذا يؤدى - إن كان العجز يمول تضخميا - إلى مزيد من التضخم .. حلقة مفرغة !

كما يضر التضخم بميزان المدفوعات , فارتفاع أسعار السلع المحلية يجرى باستيراد نفس السلع خاصة إذا كانت أسعارها أقل فتميل الواردات السلعية نحو الزيادة على حساب الإنتاج المحلى , ويعرض الصناعة المحلية - الناشئة - لأخطار منافسة شديدة من الخارج ليست عادلة , مما يرتب البطالة وطاقة عاطلة ونقص فى

مستوى الدخل الوطنى , كما يضع صعوبات أمام الصادرات - بالمعنى الصحيح وليس الزائف - بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج المحلى , وعدم قدرة المصدر المحلى على إلقاء عبء التضخم على عاتق المستهلك الخارجى ويقود إلى تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية بسبب زيادة الطلب على الواردات وبروز عجز فى ميزان المدفوعات هذا العجز يعالج إما باستنزاف احتياطي البلاد من العملات الأجنبية أو اللجوء إلى الإستدانة ومن تم إلى الخضوع لوصفة صندوق النقد الدولى .

وعلى كل حال إن الرأسمال لن يعمل ولن يستثمر فى البلدان النامية - أجنبيا كان أم وطنيا - ما لم يضمن قمع مطالب العمال وكل أصحاب الدخول الثابتة , إنه يتطلب إذن نظاما سياسيا قمعيا , الرأسمال - خاصة فى البلدان النامية - لا يناسبه أى نظام ديمقراطى , ليس فقط لأنه رأسمال , بل أيضا تمتع شرائح المجتمع - عمال .. موظفون .. الخ بنفس الحرية التى يتمتع بها سوف يجعله غير قادر على منافسة الرأسمال المتقدم , إن الرأسمالية فى البلدان النامية تنافس غيرها وتحقق أرباحا على حساب قمع المتجين وعلى حساب مستوى معيشة هؤلاء .. إن أسباب وآثار التضخم ليست فقط إقتصادية بل فى المقام الأول سياسية وايدىولوجية .

صندوق النقد الدولى , ومن ورائه نادى باريس ونادى لندن يرجعان التضخم إلى أن الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى , هذه الهوة - فى نظره - هى المسئولة عن التضخم وارتفاع الأسعار .

ولا يتوقف عن هذا بل أنه يقدم وصفة العلاج : الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية , وفى هذه الوصفة تتضح الدوافع السياسية والايدىولوجية .. ولن نسأل : هل البلدان التى نفذت هذه الوصفة منذ أمد طويل استطاعت التخلص من التضخم وارتفاع الأسعار أم أنها لازالت تعاني ؟

ولن نسأل : هل بلدان "السوق الحر" بمنجاة عن التضخم وارتفاع الأسعار
معا والذي سمي بالتضخم الركودي ؟

لكننا نشير إلى هذه الوصفة تتجاهل لماذا الطلب الكلى يصير أكبر من
العرض الكلى , وأنها بدلا من التوجه نحو زيادة العرض "الإنتاج" فإنها لا تطلب
إلا الحد من الطلب , ولكن إذا ظلت الأسباب التى وراء مستوى العرض القائم
قائمة أليس من الممكن توقع المزيد من تدهور العرض , مما يقود - حسب الوصفة
- إلى المزيد من الحد من الطلب .. ولكن إلى أى حد؟

إن نسبة كبيرة فى المجتمعات النامية ليس أمامها للحد من الطلب إلا الموت
جوعا مما يتطلب نظاما قمعيا يتناقض جذريا مع ادعاءات نشر الديمقراطية فى
البلدان النامية .

إن الهوة بين الطلب الكلى والعرض الكلى لا ترجع فقط إلى أسباب محلية
بقدر ما ترجع لأسباب خارجية أيضا منها :

1- إرتفاع أسعار الواردات خاصة مستلزمات الإنتاج والذي يعكس الحالة
الإقتصادية فى البلد المصدر وليس فى البلد المستورد .

2- إنخفاض بل تدهور أحيانا أسعار المواد الخام التى تعتمد عليها البلدان
المصدرة فى ميزان مدفوعاتها الخارجية كما حدث فى أسعار النفط مثلا .

3- عدم استقرار العملة الأجنبيةة والذي يجعل البلدان المستخدمة لهذه العملة
تخسر أحيانا مبالغ طائلة حين تفقد هذه العملة جزءا من قيمتها بين إستلامها
والتسديد بها .

وسنترك جانبا آثار السياسة الخارجية للدول المتقدمة وما ينتج عنها من توتر
ومشاكل ولم لاحروب محلية وأهلية , وعلى كل حال يجعل البلدان النامية فى حالة
خوف مستمر على استقلالها وحريتها مما يرغمها على الإنفاق العسكرى مقتطعا
أحيانا كثيرة من احتياجات مواطنيها .

إذا استمرت هذه العوامل تفعل فعلها فماذا يفيد تحرير التجارة الخارجية ؟
أليس العكس فى هذه الأحوال هو المطلوب ؟ أليس العقلنة فى أحوال الأزمنة
ضرورة حيوية

إن تحرير التجارة الخارجية ليس فقط غير مفيد - خاصة فى ظروف الأزمة
- فى مقاومة التضخم وارتفاع الأسعار بل هو ضار ويقود إلى المزيد من التضخم:
1- إن تحرير التجارة الخارجية يؤدى إلى تدفق السلع المستوردة ونظرا لعوامل
عديدة - ليس هنا مجال لذكرها - تكون الصناعة المحلية غير قادرة على منافسة
السلع المستوردة , وهذا يؤدى إلى توقف العديد من المشروعات وإفلاس العديد
من الصناعات مما يرتب خسارة فى مكونات الرأسمال الثابت وخسارة قيمة الإنتاج
المحلى المتوقع منها , وخسارة قيمة الموارد السيادية التى كانت الدولة تحصل عليها
من هذه المشاريع وتشريد العمال ألا تذهب الرأسمالية إلى أن الزيادة فى الطلب
تؤدى إلى زيادة الإنتاج بإعتبار الطلب حافز الإنتاج , فلماذا تناقض الآن مذهبها
فتوصى بالحد من الطلب بدل زيادة الإنتاج ؟

سيقولون هذا صحيح فى وضعية معينة من التقدم حيث يمكن للزيادة فى
الطلب أن تترجم فى زيادة فى الإنتاج أى العرض, إنها وضعية المجتمع المتقدم
صناعيا . لنسلم بهذا ولكن نسأل بمنتهى السذاجة وكيف يمكن للرأسمالية أن تنطبق
على وضعية - التخلف - جزئيا تناقضها كليا ؟ ألا يتطلب تحرير التجارة الخارجية
تقدما صناعيا وقدرة على المنافسة؟

ألم تعتمد الدول الرأسمالية نفسها يوما ما إلى الحماية ؟ ألا تمارس هذه الحماية
حتى الآن - نسبيا - ضد بعضها وضد البلدان النامية ؟ إن فرض ضرائب عالية
جدا على إنتاج بعض الأقطار من مستخرجات النفط يشهد بهذا .

كما أن تحرير التجارة الخارجية فى وضعية عاجزة من المنافسة , يؤدى
لاحالة إلى التبعية , فهو يؤدى إلى زيادة استيراد الكماليات على حساب

الضروريات , وتدمير الصناعة والإنتاج عموما , وفى النهاية استنزاف موارد الدولة من العملة الصعبة وإلى العجز المستديم فى ميزان المدفوعات .
إن تحرير التجارة لن يقود إلا إلى المزيد من ارتفاع الأسعار وانهيار العملة الوطنية وتراكم التضخم.

إن تحرير التجارة الخارجية ليس مسألة اقتصادية بحتة أو حل مشكلة اقتصادية محضة إنه أولا توجه سياسى له تبعات يفرض على البلدان المديونة ليس فى صالحها بل فى صالح دائئيهما فالدائنون يدركون صعوبة استعادة ديونهم كاملة , خاصة إذا مانفذت وصية صندوق النقد الدولى , ولهذا فإنهم يطلبون تعويضا . إن إعفاء المديون من دولار واحد من ديونه - غالبا مقابل تنازلات سياسية - يعود عليهم بأكثر منه حين يجدون سوقا مفتوحة لتصريف سلعهم . بالطبع لن يكون ذلك ممكنا إلا بتحرير التجارة . إن هذا إذن فى صالح الدائن وليس على الإطلاق فى صالح المديون , إن تحرير التجارة يرتبط بمسألة الديون أكثر منه حل لمشكلة البلدان النامية الاقتصادية .

أما بيع القطاع العام للخواص , وبغض النظر عن مسألة الملكية فى ذاتها , فهو ليس علاجا للتضخم , بل دافع إلى المزيد من التضخم . القطاع الخاص وريث القطاع العام لن يتمكن فى ضوء ماذكرنا من تدبير العملة الصعبة التى يحتاجها خاصة فى ظل تحرير التجارة الخارجية , حين يجد نفسه ومنذ الوهلة الأولى فى مواجهة منافسة ليس له القدرة على مواجهتها مما يجعل من اللازم على الدولة تدبير العملة الصعبة . وهنا نعود من حيث بدأنا : إذا كانت الدولة قادرة على تدبير العملة الصعبة فلماذا باعت قطاعاتها ؟ وحتى إن حدث ذلك ووفرت الدولة العملة الصعبة فإنها لا تملك الرقابة على أوجه صرفها , مما يجعل "النظام الرأسمالى" فى البلدان النامية فى وضعية شاذة وغريبة : إنه يطلب من الدولة ويفرض تدخل الدولة ! وعلى كل حال عدم رقابة الدولة على أوجه صرف العملة الصعبة خاصة

من قبل القطاع الخاص سوف يبدّر هذه العملة فى كماليات : سيارات فخمة
أثاث فخم مستورد .. رحلات سياحية أو تهريبها إلى الخارج .

فى الواقع أن وصفة صندوق النقد الدولى ومن ورائه نادى باريس ولندن
لا تنطلق من بواعث مصلحة الأقطار المديونة ولا بحثا عن علاج لمشكلاتها
الإقتصادية إنها تنطلق من :

1- ضمان استرجاع الديون وإن كان بصورة غير مباشرة مع تحقيق أرباح
سياسية تتمثل فى تنازلات عن السيادة .

2- إنها تنطلق من ايدولوجية "السوق" بغض النظر عن ملاءمتها أو عدم
ملاءمتها لحالة البلدان النامية .

3- إنها ذات أهداف سياسية أيضا , فتحرير التجارة كما أشرنا يعنى فتح
أسواق هذه الأقطار للسلع المستوردة "الإنفتاح" مما يعنى استرجاع الديون من
ناحية بما تحقّقه من أرباح , وقتل المبادرة الإقتصادية فيها وراء الصناعة الناشئة ,
وجعل إقتصاد هذه البلدان الإنفتاحية فى تبعية مستديمة للرأسمال الغربى , وفى
النهاية بيع القطاع العام للخواص يعنى أنه بإمكان الأجنب أيضا شراء القطاع
العام وبالتالي عودة السيطرة الأجنبية على الإقتصاد .

هل أدركنا إلى أين يمكن أن يقود التضخم وإنفلاته ؟ إنه يقود بكل بساطة
إلى عودة "الإستعمار" والتفريط فى الإستقلال وبيع الحرية فى مزاد رخيص .

إذا كان التضخم على هذا القدر من الخطورة فلماذا نصبر عليه ؟ لماذا
نتعاش معه ؟ وهو يضيق الخناق علينا كل يوم : يؤثر فى أخلاقنا , يدمر قيمنا ,
يهدم تماسكنا الإجتماعى , يستنزف ثرواتنا , يبدد مواردنا , يدخل التسبب فى
حياتنا , يخفض مستوى الأداء فى أعمالنا ؟

صحيح أن التضخم رتب أوضاعا إقتصادية , ومصالح معينة لبعض الناس ..
ل بعض الفئات الإجتماعية مثل التجار , تجار العملة , المستوردين , المقاولين ,

المضاربين على الأراضى وسماسرة العقارات والوسطاء , والعمولات , لقد حققت
هذه الفئات أرباحا ودخولا هائلة , ولهذا فإن مكافحة التضخم سوف تؤثر على
مصالحهم ... أرباحهم ودخولهم وتبذيرهم

ومن الطبيعى أن يعارض هؤلاء ويقاومون أى محاولة لوضع حد للتضخم
بالضغط على الدولة لتترك لهم الحبل على الغارب بالإفساد بالعمولات ...

ولكن هل المجتمع هو هؤلاء فقط ؟ هل مصالح هؤلاء هى مصالح المجتمع ؟
ألسنا بالإبقاء على التضخم منفلتا ندفع الناس إلى الفساد دفعا . ماذا يترك التضخم
من خيار أمام من ليس تاجرا أو سمسارا أو تاجر عملة ؟ العوز ... التحول إلى
سمسار ... أو الرشوة والفساد ؟

فهل يستيقظ النائمون أم عم الفساد !؟



موقف (3) الثورة الفرنسية 1789

الثورة الفرنسية

1789

إن ازدياد السكان والتوسع التجارى الذى شهدته فرنسا خاصة خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر لم يخفف من الصعوبات المالية المتزايدة حدة , ولا من الأزمة السياسية التى تعصف بهيكلية الدولة الملكية .

فى نفس الوقت الفلسفة الجديدة والعقلانية المصاحبة لها تهدد سلطة الكنيسة بقدر ماتهدد شرعية الحكم وسلطان الملك . كما تلى نجاح النمساويين فى حرب الانفصال عام 1745 كارثة حرب السنوات السبع وخسارة فرنسا الجزء الأكبر من امبراطوريتها الإستعمارية لصالح انجلترا (اتفاقية باريس عام 1763) .

لويس السادس عشر صار عاجزا عن حل المشاكل المالية والإقتصادية لثمانيات القرن , كما كان عاجزا عن إصلاح بنية نظام الدولة , واصطدام المصلحون , مثل تورقو ونيكر بامتيازات النبلاء والاكليرجى التى حالت دون أى إصلاح خصوصا للوضع المالى , كل محاولات الإصلاح كانت تعارض بقوة من أصحاب الإمتيازات .

يكاد مؤرخوا الثورة الفرنسية يجمعون على أن الأزمة التى أدت إلى انهيار العهد القديم قد تولدت عن تضافر خمس عوامل .

عوامل الثورة :

1- إن الفلسفة الجديدة وماحتوتها من عقلانية جديدة , ومطاحتها من مبادئ مناقضة للواقع السائد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ومابنتها من روح النقد أدت إلى تحطيم الشرعية القائمة فى عقول الناس , بحيث لم يظهر فقط تناقضها , بل أن تدميرها واقعا صار محصلة لازمة , هذه الفلسفة كانت تفعل فعلها طيلة

القرن الثامن عشر وماقبله , وعندما انهارت مبررات النظام فى عقول الناس فقد النظام أسباب إستمراره .

2- الزيادة السكانية والأزمة الإجتماعية : الإنهيار الإقتصادى أصاب بلدا يتزايد سكانه , فما بين عام 1740 وعام 1789 ازداد سكان فرنسا , من 24 مليون إلى 28 مليون نسمة , هذه الزيادة السكانية ليست سببا فى ذاتها وإنما لأنها حدثت فى هيكليّة إجتماعية - سياسية - إقتصادية تتصف بالجمود . الأجيال التى وصلت سن العمل فى عام 1780 اضطدمت بنية جامدة تعود إلى الفترة التى كانت فيها فرنسا أقل سكانا , وأحيانا إلى العصور الوسطى . ففى الأرياف حيث الحياة تعتمد على محاصيل غير مضمونة , وحيث جزء من المزارعين يهتمشون كما فى المدن حيث نظام المهن وضعف الإستثمار الإنتاجى يضر بتطور المشاريع , فإن الشباب يرون الإمكانات بالنسبة لفرص العمل تضيق , فيزيدون من عدد العاطلين عن العمل والمهمشين , مما يولد التدمير والتوتر الإجتماعى .

فإذا أضفنا إلى هذا موسم حصاد سيئ , والذى كانت له نتائجه المعتادة من قحط , وارتفاع الأسعار والبطالة ومن ثم الإضطرابات الإجتماعية .

3- الأزمة الإقتصادية : التوتر فى الريف يزداد أيضا بسبب ارتفاع إيجار الأراضى المملوكة فى غالبها من قبل السادة الإقطاع , فى هذا المناخ ظهرت الصعوبات أمام الزراعة . فائض إنتاج النبيذ يصيب زراع العنب بخسائر فادحة , أزمة أعلاف تلحق ضررا بالغاً بمربي الحيوانات , أمطار زائدة عن الحد عام 1787 ثم جفاف وعواصف مدمرة عام 1788 مس كل فرنسا , وأدت إلى محصول سيئ عام 1788 , وتبعها شتاء قارس عام 1789 . عدد كبير من سكان الريف أصابهم فقر حقيقى , الضرائب , حقوق السادة , الرسوم الكنيسية وإن كانت تمس فى الغالب المزارعين القادرين بدت غير ممكن إحتمالها والوفاء بها , وبرزت الثورة فى

عيون أولئك الذين يريدون الصيرورة ملاكا للأراضي التى يستغلونها (الخصم لصالح السادة الإقطاع يصل إلى 20 ٪ من الإنتاج الزراعى) .

فى المدن , الخوف من المجاعة ينتشر , سوق الحبوب يضطرب , أسعار القمح تلتهب , الرسوم على قوافل نقل الحبوب تزيد فى القلق . العاطلون عن العمل ينتقلون من مكان لآخر , ينشرون الأخبار - صحيحة أو كاذبة - والتى حولت الإنفعال والتوتر المحلى إلى تمرد إقليمى . إغلاق المنافذ الريفية كان كارثة بالنسبة للصناعات الصغيرة فى المدن , والتى تعاني أيضا من غلاء الخبز , والذى يدفع الأوساط المدنية إلى تخفيض استهلاكها من السلع غير الضرورية مما يزيد فى أزمة الصناعات . زيادة على ذلك إتفاقية عام 1786 , بين فرنسا وإنجلترا رغم نتائجها الإيجابية الممكنة فى مستوى الزراعة , أدت إلى صدمة فى الصناعة خاصة إنهيار بعض فروع صناعة النسيج .

وكما فى كل فترات الأزمان , جرى البحث عن المسئول , وأحيانا عن مجرد كبش فداء , فى الريف الغضب يزداد ضد السادة وضد موظفى الدولة ومحصى الضرائب , الشائعات تتضخم . فى المدينة شاع أمر "مؤامرة أرستقراطية" وجرى التنديد بإعلان الكبار الذين يحصلون على عائد عينى من أراضيهم , والذين يستغلون الأزمنة لتحقيق أرباح .

بإختصار العناصر اللازمة لانفجار إجتماعى اجتمعت فى شتاء عام 1789 .

4- الأزمة المالية : بين كل العلامات المعلنة للثورة تكون الأزمة المالية هى الأكثر ظهورا . إنها تبرهن فى ذاتها على عجز الحكومة , ولأنها أثارت نقاشا حادا فى الأوساط المتنورة حول سبل تحسين هذه الحكومة .

مصرفات الدولة فى ازدياد , خاصة فوائد القروض التى أفترضتها الدولة لتمويل مشاركة فرنسا فى حرب الإستقلال الأمريكية .

العجز المالى يزداد خطورة لأنه لا يمكن المساس بالدين بواسطة الإفلاس الذى يدمر الثقة فى الدولة , ولأنه لا يمكن تخفيض المصاريف , توجب مضاعفة دخل الدولة , لكن هذا غير ممكن إلا نظريا لأن :

- الضغط الضريبى أقل فى فرنسا منه فى إنجلترا وهو ليس مبالغا فيه , ولكنه يتوزع بشكل غير عادل.

- التوزيع العادل للعبء الضريبى يواجه رفض أصحاب الإمتيازات وبالتالى يتناقض مع بنية قائمة فى المجتمع .

- النظام الضريبى معقد جدا , إستثناءات , إعفاءات , إمتيازات تتوزع وفق الأقاليم والطبقات .

ورغم تحديث الإدارة المالية إلا أنه ليس ثمة موازنة حقيقية للدولة , الفوضى تسود فى الحسابات , خاصة أن ملك فرنسا كان مرتبطا برجال ماليته ورجال الأعمال بعلاقات تعاقدية : هؤلاء الرجال أنفسهم أصابهم الوهن , ولم يكن بإمكان لويس السادس عشر أن يكون حازما قاسيا معهم كما كان الحال فى القرن السابع عشر , ذلك لأن أغلبهم صار نبىلا , إن النظام بأكمله يتوجب نقضه , وكل وزراء لويس السادس عشر فشلوا .

مراقب عام المالية عام 1774 , وصديق الفيزيوقراط , تورقو , وضع عدة إجراءات لتوازن حسابات الدولة وتطوير إقتصاد المملكة : تخفيض مصاريف القصر الملكى , حرية إنتقال الحبوب , إنشاء النظام المهنى , وإلغاء العمل المجانى الملكى . ومشروع ضريبة إقليمية متناسبة مع العائد العقارى , وملزمة لكل الملاك , لكن هذا كان يعن المزيد من الأعداء , عامة الناس خوفا من المجاعة , السماسرة , أرباب العمل , أصحاب الإمتيازات .

بعد تورقو , نيكرا اضطر إلى اتباع السياسة الإنتحارية المتمثلة فى الإقتراض . كالون بعده , مرغما على الإصلاح , مستلهما متأخرا جدا مشاريع تورقو , طرح

برنامجه على مجلس الأعيان فى فبراير 1787 , هذا المجلس يتألف من أصحاب الإمتيازات الذين رفضوه , وطالبوا بدعوة مجلس الطبقات , والذى وحده , فى رأيهم , مؤهل لقبول ضرائب جديدة , ورغم إقالة هذا إلا أن الأعيان استمروا فى معارضتهم , فجرى فض إجتماعهم , السلطة ظهرت عاجزة ومصادقيتها انهارت فى عيون الرأى العام , ولم يبق أمامها إلا ماتحاول تفاديه إخضاع الإصلاح لإعتماد البرلمانيين .

العجز المالى فى دولة منهكة فى آخر أنفاسها , بعد أن استنفذت مواردها المالية وعجزها عن إيجاد موارد جديدة أو إضافية زاد من حدة أزمة الدولة الملكية .
5- أزمة الدولة الملكية : ملكية آل بوربون هى ملكية مطلقة , وبدون حدود , كل شىء يصدر عن الملك , وهو لا يقدم حساب لأحد , القانون يصدر عن إرادته وكل عدالة تعلن بإسمه .

ولكن فى الواقع الملك لا يحكم وحيدا , يساعده الوزراء وعدة أشكال من المجالس , وضعف وتردد لويس السادس عشر إنتهزه هؤلاء الأعوان لتقوية سلطاتهم وزيادة نفوذهم أحيانا على حساب بعضهم البعض مما زاد فى ضعف النظام .

المركزية غير كاملة , رموزها رجل العدالة والبوليس والضرائب , ليس لها بيروقراطية كافية , كما أن محاولة تأكيد المركزية تصطدم بالمصالح الخاصة والنخب المحلية , مما مثل عوائق إدارية تصب فى أزمة الدولة .

أضف إلى ذلك أن تنوع الأقاليم يتعارض مع جهود توحيد المملكة , عدة لغات محلية قائمة , القانون الرومانى يسود فى وسط فرنسا . بينما هو فى شمال فرنسا عرقى يتمثل فى 300 عرق مختلف , وحتى المقاييس والأوزان مختلفة من مقاطعة إلى أخرى , كما أن نسب الضرائب مختلفة , والجمارك الداخلية تعرقل تداول السلع .

العقبة الأساسية في وجه موظفي الملك كانت وجود الإمتيازات , إمتيازات في الأرياف , في المدن , عند الطبقات , المهن , الأفراد ... وإذا أخذنا في الإعتبار أن لويس السادس عشر كان ضعيف الإرادة , يفتقد الحزم , فإن السلطة في الواقع كانت هائلة عاتمة , والملكة ماري أنطوانيت منذ البداية كانت مكروهة .

لقد إرتكب الملك غلطة فدحة منذ 1774 عندما أعاد العمل بنظام البرلمانين , هؤلاء لا يرون أنفسهم حماة القانون فقط , ولم يستغلوا حقهم في إعتداد المراسيم للسيطرة على الحكومة فقط , بل وصل بهم الأمر إلى إدعاء تمثيل الأمة , والذي قاد إلى تنازعهم مع الحكومة ومع الملك نفسه بعد ذلك . كما أن سياسة لويس في تسهيل صعود البروجوازيين إلى طبقة النبلاء جعل هذه الطبقة تفقد تماسكها التقليدي .

أما في الجيش فإن إصلاح سيقود أهان النبلاء الجدد لصالح النبلاء القدامى , مما كان حصيلته إدخال التناقض والتنافس داخل هذه الطبقة ... الملكية لم تعد تتحكم في نبلائها , عدد منهم فقد الثقة في النظام أو أنه إعتقد نفسه قادرا على إستغلال ضعفه للمطالبة بإعادة توزيع الأدوار السياسية , أو أنه لم يعد يعتقد حقا في شرعية نفوقه الإجتماعي . هذه العوامل أدت إلى خلخلة بنيان طبقة النبلاء أساس دعم الملكية , فاهتز بنيان الملكية .

أما البروجوازية فلم تكن في صعود مستمر , إنها تتجدد باستمرار بعض منها كان إجتماعيا وإقتصاديا في وضع مستقر , ولكن حركية وطموحات البعض الآخر صارت تتعارض مع جمود مجتمع ومع قوانين جامدة تعرقل صعود هذا البعض .

كما أن البورجوازية كانت أقل تجانسا من الارستقراطية , ففى القمة البورجوازية المالية والتي مصالحها أكثر إتفاقا مع الارستقراطية , ثم البورجوازية الرأسمالية الصناعية ثم البورجوازية الشعبية المتمثلة فى أصحاب المتاجر , الحرف والتي هى فى اتصال مباشر مع الشعب الذى يمثل قاعدة الطبقة الثانية , هذه البورجوازية الصناعية والشعبية كانت مصالحها أكثر تعارضا مع مصالح النبلاء وبعض البورجوازية نفسها أو البورجوازية المالية .

مع ذلك , ماوراء هذا التنوع فى الطبقة البورجوازية , كان عند العدد الأكبر منها شعور مشترك بالقهر والعداء للنبلاء أكثر مما هو ضد الملكية , إن مصالحهم تصطدم بالملكية أقل من إصطدامها بالنبلاء والشعور بالإهانة عندما تصدر عنهم هو أدنى يتحول إلى كراهية .

وإذا كانت البورجوازية الريفية أكثر محافظة , فإنها فى المدن كانت أكثر تقبلا وتجابوا مع أفكار التنوير , إن القسم الأكثر تنويرا من البورجوازية كان مفهومه للعالم وللمجتمع علمانيا وعقلانيا , يعتقد فى العقل , وفى التقدم كما يطلب بالحق فى السعادة . يرفض الإمتيازات وتقسيم المجتمع إلى طبقات , واعيا بقدراته , وبالإمكانات المفتوحة أمامه كان يأمل أن يلعب دورا أساسيا سياسيا .

التفاعلات :

المعارضة البرلمانية بدأت تهدأ منذ إقالة تورقو , إلا أنه عندما صارت المسألة من جديد مسألة مساواة استيقظ البرلمان , وطالب برلمان باريس بإستدعاء مجلس الطبقات .

فرض الملك عرض إعتماذ مراسيمه على العدالة , بعض القضاة مدعومين بالدوقات وغيرهم من النبلاء , قرروا لاشريعة المراسيم , فجرى نفى البرلمان إلى تروى حيث دخل فعلا فى المواجهة .

فى باريس وصل الإضطراب إلى الشارع ، حيث ظهر تأييد البرلمانين ، وبعد محاولات تم التوصل إلى حل وسط مغل ، فعاد البرلمان إلى باريس ، والتزم بقبول الموافقة على قرض جديد ، لكن جلسة 19 نوفمبر كانت صاخبة ، واضطر الملك مجددا طلب الإعتماد إجباريا ، عاد الإضطراب فى يناير 1788 بتحريض من نبلاء الروب ، مرسوم 8 مايو عطل سلطات البرلمان : الوظيفة القضائية للبرلمانيين جرى تقليصها لصالح تشريعات جديدة ، وحققهم فى الإعتماد ألغى لصالح محكمة عامة إنتظارا لما يقرره مجلس الطبقات ، الهدف كان إعادة التحالف بين الملكية والطبقة الثالثة ضد الإقطاع ، لكن الرأى العام لم يتبع .

المعارضة امتدت إلى الأقاليم .. نخبها .. ومثقفها ، موظفوا الملك واجهوا الإضطرابات بدون حماس : إما متعاطفين ، أو تجاوزتهم الأحداث .. أو حذرين .. الإضطرابات كانت شديدة فى الدوفينى بسبب تحريض برلمان قرينوبل الناس على العصيان ، وظهرت دعوة إتحاد الأقاليم ضد الطغيان ورفض دفع الضرائب . لكن الإجتماع البرلماني الذى كان سائدا حتى هذا الحين بدأ يتجاوزته إحتجاج سياسى وإجتماعى جاء من الأقسام المتقدمة من الطبقة الثالثة "الحزب الوطنى" وهو حركة معقدة ومتعددة الأشكال تنمى شرعية تمثيل البرلمانين للأمة ، وتطالب ليس فقط بدعوة مجلس الطبقات للإجتماع ولكن أيضا مضاعفة تمثلى الطبقة الثالثة والتصويت لكل فرد .

هذا الوضع المتفجر أرغم الملك على التنازل ، مجلس الطبقات المطالب إجماعيا بدعوته للإجتماع ، صار أسر لايمكن تفاديه بسبب فراغ الخزانة وتخلى أصحاب الإمتيازات عن دعم الملكية ، فى 8 أغسطس صدرت دعوة المجلس للإجتماع فى 1 مايو 1789 ، وأهم مشروع المحكمة العامة ، وتوقفت الدولة عن الدفع ... الإفلاس لم يكن بعيدا .

هل كان من الممكن أن إصلاحات تفرض من أعلى تجعل فرنسا تتفادى الثورة عام 1789 ؟ لقد كان الوقت متأخرا جدا , فرنسا كانت مريضة , النظام الإجتماعى القديم ينهار فى الواقع كما انهيار فى العقول . الحكم المطلق كان يعانى إنسدادا بنويوا والذى يشل إتخاذ القرار . النظام هزته بشدة إحتجاجات البرلمانين , وكان واقعا على ركبتيه عندما لم يعرف كيف يصلح مالىته . السلطة الملكية والوزارية برهنت على عجزها لإصلاح نفسها والتحكم أو تجاوز تناقضات الإحتجاج . بدون هذا التحلل القبلى لم تكن أية ثورة ممكنة , السلطان يسقط أحيانا أكثر منه يقرب .

أصحاب الإمتيازات , نبلاء اكليرجى , دقوا الدقات الأولى على رأس ما قبل الثورة , وحتى الاكليرجى رفض دعم الملكية , إنهم نخبه النظام الذين بدأوا الثورة ضد النظام والذى قادت إلى أبعد مما كانوا يتخيلونه بقاء فعلهم مع الحركة الشعبية ذات الطبيعة المختلفة ..

هل عجيب أن إحتجاجات أصحاب الإمتياز هى التى أطلقت شرارة الثورة , كانوا يريدون إمتيازات أكثر لكنها ألغت إمتيازاتهم ...

إن مقاومة الأعيان والبرلمانين , يسندهم كل أصحاب الإمتيازات لكل إصلاح مالى وضريعى بالملكية , ما لم يتم عن طريق مجلس الطبقات الثلاث , والذى للأعيان فيه أغلبية آلية حسب التمثيل وفق الطبقة المعمول به , صوت لكل طبقة وهى : النبلاء , الاكليرجى , الطبقة الثالثة "العامة" . صحيح أن عدد النواب فى هذا المجلس حوالى 1200 نائب , حيث منهم 300 لرجال الدين , و 300 للنبلاء , و 600 للطبقة الثالثة , ولكن نظام التصويت الذى هو صوت واحد لكل طبقة يجعل القرار فى يد طبقتى رجال الدين والنبلاء , والطبقة الثالثة أقلية رغم عددها فى المجلس وفى الواقع .

وهذا يعنى أن كل إصلاح مالى وضريبي يقره المجلس سوف تتحمل عبؤه الطبقة الثالثة فقط . ولكن حالما رضخت الدولة لهذه المطالب , فإن عوامل أخرى ظهرت فجأة لم يسمع بها أحد من قبل : مطالب الطبقة الثالثة , والتي الغضب الشعبى , والدعوة إلى الحقوق الطبيعية , والمطالبة بالمساواة وهى نتاج الفلسفة الجديدة , توحيدها , مؤقتا على الأقل , فى حملة تنديد ومعارضة مشتركة للنبل السادة وبامتيازاتهم وبالحكم المطلق أو الطغيان .

لقد أدركت الطبقة الثالثة أن الإصلاح المالى والسياسى سيكون على حسابها , فليس أقل عندئذ من المشاركة فى النظام ثمننا . عندئذ تلتقى الأسباب المبشرة للثورة مع أسبابها البعيدة لامتزج وتتفاعل مؤدية إلى الثورة .

النهاية السياسية للعهد القديم :

لقد اجتمع مجلس الطبقات فى مناخ مضطرب ومتوتر , إنفعالات ثمرد يتفجر دوريا منذ يناير بسبب أزمة غلاء الخبز وصلت ذروتها فى باريس فى شهر أبريل وفى ضاحية سان انطوان , تبعها قمع حاد .. آخر مظاهر القوة لنظام ينهار ..

افتتح مجلس الطبقات أعماله فى 5 مايو 1789 فى فرساي , خطاب لويس السىء , والصينغ الغامضة لحامل أختام العدالة , والعرض الطويل للحالة المالية الذى قام به نيكر أحبط الطبقة الثالثة , والتي أعدها لذلك مسبقا إحتقار القصر الملكى لها .

لقد بدأت الطبقة الثالثة بأن رفضت البحث المنفصل لسلطات النواب , هذا التمرد السلمى يعنى فى الواقع رفض كل نقاش وبحث يتم حسب الطبقات الثلاث منفصلة عن بعضها .

وبعد محاولات ومفاوضات فاشلة للوصول إلى حل وسط تطرف نواب الطبقة الثالثة وتبنوا شعار أنهم يمثلون وحدهم الغالبية العظمى للأمة ، وأعلنوا أنفسهم على هذا الأساس مجلسا وطنيا ، وأصدروا قرارا بتعطيل الضرائب مؤقتا ، النظام القديم ألغى ... الأمة المنظمة إختفت لصالح الأمة المتجانسة .

فى 19 يونيو بأغلبية بسيطة صوت الاكليرجى لصالح الاجتماع مع الطبقة الثالثة ... نصف الثورة أنجز ! وعندما شعر نواب الطبقة الثالثة بأن ثمة محاولات لتفريقهم ، إجتمعوا وأقسموا ألا ينفض إجتماعهم حتى يتم وضع دستور للمملكة على أسس ثابتة ، هذا القسم يؤكد الثورة السياسية ، إنه يلغى الدستور العرفى ويرفض السيادة الملكية ليحل محلها سيادة الأمة ، "لن نترك هذا المكان إلا على اسنة البنادق" .

أمام هذا التحدى اضطر الملك إلى التنازل والإعتراف للنواب بتمثيل الأمة ، كما وافق على عرض الضرائب على مجلس منتظم من الطبقات ، وكذلك عرض الإقتراض ، وأقر للمجلس بمراقبة ميزانية عامة سنوية ، كما أعلن الملك عدة إجراءات ليبرالية ، حريات فردية ، حرية الصحافة ، إلغاء الجمارك الداخلية ، وإلغاء العمل المجانى فى إقامة الطرق ، كما ضمن كل الملكيات ، ووعد أن تقام سريعا المساواة الضريبية لكنه رفض أى مساس بحقوق السادة الإقطاع .

لكن هذا الإعتدال الملكى كانت الأحداث قد تجاوزته ، وبدلا من أن يخفف من التوتر ويحقق المصالحة برهن على ضعف النظام ، وأعطى انطبعا بإمكانية تنازله أكثر ، مما أدى إلى التصلب .

أمام تصلب المجلس الوطنى اضطر الملك إلى دعوة الاكليرجى والنبلاء إلى الإلتحاق بالطبقة الثالثة للإجتماع معا ، عندئذ لم يكن صعبا على المجلس أن يعلن نفسه مجلسا تأسيسيا فى 9 يوليو 1789 .

النهاية الإجتماعية للعهد القديم :

حاشية الملك , وقد انتابهم الرعب , يدفعون الملك إلى الحزم والتصلب , الملك يوافق على تحشيد فرقه العسكرية حول فرساي , لكن المناورة كانت بظيعة ومتردة , ألهبت الإنفعال , وأثارت غضب الشارع , المجلس يحتج بشدة , الملك يقلل نيكرو ليحيط نفسه بوزراء أكثر محافظة وأكثر حيوية , وعندما وصل الخبر إلى باريس أعطى مصداقية لإشاعة كانت رائجة عن مؤامرة ارسنقراطية تهدف إلى تجويع الشعب لتطويعه , سعر الخبز وصل حده الأعلى ..

العاصمة باريس , فى مواجهة سلطة ضعيفة متردة , تحميها قوى أمن غير كافية , تحت قيادة غير كفوة . محبطة المعنويات سيطر فيها الشارع .. المظاهرات تحولت سريعا إلى تمرد .. نهب .. حرائق , متاريس .. الناحيين من الدرجة الثانية المعينين من 60 دائرة شكلوا لجنة دائمة مكلفة بتموين المدينة , ونظموا ماليشيا بورجوازية "الحرس الوطنى مستقبلا" الجماهير تستوى على البنادق المخزنة فى "الانفاليد" لتبدأ المسيرة نحو الباستيل , 14 يوليو تستولى عليه , ليتبع الإستيلاء مجزرة ...

الإستيلاء على الباستيل ليس إلا حدثا سياسيا رمزيا , الشارع منذئذ صار فى المقدمة , أغلب الناس كانوا مسلحين مما أدى إلى تجديد الثورة . تخلى لويس عن مواجهة كانت ستكون دامية , فرق حشود قواته , واستدعى نيكرو , ورجع إلى باريس حيث استقبل استقبالا طيبا . لكن هذا الإنسجام كان وهميا : السادة الكبار بدأوا يهاجرون , والملك أرسل إلى ابن عمه ملك اسبانيا رسالة فيها يلغى كل إعلاناته وتوقعاته الرسمية ابتداء من 15 يوليو 1789 .

سقوط الباستيل أثار حماس الأقاليم وسارع فى الحركة نحو تأسيس البلديات, الموظفون هربوا أو طردوا , وبدأ تأسيس بلديات جديدة وتكوين حرس وطنى . هذه الثورة نحو البلدية واكبتها ثورة فى الريف , المزارعون لم يلعبوا إلا دورا ضئيلا فيما قبل الثورة , لكن التمرد ضد الإقطاع كان قائما , ساعد فى ذلك أزمة العاصمة السياسية . عندئذ كل بنيان الدولة الملكية انهيار ...

هذه الثورة القانونية والسياسية والاجتماعية تكرست منذ 26 أغسطس بالتصويت على نص أساس : إعلان حقوق الإنسان والمواطن .

الثورة :

عندما دعى مجلس الطبقات "والقيادات العامة" للإجتماع فى مايو 1789 للنظر فى العجز المالى , فإنه بدلا من هذا طالب بالمشاركة فى السلطة , وأصدر دستور , وعندما تطورت الأمور أعلن نواب الطبقة الثالثة أنفسهم مجلسا وطنيا , ورفضوا التفرق بدون تحقيق هذه الأهداف , مما أرغم الملك على التنازل والطلب من النبلاء والاكليرجى الإلتحاق بهم مما جعل المجلس يتحول إلى جمعية تأسيسية .

فى صيف عام 1789 تضافرت نتائج تمرد باريس , وانتفاضة المزارعين , وخصوصا نتائج الثورة السياسية التى حطمت المنطق العضوى لنظام العهد القديم الإجتماعى والسياسى . كما أن الشرعية غيرت حاملها ومصدرها , منذئذ فصاعدا صارت الأمة هى مصدر الشرعية وتجسيدها وليس الملك أو الملكية المؤسسة على الحق المقدس : الفرد يلغى "الجم" الرعية تصير مواطنين , الحرية والمساواة تكرستا , الإمتيازات ألغيت , وإعلان حقوق الإنسان والمواطن يقدم مبادئ حق جديد والذى تم اعتماده فى دستور عام 1791 .

لقد فلت زمام السلطة نهائيا من يدى الملك والحكومة , الشارع لم يعد يخضع عمليا لأى سلطة , وسلطة التشريع صارت نسبيا أو شكليا فى الجمعية التأسيسية .

خلال ذلك أصدر النواب تشريعات تجعل ممتلكات الكنيسة تحت تصرف الأمة , كما تم التصويت على دستور مدنى لرجال الدين والذى جعل الكنيسة تحت سلطة الدولة .

لكن الثورة لم تكن مجرد نصوص ومشاريع قانونية فقط , إنها رهان سلطان جديد مؤسس على ايدىولوجية المساواة والحرية فى مواجهة النظام القديم المؤسس على الإمتيازات وسلطة الملك المطلقة.

لكن هذه المبادئ , التى كانت سلاحا ضد النظام القديم صارت مصدر نزاع داخل فاعليات الثورة , هكذا حول نفس المفاهيم : السيادة الوطنية , إرادة الشعب , المساواة , الحرية , والموقف من مؤامرات ضد - الثورة , أخذت تتواجه وتتصارع المجموعات التى تتوالى على مقدمة مسرح الثورة , ويمزق بعضها بعضا : من الملكيين إلى أتباع روبسبير , مروراً بالقويات , والجيرونديين والدانتونيين والهيرتيست والمونتينيارد , هؤلاء جميعا إما أبعادوا أو أعدموا كما هو حال لويس السادس عشر الذى أعدم عام 1793 , وروبسبير وسان جوست ... الخ .

هذه الديناميكية المنفلتة , التى يطلقها من حين لآخر ضغط الشارع , تلتحم مع تأسيس الدكتاتورية والإرهاب فيما عرف بعهد الإرهاب , والذى هو , رغم مبرراته , نظام حكم يخترع الأعداء ليصفقهم : فى باريس وليون ونانت وفيندى ... المقصله تعمل ... حتى قضى على نفسه فى 9 تيرميدور . لقد تداخل , فى أحيان كثيرة , العداء للثورة مع العداء الشخصى , وصار العداء الشخصى أحيانا كثيرة يصنف عداء للثورة , وصارت التهمة وسيلة فعالة فى التخلص من المنافسين على الزعامة ... الثورة تلتهم أبناءها ..

هذا الصراع الداخلى , بين الجماعات الثورية , كان يجرى على خلفية حرب خارجية تم التصويت عليها بحماس متسرع فى الجمعية التأسيسية . هذا الحماس المتسرع , ربما مبعثه دوافع الصراع الداخلى أكثر منه مصالح فرنسا الوطنية , فى هذه الحرب تتداخل وتختلط طموحات أيديولوجية ومصالح تقليدية للدولة الفرنسية مع عوامل ناتجة عن الصراع الداخلى بين مجموعات الثورة وتنافسها .

الإنتصار الذى تحقق لفرنسا فى فالى أغلق فرنسا فى وجه الغزو , أما الإنتصار الذى تحقق لها فى فلوروس فقد فتح أوروبا أمام الغزو الفرنسى . وفى انتظار الحملات الكبرى التى قام بها بونابرت : مصر .. ايطاليا . تكبد الفرنسيون سلسلة طويلة من الإنكسارات : نيرونيدين , فالنسيا , مايانس , تولون . لقد أرغمت الجمهورية الفتية على القيام بجهد عسكرى لم يسبق له مثيل . التيرميدور يمثل هكذا راحة مزدوجة : مع نظام الإدارة لم تستعد الجمهورية استقرار مؤسساتها ولاسلام النفوس , الإنهاك , حرب أهلية وبائية , أزمة فى السلطة , فقدان مصداقية النظام التمثيلى , والحرب الدائمة إنتهت بأن قضت على الجمهورية فى 18 برمير .

مسار تحليلى :

لقد كانت الحاجة ماسة إلى إيجاد موارد مالية جديدة للدولة التى خزانتها على شفا الإفلاس , ولم يكن ذلك ممكنا إلا بفرض ضرائب جديدة وأعباء جديدة خاصة على طبقتى النبلاء والاكليرجى - رجال الدين - , واللذين كانتا معفتين من الضرائب آنذاك رغم ثرائهما واستحواذهما على الجزء الأكبر من ثروة الأمة , وكذلك زيادة الضرائب على المهن الحرة وأصحاب المتاجر .. أى على الطبقة الثالثة , لكن المساس بطبقتى النبلاء والاكليرجى يعنى المساس بركيزتى النظام

الأساسيتين , والطبقة الثالثة تشعر أنها محملة بأكثر مما يجب دون مشاركة سياسية حقيقية , فهي تشعر بالظلم من ناحيتين: من ناحية أنها تتحمل عبء ضريبي أكبر ومن ناحية أخرى أقل مشاركة سياسية .

نظرا لكل هذا لم يكن ممكنا إيجاد حل لايمس بنية النظام الأساسية إذ لم تكن طبقة النبلاء ولا طبقة الاكليرجي مستعدين لأى تنازل , بل أكثر من ذلك أنهما يطالبان بمزيد من المشاركة فى السلطة الملكية . ولهذا كان أمام هاتين الطبقتين تحقيق هدفين إستغلا لا الحاجة المملكة لموارد مالية , وهما :

1- المشاركة فى السلطة ووضع حد لنظام الطغيان السارى .

2- التحكم فى تحديد الضرائب كلها وتوجيهها وعدم ترك ذلك لإرادة الملك وحده , ودون التخلّى عن نظام التصويت فى المجلس مما يجعلها لاتتحمل أعباء ضريبية .

ولهذا السبب اشترطنا دعوة مجلس الطبقات الثلاث للإجتماع وهذا المجلس كما أشرنا يتكون من ثلاث طبقات هى النبلاء , الاكليرجي , الطبقة الثالثة التى تضم عامة الشعب بما فى ذلك أصحاب المهن الحرة مثل المحامين والصناعيين وصغار التجار ... هذه الطبقة التى أخذت الثروة تنتقل إليها باطراد , مما يجعلها فى نهاية المطاف الممول الرئيسى للخزانة ويجعل واقعها الإجتماعى - كقوة إقتصادية وعددية - يتناقض وحقوقها السياسية .

التصويت فى مجلس الطبقات يجرى وفق نظام طبقى لا يأخذ بالإعتبار النسبة العددية , أى أن لكل طبقة صوت واحد , مما ظهر متناقضا مع التكوين العددي للطبقات وفق هذا النظام يكون للطبقة الثالثة صوت واحد مع أنها تشكل عددا أكثر من 90 ٪ من الشعب الفرنسى , مما يضيف تناقضا صارخا جديدا بين النسبة العددية للطبقة وحقوقها السياسى .

نظرا لنظام التصويت هذا , فإن طبقتى النبلاء والاكليرجى يضمنان السيطرة على التصويت من حيث تقارب مصالحهما ووحدةهما الإجتماعية وإرادة الحفاظ على إمتيازاتهما . مما يعنى أنهما من ناحية يريدان الحصول على مشاركة سياسية للملك أكبر من الإبقاء على امتيازاتهما , أى أن يكون ذلك على حساب الطبقة الثالثة , فتكون المسألة بالنسبة إليهما ليس فقط الصراع ضد الملك لإرغامه على التنازل لهما , بل الصراع أيضا ضد الطبقة الثالثة وتحميلها عبء حل الأزمة المالية والحيلولة دون أى مشاركة سياسية من قبلها .

طبقتى النبلاء والاكليرجى يريدان تغييرا فى النظام مع الإبقاء عليه .. مطلبان متناقضان ..

أما الطبقة الثالثة , وهى التى تكون الأغلبية الساحقة من المجتمع الفرنسى , وهى التى تتحمل الجزء الأكبر من أعباء تمويل الخزانة , وهى التى بحكم التطور الإجتماعى التاريخى صارت تستحوذ باطراد على الثروة , فقد كانت تشعر بالغبن فهى الطبقة التى تتحمل تقريبا وحدها نفقات الدولة والقصر وثقل الضرائب , وامتيازات النبلاء والاكليرجى , وهى الطبقة المنتجة للثروة , نظرا للتغيرات الإقتصادية التى جعلت الثروة الحقيقية تتسرب شيئا فشيئا من طبقتى النبلاء والاكليرجى إلى الطبقة الثالثة عموما , والتى يوحدها شعورها بالظلم ولم يظهر التناقض فيهما بعد .

عمليا كان النظام الإقطاعى قد فقد قاعدته الإقتصادية وسيطرته بتغير مصدر الثروة من الأرض إلى المال والعمل , وفقد هيمنته الايديولوجية بفعل الفلسفة الجديدة ..

وشعور الطبقة الثالثة بالغبن يأتى من أنها تملك عمليا الثروة , وتتحمل وحدها أعباء الدولة دون أى مشاركة سياسية فعلية , وحتى وجودها فى مجلس الطبقات ممثلة بصوت واحد لامعنى له , إذ أن امتلاكها لصوت واحد رغم ,

نسبتها العددية , فى مقابل صوتى طبقة النبلاء والاكليرجى , يجعل هذا الصوت أقلية دائمة والأغلبية آليا ضدها , أضف إلى ذلك شعورها بالمهانة بسبب إحتقار القصر لها , ورفض طبقتى النبلاء والاكليرجى الإجتماع معها فى مكان واحد .

ولهذا , وإن التقت مطالب الطبقات الثلاث :

- فى ضرورة عدم فرض أى ضرائب وأعباء جديدة ولااقرارها على طبقات كانت معناة إلا عن طريق إجتماع مجلس الطبقات الذى وحده يملك شرعية ذلك .
- وإن التقت أيضا فى المطالبة بدور سياسى ووضع حد لنظام الحق المقدس ..

إلا أنها تختلف جذريا فى الهدف المطلوب من وراء هذه المطالب : الطبقة الثالثة تريد ..

1- تغيير نظام التصويت داخل المجلس بحيث تؤخذ فى الإعتبار النسبة العددية لكل طبقة .

وحيث أنها الطبقة الأكثر عددا , فإنها تدرك أن الأغلبية المطلقة ستكون آليا لها , خاصة وأنها آنذاك لازالت متحدة لم تبرز بعد تناقضات داخلها , وهذا يعنى فى واقع الأمر إلغاء فعلى لنظام الطبقات .

2- المشاركة السياسية الفعلية , وضع حد لنظام الطغيان وإقرار دستور ملزم لجميع الأطراف , بما فى ذلك الملك , وأن تتحمل كل الطبقات أعباء الضريبة ونفقات الدولة وهذا يعنى عمليا إلغاء الإمتيازات .

أما طبقتى النبلاء والاكليرجى , فرغم أنهما يريدان المشاركة السياسية , ووضع حد لنظام الطغيان والسيطرة على قرارات الضرائب وتوجيهها مما يجعلها فى هذا متفقة مع مطالب الطبقة الثالثة , ويظهرها ثورية فى مواجهة الملك .

إلا أنها تصطدم بجانب مهم من مطالب الطبقة الثالثة التى تقود إلى تغيير نظام التصويت وإلغاء الإمتيازات .

فهما يريدان الإبقاء على نظام التصويت وبالتالي نظام الطبقات وامتيازاتهما،

مما يجعلها إن لم يكونا محافظتين فرجعتين فى مواجهة الطبقة الثالثة .

هنا السمة المتناقضة ليس فقط فى مطالب هاتين الطبقتين بل فى قلبهما أيضا، فهما ثورتان فى مواجهة الملك ، محافظتان ، رجعتان فى مواجهة الطبقة الثالثة ، إلى جانب تناقضهما التكويني ، ففي طبقة رجال الدين ، أدنى الطبقة ، أى الأكثرية تؤيد الإصلاح بينما قمة الطبقة ترفضه ، وهكذا الحال فى النبلاء ، القدامى يرفضون الإصلاح ، والجدد يؤيدون أو على الأقل يتعاطفون مع حركة الإصلاح ، يعكسون فى هذا موقفهم من النبلاء القداماء . هذا التناقض المتنوع أضعفهما سواء فى مواجهة الملك كما فى مواجهة الطبقة الثالثة .

إن هذا ما جعل الصراع يدور فى محاور ثلاث : الملك ، طبقتى النبلاء والاكليرجى ، والطبقة الثالثة ، وأدى إلى ماعاشته الثورة من تبدلات مفاجئة فى الولاء والتحالف ، وتمزق إجتماعى ، وتناقضات حادة على مستوى المجموعات كما على مستوى الأفراد حسمت القيلوتين "المقصلة" أحيانا كثيرة أمره .

لو اتحدت طبقتا النبلاء والاكليرجى مع الملك ضد الطبقة الثالثة ؟ هل كان مسار الثورة يأخذ معنى آخر ؟ اما كان بإمكان ذلك إجهاض الثورة ؟ لو اتحدت الطبقة الثالثة مع الملك أو الملك معها ضد النبلاء والاكليرجى اما كان هذا يقود إلى ملكية دستورية وليس إلى جمهورية ؟

لكن لم يحدث هذا ولاذاك . فى التاريخ ليس ثمة مكان ل "لو" .

أخذا فى الاعتبار كل هذا ، فإنه حالما نجح النبلاء والاكليرجى والطبقة الثالثة فى تحالفهم أرغم الملك على دعوة مجلس الطبقات للإجتماع ، وهو هدفهم المشترك ، إلا أنهم دخلوا بعد ذلك فى خلاف جذرى متعدد الأطراف : الملك ، النبلاء والاكليرجى ، والطبقة الثالثة .

الملك تنازل مرغما وقبل دعوة مجلس الطبقات للإنعقاد لإيجاد شرعية فرض ضرائب الخزانة فى أمس الحاجة إليها , ولم يعد واقعا فى إمكانه فرضها بمرسوم ملكى , نظرا للتغيرات العميقة فى توازن القوى الاجتماعية ونظرا للأزمة السياسية. النبلاء والاكليرجى يريدون مشاركة أكبر للملك فى سلطانه دون أى تنازل له وللطبقة الثالثة , فهم أعداء الملك وأعوانه فى نفس الوقت .

والطبقة الثالثة تريد أيضا المشاركة السياسية وإرغام الملك على التخلي عن سلطانه المطلق , لكن ليس لصالح هيمنة النبلاء والاكليرجى .

وهذا ماجعل الطبقة الثالثة ثورية , فهى لا تريد الإصلاح وإنما تغيير جذرى للنظام , ليست لها مصالح فى الإبقاء على النظام بل أى إصلاح للنظام سيكون على حسابها .

لكن الطبقة الثالثة وإن بدت متحدة ضد أعدائها , إلا أن هذه الوحدة تأتيتها من خارجها من أعدائها أنفسهم , داخليا تكوينها أكثر تناقضا من طبقتى النبلاء والاكليرجى , ربما لأنها طبقة حديثة التكون , وتكوين نواب الطبقة الستمائة فى مجلس الطبقات يعطينا صورة عن تناقضاتها الداخلية : نواب هذه الطبقة فى الغالب بورجوازيين , بإستثناء بعض الشذوذ وعدد من القانونيين , وملاك ريفيين , وأطباء , وشخصيات ثقافية , وعدد قليل جدا من الصناعيين , وليس فيهم جمهورى واحد , أغلبهم محافظون , يريدون إصلاحا واجتماعات دورية لمجلس الطبقات للتصويت على ضرائب عادلة و ضمانات للحرية . إنهم , ماوراء إختلافات البرامج الثانوية يطلبون فى العموم دستورا ضد الطغيان وبعث الأمة .

وهذا ماجعل الطبقة الثالثة أو فعاليتها - على الأقل - تتذبذب أيضا فى مواقفها من الملك ومن طبقتى النبلاء والاكليرجى فهى تارة حليف الملك ضد النبلاء والاكليرجى , لكنها ضد طغيان الملك وإنفراده بالسلطة , وتارة أخرى حليفا لطبقتى النبلاء والاكليرجى لكنها ضد إمتيازاتهما . ولعل هذا الموقف

الغامض الذى يعكس تناقضات داخلية فى طور النشوء مايفسر تذبذب الولاء والتمزق الحاد الذى عانته الطبقة الثالثة أيضا . وربما هذا مايفسر ليس فقط تأخر إعلان الجمهورية , والتي صارت أمرا واقعا بسبب هروب الملك ومن ثم القبض عليه وإعدامه , وليست مطلبا عند أى من الطبقات الثلاث , بل يفسر أيضا وإلى حد بعيد توالى الأنظمة أو العودة إلى الملكية وشبه الملكية ما بين جمهورية وأخرى .

لقد كان الهدف الأساسى ملكية دستورية , هروب لويس السادس عشر وتحالفه مع البروسيين جعله يفقد المصداقية ويبرهن على إمكانية دولة لاملكية . والإنقسام الذى حصل فى الجمعية الوطنية بين يسار ويمين , بين جمهوريين وملكيين قام حول مسألة هروب الملك وتحالفه مع أعداء "الشعب" أو الثورة وما يجب الحكم عليه بناء على ذلك وليس حول الجمهورية أو الملكية فى حد ذاتهما .

لكن وراء كل هذا لايجب تجاهل تأثير الشارع , وإرادة الناس وضغط الحشود العفوية على الجمعية الوطنية والذى أدى أحيانا إلى تجاوز نواب الطبقة الثالثة أنفسهم .

عندما تمت دعوة مجلس الطبقات فى 5 مايو 1789 , فإن الطبقة الثالثة قوية بالدعم الشعبى : المظاهرات , تمرد باريس ومناطق أخرى , إنتفاضات الفلاحين , نوادى الصحافة العشوائية , وتحت الضغط الشعبى أيضا رفضت مغادرة قاعة إجتماعها إلا بعد الإستجابة لمطالبها أو على مشراب البنادق , ومطالبها كانت كما ذكرنا ..

- 1- إقرار دستور ونظام حكم دستورى .
- 2- تغيير نظام التصويت والأخذ بعين الاعتبار التمثيل النسبى للطبقات فى التصويت .

3- رفض الإجتماع الإنفرادى كل طبقة على حدة , خاصة وإن طبقتى النبلاء والأكليرجى يجتمعان على إنفراد بينما تجتمع الطبقة الثالثة على حدة مما تعتبره هذه إهانة لها وهى الممول لفعلى خزانة الدولة .

لقد إستفادت الطبقة الثالثة من شرعية تمثيلها للطبقة حسب النظام المعمول به نفسه , كما إستفادت من شرعية إجتماعها الذى تم بناء على دعوة شرعية من الملك , وإستفادت من أمر الملك لطبقتى النبلاء والأكليرجى للإلتحاق بالطبقة الثالثة , واستثمرت الدعم الشعبى لتفرض مطالبها على الملك وعلى طبقتى النبلاء والأكليرجى , وتعلن نفسها جمعية تأسيسية لها فيها الأغلبية المطلقة .

إن النظر إلى مطالب محاور الصراع الثلاث يجعلنا نجزم بعدم قابلية التوفيق أو الإتفاق أو الحل الوسط, مما يجعل لامناص من تفوق أحدها على حساب الآخرين , فكان تفوق الطبقة الثالثة أمرا واقعا تحدد فى الشارع .

لقد كانت إستجابة الشرع , فى باريس وغيرها من المدن والأرياف الفرنسية قوة , يثير حماسها شعارات الإخاء والعدالة , المساواة , متمثلة فى مظاهرات الدعم والإنتفاضات والتمرد والعصيان , والنوادرى والصحافة العشوائية ولجان الأحياء أو اللجان الثورية , لكن هذه الإستجابة تجاوزت فى كثير من الأحيان مطالب ممثلى الطبقة الثالثة أنفسهم عندئذ ظهر الخوف عند الطبقة الثالثة من إنفلات الزمام نهائيا من كل النيات , وأن تصبح المطالب أكثر جذرية وأبعد مما تريد الطبقة الثالثة تحقيقه , عندئذ برزت التناقضات فى الطبقة الثالثة نفسها , وحدتها الخارجية ذهبت بإنتصارها على أعدائها , ليرز لها عدو جديد

يطلب أكثر من العدالة القانونية والمساواة السياسية , هذه التناقضات أخذت تتضح شيئا فشيئا حتى إنقسام الطبقة الثالثة على نفسها وتحولها إلى بروجوازية وعامة الشعب , رجعية وثورية , هذا الإنقسام يفسر تذبذب الأنظمة أيضا مابين الرجعية والثورية بعد إنتصار الطبقة الثالثة ويبرهن على أن النظام الحلى ليس إلا حل

وسط , لقد تنازلت البورجوازية للعامة بإقرار العدالة القانونية والمساواة السياسية
لتحتفظ بالهيمنة الاقتصادية .

تواريخ مهمة في مسار الثورة الفرنسية :

* 22 فبراير 1787 إجتماع مجلس الأعيان الذى قرر دعوة مجلس الطبقات
للإجتماع للنظر فى أمور مالية الدولة .

* 8 أغسطس 1788 صدرت دعوة مجلس الطبقات للإجتماع فى 1 مايو

. 1789

* 5 مايو 1789 جلسة افتتاح مجلس الطبقات .

* 17 يونيو 1789 نظام الكومون يتحول إلى مجلس وطنى .

* 14 يوليو إستيلاء الجماهير على الباستيل رمز الطغيان .

* يوليو - أغسطس فترة "الرعب العظيم" وإنتفاضة الفلاحين فى الأرياف .

* 4 أغسطس 1789 إلغاء نظام الإقطاع .

* 20 أغسطس 1789 إعلان حقوق الإنسان والمواطن .

* 2 نوفمبر 1789 تم الإستيلاء على أملاك الكنيسة لتوضع تحت تصرف

الأمة.

* 20 يونيو 1791 هروب الملك وعائلته , ولكن تم التعرف عليه وإيقافه فى

مدينة فارين ورحل سجيناً إلى باريس .

* 14 سبتمبر 1791 أرغم الملك على إعتماد الدستور .

* 1 أكتوبر 1791 عقدت الجلسة الأولى للجمعية التشريعية .

* 10 أغسطس 1792 جماهير باريس تكتسح التويلرى فى إنتفاضة عارمة .

* 21 سبتمبر 1792 إعلان إلغاء الملكية .

* 21 يناير 1793. إعدام لويس السادس عشر كتجسيد لإلغاء الملكية وحرصا على قطع خط الرجعية نظرا لما كان يحكيه الملكيون بالتعاون مع قوى خارجية بدت تخشى نتائج الإضطرابات فى فرنسا وعدوى الثورة .

* 10 مارس 1793 إنشاء المحكمة الثورية .

* 6 أبريل 1793 إنشاء لجنة السلامة العامة وظهور عهد الإرهاب .

مسار الجمهورية :

الجمهورية الأولى :

أعلنت عام 1792 تحت سلطة جمعية عمومية وبإدارة ثلاث قناصل , كان نابليون بونابرت ضمنهم قنصلا أولا .

ألغى هذا النظام عام 1802 وأعلن نابليون نفسه قنصلا مدى الحياة .

فى عام 1804 أعلن نابليون نفسه إمبراطورا بإسم نابليون الأول واستمر حتى هزيمته وخلعه للمرة الأولى عام 1814 .

دخل لويس الثامن عشر باريس عام 1814 , ثم عاد نابليون واستولى على باريس فى 20 مارس 1815 واستمر حتى هزيمته فى معركة واترلو فى 18 يونيو 1815 يوم 22 يونيو خلع نابليون للمرة الثانية وأرسل إلى المنفى .

حكم آل بوربون :

بعد خلع نابليون للمرة الثانية عاد آل بوربون إلى الحكم وتأسيس إمبراطورية تحت حكم لويس الثامن عشر استمرت حتى إنهارت فى ثورة 1830 .

الملكية :

عام 1830 أعلن لويس فيليب الأول ملكا على كل الفرنسيين واستمر حكمه حتى أزمة عام 1864 - 1848 والتي انتهت بثورة أسقطت النظام الملكى وأعلنت الجمهورية الثانية .

الجمهورية الثانية :

تم إنتخاب لويس نابليون بونابرت رئيسا للجمهورية الثانية , لكن هذا قام بإنقلاب وأسس نظاما رئاسيا سلطويا عام 1851 , ثم اعلن الإمبراطورية الثانية .

الإمبراطورية الثانية :

عام 1852 قامت الإمبراطورية الثانية تحت حكم لوى نابليون بونابرت الثالث واستمرت حتى هزيمة سيدان عام 1870 خلال الحرب مع ألمانيا , فانهت الإمبراطورية الثانية عام 1870 .

الجمهورية الثالثة والكمون :

4 سبتمبر 1870 اعلنت الجمهورية , لكن حكومة الدفاع الوطنى التى تشكلت لم تتمكن من تفادى الهزيمة وإستسلام باريس فى يناير 1871 , عقدت هدنة مع ألمانيا , كما تم إنتخاب جمعية وطنية ذات توجه ملكى ومسال , عهدت بالإدارة التنفيذية إلى تيير , إنهار الجيش النظامى وتشتت فكان لابد من اللجوء إلى المقاومة الشعبية حيث أن الشعب الفرنسى رفض الإستسلام , وكان قامبيتا روح المقاومة , وهكذا قامت ثورة الكومون رفضا للإستسلام وللحكومة التى قبلته , استمرت هذه الثورة حتى تم القضاء عليها , واستمرت الجمهورية الثالثة حتى هزيمة فرنسا عام 1940 أمام ألمانيا .

الحكومة المؤقتة وحكومة فيش :

تشكلت الحكومة المؤقتة برئاسة ديغول من 1944 - 1946 أما حكومة فيش فقد ترأسها الجنرال بيتان فكانت متعاونة مع الألمان تتولى مناطق فرنسا غير المحتلة , استمرت حتى هزيمة ألمانيا فى الحرب الثانية ودخول الحلفاء باريس .

الجمهورية الرابعة :

تأسست عقب تحرير فرنسا واستمرت حتى عام 1958 .

الجمهورية الخامسة :

تأسست إبتداء من عام 1958 واستمرت إلى يومنا هذا .

الخلاصة :

إن المتمعن يلاحظ أن فرنسا خلال الثورة لم تكن فى حالة إقتصادية سيئة جدا رغم الأزمة المالية , هذه لاتعنى بالضرورة سوء الأحوال الإقتصادية , كما أنها ترجع إلى النظام السياسى وأزمة الدولة .

ورغم سوء المحصول , وما ترتب عنه , ذلك لأنها كانت بالنسبة لفترات سابقة من تاريخها أفضل حالا , وهذا يعنى أنه ليست الأزمة المالية والإقتصادية هى السبب الوحيد ولا الحاسم وراء الثورة , فقد مرت فرنسا بفترات أسوأ ولم تحدث الثورة , إن الأسباب الإقتصادية وحدها يمكن أن تقود إلى إضطرابات إجتماعية أكثر مما تقود إلى ثورة استمرت تصارع العوامل المضادة عشرات السنين . الثورة لكى تحدث تحتاج لأكثر من أزمة مالية أو إقتصادية . فهل هو الحكم المطلق والطغيان ؟ إن الحكم المطلق والطغيان ونظام الإقطاع ليست أيضا أسبابا أساسية , فقد عم الطغيان عصورا طويلة مع هيمنة الإقطاع دون أن يؤدى ذلك إلى ثورة , بل الملاحظ أن الحكم المطلق والطغيان كانا فى مرحلة ضعف وعجز وليس قوة , كما أن الإقطاع أخذ يفقد هيمنته المطلقة لصالح قوى إجتماعية أخرى منذ وقت ليس بالقصير .

إن الجهد والنضال الفلسفى والثقافى الذى تمخض عنه عصر الأنوار هو السبب الرئيسى فى قيام الثورة وفى إستمراريتها وذلك لأنه :

1- أعطى لعامة الشعب إمكانية بديل أفضل سياسى وإقتصادى وإجتماعى مما كان عليه حاضره , وهذا ما جعل عامة الشعب ينظرون نحو المستقبل وليس نحو الماضى , بحيث صار وضعهم الراهن معه أمرا لا يطاق .

2- دمر قواعد النظام المطلق والنظام الإقطاعى فى عقول الناس , وطعن فى شرعيتهما مما أفقد النظام أهم مرتكزاته وهى الشرعية والإقتناع أو القبول به , مما جعل أى محاولة للحفاظ على النظام بالقوة عبثا لاجدوى منه .

3- إنه خلق تيارا جماهيريا واسعا حول أهداف ومبادئ مثل الإخاء , الحرية, المساواة , مما جعل الحاجة إلى قادة مسألة ثانوية جدا , وأدى إلى إستمرارية الثورة مع تساقط رؤوس القادة تحت المقصلة واحدا تلو الآخر وإنبعاثها مجددا حين يعتقد افولها النهائى .

ومن الملاحظ أيضا أن القادة كانوا ينبثقون من القاعدة الجماهيرية , كما أن أهم الأحداث وأهم الإنجازات التى حققتها الثورة كانت قد تحققت بفعل الشارع أو تحت ضغط الشارع , إذ كان النواب فى الجمعية الوطنية , حالما يصلون إلى قرار, يقومون بعرضه على الجماهير المحتشدة خارج قاعة الاجتماع , وليست له من قيمة إلا إذا إعتمدته الجماهير وهذا يفسر أيضا عودة الجمهورية إلى الحياة رغم توالى أنظمة مناقضة من ملكية وإمبراطورية .

المراجع ...

- 1- موسوعة لاروس ص 421 - ص 248 .
- 2- أطلس التاريخي ص 198 - ص 199 .
- 3- ف بلوش , س ريال , ج تولارد
الثورة الفرنسية .
- 4- ميشليه تاريخ الثورة الفرنسية ح 1 - ح 2 .
- 5- فرانسوا فوريه التفكير في الثورة الفرنسية .
- 6- فرانسوا فوريه وآخرون إرث الثورة الفرنسية .

موقف (4) ثورة الكومون 1871

ثورة الكومون

1870 - 1871

لأحد يجادل فى أن الكومون كانت ملحمة ثورية بطولية , ليس فقط أخذوا فى الاعتبار الضحايا الذين سقطوا من أجلها ودفاعا عنها : 4000 قتلى خلف المتاريس , حوالى 25 ألف ضحايا الانتقام خلال الأسبوع الدامى الذى تلى هزيمة الكومونيين , 44 ألف سجين , 93 حكم بالإعدام , 1500 أشغال شاقة ومؤبدة , نفى 3400 شخص .. مما جعل باريس تفقد 100 ألف من سكانها , رجال ونساء وحتى أطفال , دفعتهم إلى التضحية مثل سامية وقيم نبيلة وأمل فى حياة أفضل وأكثر عدالة وحرية .. ولكن أيضا ماظلت تثيره من عواطف , وماتلهبه من حماس المشاعر , وماتستوحيه منها حركات التحرر الوطنى والإجتماعى ... حتى تكاد تصير أسطورة.

هل كانت الكومون حركة وطنية رافضة الهزيمة , رافضة إستسلام حكومتها الإمبراطورية ثم الجمهورية ؟ فهى تحارب على جبهتين : النظام الإنهزامى الذى إستسلم وسلم باريس وسمح للعدو بإحتلال جزء منها بعد عجز العدو عن دخولها عنوة ؟ والعدو المحتل للأرض المدنس للشرف الوطنى المحاصر بباريس ؟ أم كانت حركة إجتماعية أعمق من إنتفاضة وطنية أثارها تدنيس محتل للأرض وإنهزامية حكومة ؟

أم أن الظروف الداخلية والخارجية معا جعلت هذا وذاك يختلطان ويمتزجان ؟ إذ كيف يمكن تحقيق ثورة إجتماعية وعدم الإنشغال بعدو يحتل الأرض , ويعطل السيادة الوطنية وحكومة تستسلم وتسلم له جزء من عاصمتها , وتقبل شروطه المذلة والمهينة ؟

وكيف يمكن فى نفس الوقت تحرير الأرض وقهر العدو فى وجود نظام يقبل ذل الهزيمة , ويقهر المواطن , ويقمع الحريات ويمارس مركزية طاغية على البلديات ؟

لامناص إذن من المواجهة على الجبهتين .

المسألان مختلطتان ممتزجتان .. وفى هذا تختلف الكومون عن ثورة 1789 الأم والتي لم يكن أمامها مباشرة إلا النظام الاجتماعى والسياسى خصما ...

المسألة الاجتماعية تختلط مع المسألة الوطنية , وجود العدو يحتل الأرض , ويحاصر باريس , ويتربص بالوطنيين , ويفرض شروطه المذلة بما فيها شكل الحكومة التى يقبل التفاوض معها على الإستسلام وتوقيع إستسلامها , يختلط مع المسألة الاجتماعية ومطلب الحرية والعدالة والديمقراطية بشكل غير قابل للفصل .

هذا الاختلاط ربما هو أحد أهم أسباب التناقضات التى أثرت سلبا وإلى حد ما فى مسار حركة الكومون , وسبب إنقساماتها وآثار منازعاتها الداخلية بين الأجنحة الثورية : البعض يركز أولا على المسألة الاجتماعية , والانتخابات ودفع الثورة إلى مواقف أكثر جذرية , والبعض الآخر يخشى الحرب الأهلية فى وجود عدو يحتل للأرض , فيدفع إلى محاولات الحل الوسط والإعتدال مدركا أن الحرب الأهلية لن تكون إلا فى صالح العدو ..

ربما هذا هو سبب ضعف الحركة .. ترددها .. ومن ثم إنهيارها , رغم صمودها البطولى فى باريس المحاصرة , التى هجرتها حكومتها جائعة .. فى شتاء قارس .. الأعمال متوقفة .. التسمين مقطوع لم تهزم الكومون أمام جيش فرساي فقط , لقد هزمها الجوع والبرد ووطأة الإحتلال البروس وحصاره .. لقد تحالف العدو من موضوعيا .. العدو البروس وجيوش فرساي لسحق الكومون .

فهل كان بإمكان الكومونيين الصمود أكثر مما صمدوا ؟ وتقديم أكثر من أرواحهم خلف المتاريس , بل , وأجسادهم متاريسا يقاتلون أحيانا بالأيدي

بالسكاكين .. يقاومون من قبر إلى قبر, ومن جدار إلى جدار .. وماذا كانوا يملكون أكثر من أرواحهم وقودا وأجسادهم متاريسا ؟ أمام 130 ألف جندي بقيادات محترفة , أمام جنرال الجوع والبرد مقاتلين لا يملكون من خبرة قتالية إلا الحماس والوطنية والعقيدة .. تعوزهم الوسائل وأحيانا القيادة ...

لقد سحقت الكومون بدون رحمة على يد جنرالات ملكيين , بونابرتيين , اكليرجيين , متعطشين للدم , لتتحول إلى أسطورة ملهبة المشاعر حية رغم مرور 124 عاما ..

إنها ملحمة تستدعى أن نفهمها , حتى لا تنظف مجرد أسطورة تثير الحماس وتلهب العواطف يختلط فيها الخيال بالواقع , نفهم كيف تفاعلت العوامل الداخلية والمطالب السياسية والاجتماعية ضد الطغيان والتي لم تكن وليدة لحظتها , مع نتائج حرب خاسرة واستسلام مهين , لتقود إلى حدث تاريخي لا مثيل له "الكومون" في محاولة وطنية واجتماعية معا لتأسيس جمهورية ديمقراطية اجتماعية..

التفاعلات :

عندئذ لكي نفهم أحداث عام 1870 - 1871 ينبغي الرجوع إلى الأيام الأخيرة لإمبراطورية متصدعة , منهكة , تنهض عاصمتها باريس ضدها .

لقد وعدت الإمبراطورية الفرنسية بالسلام , ولكن في الخارج كانت تعاني الكوارث .. في إيطاليا وفي المكسيك , وعلى الحدود ينمو منافسا قويا طموحا : بروسيا بقيادة المستشار الحديدي بسمارك , وفي الداخل , بعد مرحلة مثيرة للإعجاب من الإزدهار أخذت الظروف الاقتصادية تسوء , والسخط يزداد ويعمم كل الطبقات الاجتماعية , وسياسيا إنتخابات عام 1869 التشريعية كانت هزيمة قاسية : حوالى 4.5 مليون صوت لمرشحي الحكومة مقابل 3.5 مليون صوت لمرشحي المعارضة بالمعنى الواسع .. ليبراليين وجمهوريين .

40% من الأصوات لمرشحي المعارضة بالمعنى الواسع .. ليبراليين وجمهوريين .

قسم كبير من الطبقة السياسية أخذ بداخله الشك والتردد , لقد قبل الملاك عام 1851 أن يعهدوا بأنفسهم لحماية طغيان التنفيذى "الحكومة" , لكن هذا بدأ يثقل عليهم فصاروا يطالبون بالحرريات الضرورية , أى تقاسم عادل للسلطان بين التشريعى والتنفيذى , ويطالبون بالعودة إلى النظام البرلمانى , والذى كان يتناقض مع نظام بوناپرت "الإمبراطور" , الأغلبية الجديدة التى تكونت فى الهيئة التشريعية كونت إلى حد ما حزبا ثالثا : سياسيا ذات نزعة برلمانية , وإجتماعيا محافظة , وبعد تردد عهد نابليون الثالث إلى أميل أو ليفيير فى 2 يناير 1870. مهمة تشكيل حكومة متجانسة تمثل أمانة الأغلبية فى الهيئة التشريعية ..

هكذا إرتسمت نهاية القيصرية , لكنها ليست بعد نهاية الإمبراطورية , نظام الحكم الجديد لم يكن ترميما سيئا للنظام , لقد عرف الإمبراطور , وبمهارة كيف يضع حدا للجدال , لقد توجه إلى الشعب بإستفتاء 8 مايو 1870 , وهذا أقر الإصلاحات بأغلبية ساحقة , سبعة مليون وأكثر "نعم" مقابل مليون ونصف "لا" , لم يعد أمامه , مستندا إلى هذا , إلا البرهنة على أن الإمبراطورية المحددة , المستعيدة شبابها , يمكن أن تكون نظام توازن وإزدهار ...

الجمهورية والثورة :

المعرضة الحقيقية , التى تريد الثورة , هى التى تناضل من أجل الجمهورية , غير مقتنعة ولاقناعة بإصلاح النظام , الحزب الثورى الحقيقى كان الحزب الجمهورى .

مسحوقا عند الإنقلاب على الدولة الذى أسس الإمبراطورية , فإن الحزب الجمهورى أخذ يستعيد قواه : إنه يملك الرجال والأطر كثرة وفاعلة , بعضهم عاصرا لجمهورية الثانية , والبعض الآخر شباب جذريون من الجيل الجديد , كما له صحفه المعبرة عنه "العصر القديم" "المناضل" "المستقبل الوطنى" ومنذ بعض

الوقت "النداء" لشارل هوقو , فى مايو 1869 , ألمع الشباب الراديكاليين "قامبيتا" بنجح بجدارة فى الإنتخابات التى خاضها فى الأحياء الشعبية شمال وغرب باريس , وفق برنامج هجومى "برنامج بيل فيل" .

فكرة جمهورية ثورية تمتد بجدورها إلى ذكريات الثورة الكبرى , فبدأت إعادة طبع أعمال السلف العظام , دانتون , مارات روبسبير , ويعاد تعلم "المبادئ الخالدة" , بالنسبة للجميع الأمر يتعلق بإكمال العمل الذى بدأ منذ مائة عام "فرنسا ملتزمة بإكمال الثورة الفرنسية , لا يجب أن يحل العيد المئوى لعام 1789 إلا ويستعيد الشعب لنفسه ولبقية العالم التراث السياسى الذى سلب منه منذ 18 برومير" هكذا يعلن قامبيتا فى يوليو 1869.

وإذا كان شيوخ الجمهوريين يؤسسون يقينهم على روسو والعقد الإجتماعى , فإن الجيل الشاب كان يبحث عن يقينه فى فلسفة كانط ووضعية كومت : ثمة معنى للتاريخ , ان مسار التاريخ هو الذى يقود إلى "الديمقراطية العلمية" إلى جمهورية فيها يتصالح التقدم والنظام , وكل عنف يصير عندئذ غير مجد ومخالف للعقل , وان النظام ينهار بسبب تناقضاته نفسها , وأولها تلك التى توجد بين سلطة الواحد وسيادة الجميع ..

خلال إنتخابات عام 1869 إعتقد البعض أن ساعة النظام قد حانت , إلا أنه كان يقينا سابقا لأوانه , من 292 نائب ليس هناك إلا حوالى أربعين جمهورى حقيقى , ولم يصوت لا فى إستفتاء مايو 1870 إلا حوالى مليون أى 20 ٪ من الأصوات , الثورة الجمهورية ليست غدا .

لكن من خلال نتائج التصويت تبرز ملاحظة ذات أهمية : إن كانت الجمهورية أقلية فى المدن إلا أنها إنتصرت أو تغلبت فى الضواحي الكبرى كما فى عدد من الضواحي المتوسطة , وإن كانت الإمبراطورية تحافظ على الأغلبية , إلا أنها أغلبية ريفية .

الجمهورية , بالنسبة لغالبية قادة الحزب ستكون ثورة هادفة لكن يوجد منهم قسم مستعجل , ثورى بالمعنى العام للكلمة , قويا , خاصة فى باريس حيث يجد دعما شعبيا واسعا , من بين هؤلاء شارل ديكلو , جماهير الشعب يثير حماسها ويحرضها هنرى روكفور , حوله وحول الشيوعى ميلير تكون فريق من الثوريين الاشتراكيين , الذين أطلقوا عام 1869 صحيفة "لامارسييز" التى تطبع فى 50 ألف نسخة وتوزع فى باريس وفى كل المدن الأخرى , وبلانكى "العجوز" "عنكبوت الثورة" يستمر سرا فى نسج خيوطه التآمرية .

القدرة الإجتماعية والسياسية للطبقات العاملة :

فى عام 1868 , يوجد من بين 38 مليون فرنسى , 12 إلى 13 مليون يعيشون من "مهن صناعية" , خمسة مليون عامل نشط , 3.5 مليون عامل أجير , 1.5 ألف رب عمل , 830 ألف عامل بناء , مليون ومئة وخمسين ألف فى صناعة الملابس , مليون عامل فى صناعة النسيج , فى التعدين 250 ألف عامل , وفى المناجم 200 ألف عامل , لكن رغم التقدم الذى حققته الرأسمالية الصناعية , فإن الطبقات العاملة لازالت تحتفظ بسمات تاليدية , الصناعات الصغيرة , والصناعة الأقل تركزا تسود , هل هؤلاء العمال بروليتاريا ؟ فيما بينهم يتسمى العمال بروليتاريا , وفى الغالب يتسمون منتجين , أو ببساطة عمال أو أيضا أقتان الأجرة أى الإقطاع الجديد .

هل يمكن الحديث عندئذ عن طبقة عاملة ؟ إنه من السابق لأوانه إستخدام هذه الكلمة إلا إذا أخذت فى معناها الدال على فئة , إنها آنذاك طبقات عمالية , إذ من الصعب آنذاك تجميع البروليتاريا الفرنسية فى كل متجانس : عمالا متنوعين فى صناعات مختلفة : بروليتاريا حقيقية فى المصانع الكبرى , حرفيون فى حرف متعددة , متخصصون , عمال وخصوصا عاملات , العمال الزراعيون أغلبية فى

صناعة النسيج , كثرة فى المناجم أو فى صناعة الحديد , هناك عمال المدن الصغيرة والمتوسطة ليست لهم صفة صناعية محددة , عمال المدن يعملون أحيانا فى أكثر من صناعة .

الضحية الأولى للإنتقلاب على الدولة 18 برومير , الحركة العمالية إستعادت قواها فى بداية أعوام 1860 , خاصة منذ أن أجاز الإمبراطور حق تكوين الروابط , الجمعيات . الجمعيات أو الروابط العمالية تكونت أو أعادت التكون علنا , تعاونيات إنتاجية إستهلاكية , جمعيات الإغاثة خصوصا , وجمعيات تبادل الأقرض , وجمعيات التضامن , البعض يجرؤ على القول بأنها مقاومة فاعلة بفضل الإضطرابات , بعض هذه الجمعيات أخذ أسم غرف نقابية والحكومة تقض النظر عنها منذ 1868 .

الجمعيات العمالية تتحد فى فيدراليات مهنية , والتي صارت , عشرين سنة بعد ذلك , بورصات العمل , الحركة كانت كبقعة زيت .. إنتشرت سريعا , وأخذ الحديث يجرى عن تكوين فيدرالية وطنية لهذه الإتحادات المحلية , القسم الفرنسى من الرابطة الأهمية للعمال والمتكونة فى لندن تمثل غطاء لهذه الحركة .

الرابطة الأهمية للعمال تجتمع فى بال عام 1869 , من 81 مندوب , 21 فرنسى , تقرر تعميم غرف العمل , تجميع الأراضى والمناجم ووسائل المواصلات والمصارف أى جعلها ملكية عامة , وبشكل متزدد بدأ المناضلون يطرحون مسألة الدولة , وتقليص الضرورى من سلطاتها , ورعا إختفائها نهائيا , المندوب الفرنسى أشار إلى تنظيم كومون المستقبل :

"تجميع مختلف الطوائف المهنية فى كل مدينة لتشكيل كومون المستقبل , مجالس الطوائف المهنية تحل محل الحكومة , وبواسطة لجنة من مندوبى الطوائف يتم تنظيم علاقات العمل التى تحل محل السياسة" .

عام 1865 ظهر كتاب برودون "قدرة الطبقات العاملة" هذه القدرات واقعيًا بدأت تتأكد , ولكن على هذا المستوى لازال المناضلين منقسمين مترددين , أغلبية العمال يعتقدون ويأملون في شكل الجمهورية , هذه تكون ديمقراطية وإجتماعية , في العاصمة كما في المدن الكبرى , يقود الأُمميون نضالا مواكبا لنضال اليسار الجمهوري المتطرف .

السنوات الأخيرة للإمبراطورية وسمها توتر إجتماعي متعاظم , وثلاث موجات متتالية من الإضرابات 1864 - 69 - 70 في الأخيرة إضطرت الحكومة لإنزال الجيش .. ليطلق النار ..

مدينة باريس تضخمت بشكل فاق الحدود , منذ 20 عاما , في عام 1851 يسكنها حوالي مليون نسمة , في عام 70 وصل سكانها حوالي 2 مليون نسمة .. إنها أكبر إقليم عمالي في البلاد .

عمال باريس الأكثر نضجا والأكثر نضالية من بقية عمال فرنسا , الإضرابات بلغت ذروتها في السنتين الأخيرتين للإمبراطورية , وليس من المبالغ فيه أنه في باريس يتحدد مصير كل نظام ومستقبل كل ثورة .

مدينة باريس منذ 1851 محرومة من كل الحقوق البلدية , محكومة مباشرة من السلطة المركزية بواسطة إثنين من الموظفين : مدير البوليس , والمحافظ .

في مجموع المقاطعات حصلت الجمهورية على 69 ٪ من الأصوات وبالنسبة لإستفتاء 8 مايو باريس قالت : "لا" , وفي الإجتماعات الشعبية العامة , المسموح بها منذ 1868 , كان الخطباء الثوريون يدعون صراحة وبقوة إلى ضرورة إسقاط الإمبراطورية .

لكن معارضة النظام لم تكن حكرًا على باريس وحدها , بل تشاركها في ذلك مدن الريف أيضا: في روين تكونت أول غرفة عمالية فيدرالية , وليون تعتبر عاصمة الاشتراكية .

لقد كانت بعض المدن تتحمل بنفاد صبر وصاية السلطة المركزية , ليون ليس لها بلدية منتخبة منذ 1852, وجود بلدية مرسلها مهدد , فى كل مكان المحافظ يسيطر على المجالس البلدية المعينة , المطالب تتصاعد وتتطور : من مطلب الإدارة المحلية إلى الحريات , إلى إستقلالية البلدية وأحيانا المقاطعة أو الأقليم , بل بعضهم تقدم بمشروع اللامركزية "الكومون تحرر المقاطعات" وكثير من الجمهوريين أيدوا ذلك , بل أن بعض برامج المرشحين أعلنت "التدمير الضرورى" أو "فرنسا فى حاجة إلى حكومة ضعيفة" , وفى إنتخابات أغسطس 1870 عدة مدن أعطت لنفسها مجالس بلدية من المعارضة أو من الجمهوريين .

لكن هذه المدن ليست إلا جزء فى محيط الريف الذى هو قاعدة النظام الصلبة .

الإمبراطورية مستعيدة شبابها , مجمعة قواها , قائمة على قواعدها الريفية الصلبة , رغم تصدع وضعها فى المدن , سيقال عن هذا أنه حالة "ما قبل الثورة" , المتطرفون فقدوا صبرهم , لكن قمعهم تم أحيانا بدون عناء من قبل سلطة مازجة الضغط مع الإستفزاز , مخترعة المؤامرات لكى تقمعها , فى 30 أبريل 1870 صدر الأمر بتوقيف كل الأشخاص المنتمين للأمية : يجب الإنتهاء من الشبح الأحمر , هكذا تنوى الحكومة , الحركة العمالية تأثرت بشدة , خاصة فى باريس حيث صدرت أحكام قاسية ضد قياداتها فى يوليو 1870 "البروليتاريا أنهكوا .. تعبوا من كونهم ضحايا الطفيلية , ومن شعورهم بأنه محكوم عليهم بالعمل بدون أمل .. تعبوا من أنهم لا يحصلون إلا على الفتات من مائدة هم ثمنها" .

بسطاء الجمهورية أخذوا يتأملون فى هزيمتهم فى مايو 1870 , لقد تبين لهم الإستفتاء العام غيبا للآمال .. كاذبا .. يجب الإنتظار إذن , جيلا على الأقل , هكذا قادهم التأمل , وخلال ذلك يجب العمل بواسطة التعليم والدعاية ..

مع ذلك , رغم مظاهر القوة , الإمبراطورية الهشة لم يعد أمامها إلا بضعة أشهر , ليست الأزمة التي تجاوزتها هي سبب موتها , بل إستلزم موتها أيضا عاصفة الحرب التي دخلتها متسارعة وبدون أعداء في 19 يوليو ضد بروسيا .

في 4 أغسطس تكبدت الإمبراطورية هزيمة فيسبورج وفي 6 منه هزيمة فورباخ , الحدود انتهكت واقتحمت , 16 مارس هزيمة لاتود , 18 منه قرافيلو , جيش الشمال حوالى 100 ألف جندي محاصر فى ميتر , 2 سبتمبر كارثة سيدان والإستسلام .

مقدمات الثورة :

لقد استقبل الشعب الباريسى الحرب بحماس , لكن أخبار الهزائم أفقدته الصواب وأثارت غضبه: 9 أغسطس مظاهرة نظمها بعض مناضلي الأمية فشلت , فى 14 منه بعض أتباع بلانكر حاولوا الإستيلاء على معسكر "لافيليت" باحثين عن السلاح لإستنهاض ضاحية سانت أنطوان , عملية فاشلة , برهنت على أن زمن المؤامرات العصيانية ولى .

فى 5 سبتمبر مساء وصل باريس خبر هزيمة سيدان , يوم الأحد الجماهير بوجوازية وشعبية يمتزجان فى مظاهرة عارمة أمام قصر بوربون والذى دخلوه حوالى الساعة 14 , مطالبين بخلع الإمبراطور وإعلان الجمهورية , بعض البلانكيين حاول أخذ زمام الحركة , ولكن أرزن الجماهير هو الذى كان حاسما .

فى الهيئة التشريعية , القيادات الجمهورية راوغت وماطلت : إنها لاتريد تحمل تركة حرب مدمرة , ولاتريد جمهورية يفرضها تمرد باريس , تتساءل : هل بقية البلاد ستلحق أم باريس تبقى وحدها ؟

القيادات منشغلة بالشرعية , بحثت عن حل وسط : حكومة مؤقتة يتمون نصفها من الحزب الليبرالى ونصفها الآخر من الجمهوريين , مشاركة تيير كانت ستكون حاسمة , لكن هذا تهرب .

نهاية الإمبراطورية وإعلان الجمهورية :

لامفر إذن من الأخذ بمطلب الجماهير : قاميتا أعلن نهاية الإمبراطورية , كما أعلنت الجمهورية , وكالعادة , من مبنى قصر المدينة , وتكونت حكومة الدفاع الوطنى من نواب باريس .

الفريق الجديد حدد هويته "نحن لسنا حكومة حزب .. نحن حكومة الدفاع ... اليوم كما فى عام 92 الجمهورية تعنى وحدة الشعب والجيش من أجل الدفاع عن الوطن" .

لقد كان يوما عجيبا يتناقض مع الوضع العام : الزهور على فوهات البنادق ... إنه مناخ يوم عيد , لم تقم أى ثورة .مثل هذا الهدوء وبهذه البساطة , لم ينهض أى بورجوازى أو أى من الأعيان , أو جندى واحد للدفاع عن الإمبراطورية التى قبيل ذلك كانت تبدو قوية صلبة , هاهى تنهار كما لو كانت قصرا من رمال .. الهزيمة تحت كل شىء , وإنهيار الإمبراطورية مجرد شهادة وفاة , إنها ثورة الإحتقار كما قيل عام 1848 , إنها إذن الجمهورية وخصوصا الحرب .

إستسلام باريس :

من غير الممكن فهم أحداث عام 1871 دون فهم مرحلة الحصار , الكومون فى البداية كانت همسا , ثم صارت مطلبا صريحا , لكن الطريق إليها ليس مباشرا , مسارا لازما يقود من ثورة 4 سبتمبر إلى 18 مارس , فيه منعطفات عدة , كما أنه ليس ما يحدث فى العاصمة هو الأكثر حسما ..

حالما قامت الجمهورية بدأ الحديث عن السلام , فرنسا لم تخسر فى سيدان إلا معركة , والإمبراطور بإستسلامه لم يسلم إلا سيفه , لكن الحكومة الجديدة فى حاجة إلى السلام لتأكد , أنها ليست مسؤولة عن الحرب "الأسرة المألكة على الأرض .. فرنسا تنهض" السلام مطلوب شريطة أن يكون مشرفا لا يستلزم لا التخلّى عن شبر من الأرض ولاقطعة حجر من القلاع .

لكن كيف يكون السلام مشرفا لطرف مهزوم عسكريا ؟ وهل يقبل المنتصر سلاما مشرفا للمهزوم ؟ فى هذا أول مشكلات الحكومة المؤقتة , وثانيها أن الشعب أسقط الإمبراطورية وأعلن الجمهورية لأنه يرفض الهزيمة والإستسلام , وأقام حكومة مؤقتة لالتوقع الإستسلام ولكن لتواصل الحرب .. لقد ولدت الجمهورية وحكومتها المؤقتة فى أزمة ...

الألمان يستمرون فى تقدّمهم الساحق , حتى وصلوا إلى السين فى 13 سبتمبر وحاصروا باريس فى 19 منه , فى نفس الوقت جول قافر يذهب لمقابلة بسمارك لبحث إمكانية إنهاء حرب غير ذات موضوع , المستشار الحديدى يضع شروطه : أنه يريد الألزاس وجزء من اللورين , وكتعويض خمسة مليارد , ويهدد إن لم تنفذ شروطه بإعادة نابليون الثالث , شروط لاشك مهينة لحكومة الجمهورية .. مما توجب عليها مواصلة حرب خاسرة .

الحكومة المؤقتة , بإستثناء نامبيتا , لاتفكر إلا فى الإستسلام , لكن إصرار وصمود شعب باريس منعها من ذلك , العسكريون المحترفون كانوا يشكون فى نهاية مشرفة للحرب , واعتبر بعضهم مواصلة المقاومة "بطولة جنونية" .

لكن باريس قذفت بنفسها فى اتون الحرب , لاينقصها الرجال ولا الحماس , لقد قررت الجمهورية إستنهاض الجماهير , قامبيتا يحيى ذكرى إعلان الجمهورية الأولى : "منذ 78 عاما , وفى يوم مماثل أسس آباؤنا الجمهورية , وأقسموا لأنفسهم , فى مواجهة الأجنبي الذى يدنس تراب الوطن , أن يحياوا

أحرارا أو يموتو مقاتلين ... لنشرف اباؤنا اليوم .. وغدا مثلهم يجب أن نعرف كيف نفرض الإنتصار" .

الجمهورية والوطن :

المتطرفون من مختلف الإتجاهات أخذوا يتحدثون , يلحق بهم بعض الجمهوريين المقتنعين , الأمميون يشكلون لجانهم , كل دائرة "حى" لها إدارتها المتكونة تلقائيا , اللجان تدعى مساعدة - وأحيانا الحلول محل - البوليس , التموين , المدارس ... مجالس البلديات الرسمية عينت فى 6 سبتمبر , كل لجنة إدارية تعين إثنين من أعضائها لتشكيل لجنة مركزية للدفاع الوطنى عن عشرين دائرة بباريسية , هذه اللجنة المركزية عقدت أول إجتماعاتها فى 11 سبتمبر فى ميدان كورديرى دوتامبل , فى 14 منه علقت أول ملصقة معلنة مطالبها : "إستبدال البوليس بالحرس الوطنى , مسئولية القضاء , تنظيم تموين عادل ورقابة شعبية على كل الإجراءات المتخذة للدفاع الوطنى ... إستنهاض الجماهير , ومصادرة كل مايمكن أن يخدمها " .

لقد تحدث البعض عن إزدواجية السلطة أو ثنائية السلطة بين اللجنة المركزية والحكومة المؤقتة كما سيحدث فى روسيا عام 1917 , التماثل , على الأقل فى البداية , ليس مقنعا , اللجنة المركزية لا تريد منافسة الحكومة بل مساعدتها , معبئة محرصة مؤطرة لصالحها المبادرات الشعبية , مطالب اللجنة تتمثل فى إقامة بلدية فى باريس وكومون , كما هو الحال فى الثورة "سلام فرنسا وإنتصار الثورة الأوربية يتوقف على باريس , الحكومة يمكن أن تضطر إلى التحول إلى الريف , لكن الكومون يجب أن تعيش أو تفنى مع العاصمة , يجب إذن كومون ذات سيادة تعمل على هزيمة العدو , ثم إتاحة تجانس المصالح , وحكومة مباشرة للمواطنين بواسطة المواطنين أنفسهم" .

هذه المرة الأولى التي تظهر فيها كلمة الكومون , الكومون ليست ضد الحكومة , إنها من ناحية إدارة مباشرة لمصالح المواطنين بواسطة المواطنين أنفسهم , وبديل عن الحكومة فى حالة إضطرابها , نظرا لظروف الحرب , إلى ترك باريس لمواصلة الجهد الحربى , فى باريس عندئذ فى حاجة لإدارة مقاومتها للعدو , " فيما يخصنا - يقول الكومونيون لم يكن مطروحا أن نكون معارضين للحكومة , اننا نزعم فقط جعل كل سكان باريس المقاتلين دفاعا عن المدينة الكبرى يمارسون حقوقهم البلدية وفق أبسط مبادئ الجمهورية " .

الحكومة , تحت الضغط , وعدت بإنتخابات بلدية فى 28 سبتمبر وإنتخابات عامة فى 7 أكتوبر , فامبينا قبل طوعا تكوين بلدية باريس , ولم يتزدد هو نفسه فى تسميتها كومون .

باريس تعيش مناخ الحرية الكاملة : حرية الكلام , حرية التعبير , الإجتماع , الصحف تتضاعف مثل : الوطن فى خطر , المعركة , النداء , فتحت النوادى فى الأحياء بالتنسيق مع لجان اليقظة , يجرى النقاش فيها أحيانا حول الكومون وأحيانا أخرى حول الدفاع , الشعب يحرض الحكومة على جراءة أكثر , قبلت الحكومة على مضض هذا الحماس الشعبى الإرادى والمفرط , لكنها كانت تخشى النتائج العكسية فى البلاد , ألغت إنتخابات الجمعية التأسيسية , وأجلت إنتخابات بلدية باريس , إلا أن المطالبة بالكومون تزداد حيوية , على الأقل فى ميدان الكورديرى دولاتامبل , "الكومون هى الوحدة السياسية , الدولة أو الوطن ليس إلا إجتماع كومونات فرنسا , مبدأ حرية البلديات ليس فى العمق شيئا آخر إلا حرمة الفرد .. حتى الآن نحن لسنا إلا حشدا .. سنكون فى النهاية مدينة " , فى هذا القول نلمس لهجة فيدرائية , بدون شك ليست فى وقتها فى اللحظة التى فيها مواصلة الحرب تقتضى المركزية الأشد للجهود , هكذا يفكر آخرون .

الهزائم تتوالى ، والحكومة تبدو ليست فى مستوى مهمتها ، الغضب ينتاب باريس ، تندلع المظاهرات مطالبة بالدفاع مهما كان الثمن ، وإنتخابات بلدية اوكون مدنية .

لكن هذا لايعبر إلا عن رأى جزء من الشعب ، القيادات الذين جروا رجالهم إلى المظاهرات تخلق عنهم رجالهم.

فى منتصف أكتوبر قررت الأمية ترك لجنة العشرين دائرة هادفة إلى عدم تبذير جهودها فى مظاهرات غير مجدية ، مفضلة على ذلك تكوين تنظيمها الخاص.

فى 27 أكتوبر إستسلام ميتز ، 106 ألف أسير ، 600 ضابط ، 50 جنرال ، فرنسا فقدت بذلك آخر جيوشها النظامية ، وصل خبر الهزيمة باريس فى 30 منه ، كما علمت فى نفس الوقت فشل محاولة إختراق الحصار فى مدخل بورجيه ، وأن تيير عائدا من جولة أوربية يحمل مقترحات سلام .

31 أكتوبر موجة من السخط والتذمر عمت العاصمة ، كل شىء يجرى فى غموض كامل والذى يكشف عن ضعف الحزب الثورى .

عدة حركات تتداخل دون الوصول إلى وحدة ، فى الصباح وفد من الحرس الوطنى إتجه إلى قصر المدينة لمسألة الحكومة حول الأخبار السيئة ، إنتهى بالحصول على وعد بإنتخابات قريبة لبلدية باريس ، هذا الوفد وصل "ميدان الأحزاب" بعد الظهر مطالبا بالكومون ، بعض الوقت قبل الساعة 16 فلورينس على رأس حوالى 500 شخص من بيل فيل ، يقتحم أبواب منزل الشعب ، الحكومة صارت أسيرة حشد يتعاضم من الجماهير ، لكن كان لكل جماعة من الحشد مطالبها الخاصة ، بعضها طالب بإسقاط الحكومة المؤقتة ، والآخر يطالب بإنتخابات كومونية لتكوين كورون يتكاف بالشؤون العسكرية لباريس ، وبعض يطالب بتشكيل لجنة

السلامة العامة .. فى هذا الوقت بعض الأحياء بدأت فى التحرك , وإحتلال البلديات , كما ظهرت المطالبة بتأسيس لجنة ثورية مؤقتة .

لكن الغوغائية أنهكت نفسها بنفسها , ميدان الأحزاب بدأ يفرغ من الناس , جول فيرى يتمكن من تجميع بعض العناصر ويحتل قصر المدينة , ويطلق سراح زملائه فى الحكومة , لينتهى كل شىء بجل وسط : إطلاق سراح الأسرى مقابل إلزام الحكومة بتنظيم إنتخابات بلدية مباشرة .

هكذا بذت الحركة مزاجية إنفصالية لم تهدد جديا وجود الحكومة , ومهارة قامت هذه بإجراء إستفتاء عام فى 5 نوفمبر : هل شعب باريس يشق فى حكومة الدفاع الوطنى ؟ "تفوز الحكومة بحوالى 323 ألف نعم مقابل 54 ألف لا , فتفجر سخط المتمردين .

هذا عن باريس فكيف كان حال الريف ؟

فى ليون تم إعلان الجمهورية بمبادرة ذاتية 1870 - 1871 , رفع العلم الأحمر على قصر المدينة , وتمونت لجنة السلامة العامة بأغلبية عمالية وحرفية , الهدف من ذلك كما يقول شاهد عيان "أن يحكم الناس أنفسهم بأنفسهم" , كما تأسس مجلس الكومون الذى اعتبر نفسه السلطة ذات السيادة المطلقة فى ليون , وأخذ فى تنظيم الدفاع عن ليون , كما حاول علاج مشكلة البطالة بتأسيس مجالات عمل وطنية إستوعبت فى أكتوبر 13 ألف عامل , لكن كومونة ليون تعرضت لعاصفة: نواة صلبة , أساسا من القسم الفرنسى بالرابطة الأُممية للعمال , قدروا أن الأمور تسير بشكل بطيء أكثر من اللازم , من الشائع أن ذلك كان لتأثير باكونين عليهم , دافعا إياهم إلى العمل , محرضا على الجسارة , داعيا إلى إنتفاضة فوضوية مستقلة عن كل وصاية رسمية , بل معلنا نهاية الدولة أيضا , ورغم طوباوية هذا , إلا أنه فى جانب منه واقعى , لأنه لم يعد من الممكن إنتظار شىء من باريس المحاصرة بالعدو المنشغلة بالدفاع عن نفسها , وصاية باريس عمليا إنهارت ,

بسبب أزمة السلطة فيها وبسبب حصارها , وعندما ينهار المركز على الأطراف أن تتدبر نفسها.

إن على مدن الريف , حرة فى تصرفها , بسبب عجز المركز , أن تأخذ بزمام المبادرة للدفاع عن الوطن , يجب إستنهاض الجماهير وفى كل مكان تأسيس كومونات ثورية تصنع سلام فرنسا .

آلة الدولة الإدارية وحكومتها صارت عاجزة أو ألفت , كل الإدارات البلدية الرسمية استبدلت بلجان سلامة فرنسا , والتي تمارس كل السلطات تحت رقابة مباشرة من الشعب , كل لجنة ترسل إلى عاصمة أو مركز المقاطعة الإدارى مندوبين لتكوين "الميثاق الثورى لسلامة فرنسا" .

الفوضويون فى ليون إنخرطوا فى العمل , عدة مئات يستولون على مقر البلدية , ويطالبون بلجنة ثورية مؤقتة , مستعدين لإسقاط كل ماهو موجود , لكن المتظاهرين إما بسبب الإنهاك أو بسبب التردد , فى القرار , بدأوا يتناقصون , مما جعل من السهل تفريق البقية بواسطة بعض فرق الحرس الوطنى , وانتهى كل شىء , رغم جهود باكونين , والذي جرى إيقافه لبعض الوقت .

ليون لها كومونها , ولم تكن رغبة فى إتباع مغامرة المتمردين , لكن هذا كان لصالح مدير البوليس , الذى إستطاع إستعادة الحماس الوطنى لصالحه , ومنذ الباكر أخذ فى تشتيت خلايا الإضطرابات .

مع ذلك حافظت ليون على أنها أول كومونات فرنسا بمجلس بلدى معتدل , بحرية بلدية , هذا الوضع إستمر حتى مابعد مايو 1871 .

إبتداء من 4 سبتمبر رياح الحرية هبت على مدن الوسط والميدى ومنذ إنتخابات أغسطس عدة منها منحت نفسها مجالس بلديات جمهورية , ومع إختفاء الإدارة الإمبراطورية , قاميتا أقال 85 مدير بوليس , طالبت عدة مدن تلقائيا بمجالس بلديات أو لجان جمهورية , ذات سلطات واسعة بالنسبة للحكومة

المركزية , هذه المجالس يواكبها نوادى وجمعيات شعبية والتي تحرضها وتدفعها إلى الأمام .. هكذا هو الحال فى قرينوبل , تولون , بيرينيان , ناربون , ليموج , سانت اتيان وديجون .

مرسلينا على خلاف ليون وصلها خبر إعلان الجمهورية من باريس , مع أن الحركة الجمهورية متطورة فيها أيضا , المجلس البلدى الجمهورى المعتدل الذى انتخب فى أغسطس ظل يحتفظ بإدارة المدينة , تعاونه لجنة السلامة العامة , مستندا إلى الحرس المدنى المتكون من عمال الميناء وبعض الأعضاء من الأمية العمالية .

لكن الأمور تطورت , وبدأت تأخذ بعدا آخر , فى 18 سبتمبر , مارسليا , ليون , وقرينوبل قررت معا تأسيس "رابطة الميذى للدفاع الوطنى عن الجمهورية" , والتحقّت بهذه الرابطة 15 مقاطعة أخرى , مقرها كان مارسليا , لقد جرى الحديث عن حكم محلى أو إستقلال ذاتى , وفيدرالية , مما يوحى بنزعة انفصالية , لكن رؤساء الرابطة ينكرون ذلك "ليس هدفنا تكوين رابطة سياسية بعيدا عن مقاطعات فرنسا الأخرى , الجمهورية يجب أن تبقى واحدة غير قابلة للإنقسام .. إنها ليست دولة داخل الدولة .. الميذى لن ينفصل عن فرنسا وباريس" .

لكن رغم هذا التأكيد كانت الرابطة تطمح فى التحرر من الوصايا المركزية الشديدة , من أجل هذا كانت الرابطة جذرية فى أهدافها ووسائلها : القرار , السلطان , يصعد من أسفل إلى أعلى , رقابة شعبية يقظة ودائمة .

قامبيتا استقبل هذه المحاولات ساخطا غاضبا , معتقدا إياها إقليمية , إن لموقفه مايبرره , كان يخشى تشتت الطاقات فى الوقت الذى يجب فيه توحيد الجهود وكل الآراء الوطنية فى مواجهة العدو المحتل .

فى باريس المحاصرة صار الوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم , مع الشتاء القارس , العمل توقف فى العاصمة , التى صارت مدينة مشلولة و الحماس

الوطني أخذ يفتر , الحصار جوع المدينة , نسبة الوفيات تضاعفت , وعرفت باريس تمردا مبعثه الجوع والبرد .

لكن المدينة تصمد , منتظرة الخلاص على يد الجيوش التي يحاول قامبيتا تكوينها فى الريف , المنظمات الوطنية الثورية تتهم الحكومة , حكومة الدفاع الوطني , بالعجز , لكن تأثيرها أخذ يتضاءل , النوادي بدأت تفرغ , الكورديرى يضطرب ولكن بدون برنامج عمل محدد , الأمية منقسمة على نفسها فى السياسة الواجب تبنيها , تأثير حزب "الحر" يتضاءل , الصحف تختفى , الإعلان الأحمر الذى وقع عليه 140 شخص يترجم تحولا هاما , هؤلاء الموقعون كونوا "لجنة المندوبين الكومونيين عن عشرين دائرة" هذه المرة الإعلان واضحاً ضد الدولة , والأعضاء الذين جرت تسميتهم من قبل ماتبقى من "لجان اليقظة" يريدون الحلول محل حكومة الهزيمة , لكن الباريسيين لم يتحركوا إستجابة لدعوة التمرد .

لقد كان للثورة أطرها ولكن لم يكن لها جنودها , الحصار إستمر 135 يوما , القنابل البروسية تتساقط على باريس , وباريس تظل فى المحنة صامدة , ورغم جهود قامبيتا المضنية كان الوضع العسكرى ميؤوساً منه ... خسائر أخرى , والحرب تكون نهائيا خاسرة , لكن العاصمة ترفض هذا وتظل تأمل ضد كل يأس .

ثورة باريس :

يجرى الحديث غالبا عن كومونة باريس , لكنها لم تكن شعارا إلا لحفنة من المتطرفين , لقد ظل الشعب واثقا من الحكومة الجمهورية التي منحها لنفسه , إلى أن جاء الإستسلام .

18 يناير وقع كالصاعقة خبر أن الحكومة الجمهورية طلبت الهدنة , آخر الأوهام سقطت , الشعب يقبل ربما عن طيب خاطر التضحية والمعاناة من أجل

هدف , لكنه لن يقبل ذلك إذا ضاع الهدف , لقد قبل شعب باريس التضحية
رفضاً للهزيمة , فإذا طلبت حكومته الاستسلام ضاقت تضحياته , إن المعاناة رفضاً
للهزيمة شرف , فإذا سلمت حكومته بالهزيمة صارت معاناته بلا معنى .. إذلالاً ..
الشروط كانت قاسية : تسليم جزء من باريس وفرنسا , ألمانيا لاتفاوض إلا
مع حكومة رسمية صادرة عن مجلس منتخب , وإلا يكون في باريس أكثر من 12
ألف جندي .

هل يقبل الباريسيون ؟

الدهشة أولاً ثم الغضب . اندلعت المظاهرات , عدة فرق من الحرس
الوطني أعلنت رفضها .. لكن مع ذلك جرى إنتخاب مجلس وطني في 8 فبراير مما
بدا على أنه إعداد لتنفيذ الشروط .

المجلس ضد باريس :

عين تيير رئيساً للتنفيذ , ثم جرى التوقيع على معاهدة السلام تقوم على:
التخلي لألمانيا عن الألزاس واللورين , دفع تعويض مقداره 5 مليار د , إحتلال
ألماني لخمسة وأربعين مقاطعة حتى يتم دفع التعويض , إحتلال جزء من باريس .
وفقاً للمعاهدة يدخل البروسيون المدينة التي لم يستطيعوا إقتحامها بالقوة ,
وجرى التصديق على المعاهدة في المجلس الوطني , حصلت على 546 صوت مقابل
107 , قاميتا يستقيل مع كل نواب الألزاس واللورين : "أنتظر أن تجتد فرنسا
الجمهورية نفسها" هكذا يعلن قاميتا , المجلس الوطني يصدر قراراً يلغى عملياً
رواتب الحرس الوطني , والتي رغم ضالتها مصدر حياة لكثرة من الباريسيين ,
وكما جرت العادة في حالة الأزمة كان قد صدر قرار بتأجيل دفع الإيجارات
وإستحقاقات الديون , المجلس ألغى هذا القرار , مقررراً دفع الإيجارات مما يعنى

عملية قذف مايمثل نصف سكان باريس إلى الشارع , كما قرر أن ندفع
الإستحقاقات التجارية فى موعدها , وهذا يعنى إنهاء ماتبقى من إقتصاد باريس .
ومما زاد فى الأمر سوءا أنه فى 10 مارس قرر المجلس الوطنى الإنتقال إلى
فرساي تاركا باريس لصالح مدينة الملوك , واضعا العاصمة تحت وصاية قاسية .
لكن باريس لازالت تحتفظ بأسلحتها , باريس تتمسك بالجمهورية , فى 24
فبراير ذكرى إعلان الجمهورية الثانية وحتى 21 منه توافدت فرق حرس الأحياء
الشعبية , وغيرها أيضا , على ميدان الباستيل لتظهر حزنها الوطنى وتعلن عقيدتها
الجمهورية ...

شيئا فشيئا أخذت السلطة تتلاشى , أغلب الأحياء لم تعد تطيع قصر
المدينة , وتولت إدارة نفسها بنفسها , وتحفظ أمنها ذاتيا , تحيا مستقلة تماما ,
طاردة فرق الجيش التى تعسكر فيها .. إنه نظام شعبى أخذ فى التأسس .
وخلال شهر تكونت فيدرالية الحرس الوطنى , قوية , جذرية , مختلفة عن
المنظمات المتطرفة التى ظهرت خلال الحصار , إجتمعت الفيدرالية فى 15 - و 24
فبراير , متكونة من حوالى 500 من المندوبين , لتسمى لجنة تختص بإقامة وتصليب
الروابط الوحدية والتضامنية التى تجعل من الملبشيا الوطنية القوة الوحيدة , لقد
كان يجمعها وعيا مشتركا وإرادة مشتركة "الحفاظ على الجمهورية بكل الطرق
والتي هى خارج إطار الإنتخاب العام ... يجب الحفاظ على السلاح .. وتشكيل
خلية قوية" هذا المثل الباريسى سريعا ماشاع فى كل البلاد .

فى ليلة 27-28 فبراير , قبيل الإحتلال البروسى لبعض باريس , الحرس
الوطنى الذى لم يكمل بعد تنظيم نفسه إنتابته حمى : يجب الإحتجاج ضد دخول
العدو , ومواجهته بالسلاح فى الأيدى , وأخذ فى إقامة المتاريس .. بدت
المواجهة لامناص منها .. لكن المنظمات الثورية .. والأمية , ولجنة الكورديرى

توصلت إلى إقناع اللجنة المؤقتة للحرس الوطنى بألا تدع نفسها تسقط فى هذه المغامرة المجنونة ...

بعض المندوبين إقترح , فى لجنة الحرس , أنه فى حالة إنتقال الحكومة خارج باريس , فإن على المدينة أن تعلن نفسها جمهورية كومونية مستقلة , فى هذه الأثناء تواصل إنضمام فرق الحرس إلى الفيدرالية حتى صارت تضم 215 فرقة من 242 , كما جرى إنتخاب لجنة مركزية من 38 عضو , لكن حالما تكونت اللجنة المركزية لم تجد الوقت لعمل شىء .

المجلس الوطنى اجتمع فى فرساي , إبتداء من 20 مارس , رأى أن الحالة الغوغائية السائدة فى باريس لايمكن التسامح معها , المسئولون لم يعد بإمكانهم السيطرة عليها .

من أجل إستعادة 271 مدفع و 146 رشاش فى حوزة الحرس الوطنى , وبهدف القبض على مثيرى "الشغب" , أعدت الحكومة إجراءات دقيقة وحازمة , أرسلت فرق الجيش للإستيلاء على الأحياء الباريسية ... بدأت هذه العملية ليلا , لكن بعض النساء وبعض الحرس الوطنى إنتبهوا .. ومن ثم بدأ الناس يتحشدون .. يتمردون ويقاومون , فرق الحرس الوطنى أسرع فى نجدة الجماهير المتمردة ضد الجيش , مقيمة المتاريس والتحصينات , وتم أسر جنرال جرى إعدامه ظهر اليوم التالى .

فى هذا اليوم الدفاعى , كل حي كان يقاتل دفاعا عن نفسه , لم يظهر أى تنسيق خصوصا من قبل اللجنة المركزية , ليبدأ بعد الظهر الهجوم الجماهيرى المضاد , وكما فى كل تمرد باريسى كان الهدف قصر المدينة , إستولى المتمردون على المطبعة الوطنية , ثم على معسكر مينيم , ومعسكر شاتودو , الحكومة المتجمعة علمت بذعر شديد تأخى بعض الجيوش مع الشعب , تيير , رئيس التنفيذى قرر

مغادرة باريس لاحقا بالجلس الوطني , وإجلاء كل القوات . فى منتصف الليل , عقدت اللجنة المركزية للحرس الوطني , أول إجتماع لها فى قصر المدينة .

باريس تحررت ؟! ماذا يجب فعله بهذه الحرية ؟ مواصلة الإستيلاء على المباني الرئيسية العامة , قررت اللجنة المركزية العفو عن كل الجرائم والجناح السياسية , وإلغاء مجالس الحرب , لتواجهها مسألة الحرب , هل يجب مواصلة الحرب ؟ .. إنه اللاقرار رأى البعض مواصلة السير نحو فرساي لكى لاتجد الحكومة الوقت الكافى لحشد قواتها , وعدم القيام بهذا هو مأخذه كثيرون على الثورة , لكن أغلبية عارضت ذلك , حجتها فى ذلك أن فرساي ستسقط , ولكن ذلك يقود إلى حرب أهلية تحت عيون المحتل , يجب أولا - فى رأيهم , تقوية العاصمة , ثم الإتفاق على إنتخابات بلدية فورية . الشعب حسم الأمر فى 22 مارس .

رجال 18 مارس إختاروا العمل فى إطار الشرعية , عادة كما هو الحال عام 1848 - 1849 - 1789 - 1792 - 1830 , ثورة باريس تحسم مصير فرنسا , الشعب الباريسى صارت له شرعية عرفية , والتي تتجاوز كل شرعية , لكن هذه الشرعية بدت غير كافية فى عيون متمردى عام 1871 , لم يكونوا واثقين من أنفسهم .. بينما الحكومة فى فرساي تجمع قواتها وتعد عدتها .

الشرعية ! ولكن أين هى ؟ من يجسدها ؟ بالطبع ليس هذا المجلس الوطنى الذى لايمثل تماما سيادة الشعب , اللجنة المركزية تتجه نحو شرعية أخرى , تلك التى يمثلها العمداء ومساعدتهم المنتخبون فى الأحياء .

وكما حدث فى 4 سبتمبر , النواب الجمهوريون الذين عينتهم المدينة , بعض العمداء وبعض النواب إجتمعوا فى الدائرة الثانية والثالثة , كان إجتماعا مأساويا , إجتماع كومونى ينعقد فى الساعة 20 فى قصر المدينة , كليمنصو , منددا بإجراءات الحكومة , إلا أنه يرى إعادة المدافع , وأن تتخلى اللجنة المركزية لصالح السلطة الرسمية النظامية للعمداء , وأن تعترف بشرعية الجمعية العمومية ,

وبعد جدال عنيف وصاحب تحدت المطالب فى : "مجلس بلدى منتخب , حرية بلدية باريس , إلغاء مديرية البوليس , حق الحرس الوطنى فى تسمية كل الضباط بما فى ذلك القائد العام , إلغاء الإيجارات ماتحت 500 فرانك , قانون عادل حول الإستحقاقات التجارية , وأن ينسحب الجيش من باريس " .

لأول مرة تحدد حقوق باريس بدقة وبوضوح , بعد مفاوضات وجدال متوتر , أمكن الوصول إلى إتفاق متأخرا فى الليل : النواب الجمهوريون يحملون إلى الجمعية الوطنية مطالب العاصمة , اللجنة المركزية تعيد قصر المدينة , ولا تحتفظ إلا بالسلطة العسكرية على الحرس الوطنى .

هل تنازل الثوار بدافع الوطنية ؟ هل فضلوا الدفاع عن الوطن عن المسألة الإجتماعية ؟ يبدو أن النزعة الوطنية تفوقت مؤدية إلى الإعتراف بالشرعية ومحاولة التفاهم مع الحكومة دفاعا عن الوطن , ولكى لاتندلع حرب أهلية هى فى صالح المحتل ..

غداة ذلك فى 20 مارس , فى جلسة إفتتاح الجمعية الوطنية فى فرساي , تقدم سبعة عشر نائب باريس بمشاريع القوانين المطلوبة : كليمنصو تقدم بمشروع قانون الإنتخابات البلدية , لوكره قانون إنتخابات أطر الحرس الوطنى , ميلير مشروع قانون حول مواعيد الإستحقاق التجارى , الجمعية الوطنية مندهشة صوتت .. فهل هو التفاهم بين الحكومة والثورة ؟!

فى العشرين من مارس صباحا , وبتحريض من الكورديرى وأتباع بلانكر , رفضت اللجنة المركزية التخلّى عن قصر المدينة , فى 21 منه الجمعية الوطنية والحكومة إستعادت وعيها : إن باريس تجاوزت كل الحدود , والإستجابة لطلباتها يمثل قدوة تحتذى من غيرها , كما أن رأى شعب باريس , مهما كان , لا يمكن أن يقرر ولا يجسد السيادة الوطنية , الإنتخابات العامة هى التعبير الشرعى .. الجمعية رفضت مشروع الإنتخابات البلدية .

جمهورية باريس :

فى باريس يوم 21 , ومرة أخرى يوم 22 تظاهر بضعة مئات من أنصار النظام , ملكيين وبونابرتيين فى ميدان فيندوم , وأصطدموا بالحرس الوطنى, وسقط موتى من الجانبين , اللجنة المركزية صلبت موقفها , وحددت يوم 23 موعد الانتخابات المقترحة رغم رفض الجمعية الوطنية, مستغنية عن إعتداد فرساي لها , كما إستغنت عن تعاون العمداء معها , لقد قطعت نهائيا علاقتها بالشرعية القائمة, منتظرة الدعم من بقية فرنسا , والتي توجهت إليها بالنداء .

نداء بلا جدوى , عدة مدن تضطرب , بعض المظاهرات فى 22 - 23 مارس. فى الواقع , هذه الثورة التى لاسابق لها فى التاريخ تتجه دون إرادة ذلك نحو فكرة أيضا لامتثل لها : جمهورية باريس , التى تكونت أولا وحدها لتقدم نفسها نموذجا لبقية فرنسا , المشروع أخذ يتحدد ويتضح شيئا فشيئا "حق المدينة مشروع كحق الوطن , يجب أن يكون للمدينة مثل الوطن, جمعيتها التى تسمى جمعية البلدية أو مجلس بلدى أو كومونى , الكومون هو الأساس الأول للبناء الاجتماعى , القاعدة الصلبة لمؤسسات الجمهورية .. حق المدينة فى حكم نفسها, تاركة للحكومة المركزية الإدارة المركزية والسياسية للبلاد" .

هكذا يتحدد مشروع مدينة حرة ذات حكم ذاتى , باريس منذ 18 مارس ليس لها من حكومة إلا حكومة الشعب , باريس مدينة حرة !

اللجنة المركزية مدعومة شعبيا تتجرأ أكثر وتصدر قرارا بتعيين ثلاث جنرالات للحرس الوطنى , وجرت إنتخابات 26 مارس بهدف تكوين مجلس بلدى, والذى هو عند البعض يعنى الكومون, يتويبا لجمهورية باريس تبدو قد تجسدت فى الواقع .

ثلاث عوامل تبدو دافعة إلى هذا المسار :

- عدم إستجابة بقية فرنسا لنداءات باريس , جعل باريس وحدها فى مواجهة الحكومة , لايبنى هذا عدم الإستجابة الكاملة , ثمة إضطرابات ثمة مظاهرات , لكنها لم تكن حاسمة فى دفع بقية فرنسا إلى صف باريس .

- وجود الحكومة فى فرساي , والتي من ناحية لها مظهر الشرعية فى عيون كثير من الفرنسيين خاصة خارج باريس , والتي لازالت تمارس بعض السلطات على بقية فرنسا , حد من تأثير باريس الثورية , وعلى الأقل جعل بقية فرنسا منقسما , لأن باريس لم تحسم أمر الحكومة , إنعكس هذا على موقف بقية فرنسا من باريس ومن الحكومة .

- وجود قوات الإحتلال والتي تحد من ناحية من إتصالات باريس بغيرها , كما أنها تشغل الفرنسيين الوطنيين الذين يفضلون أولا تحرير البلاد .
أعمال الكومون :

هل كانت الكومون بلدية أم حكومة ؟ لقد كانت الإثنين معا , لقد توجب عليها إختراع أنماط إدارتها , فشكلت تسع لجان جماعية , كانت شبه وزارات صغيرة : للخدمات العامة , للمالية , للتعليم , للعدالة , للأمن العام , للعمل , للتبادل , للحرب , للعلاقات الخارجية , وشكلت مجلسا تنفيذيا يتوج المجموع .

لكن لجان الكومون كانت تعمل بشكل سيئ , جرى تحديد هذه اللجان فى 21 أبريل دون أى تحسن فى الرضع , لقد كانت الظروف التى تعمل فيها بالغة السوء , الإقتصاد منهارا , الإدارة منهارة , الحكومة ترتبص فى فرساي , جزء من باريس محتل من البروسيين , ولم تكن اللجان تملك حولا سحرية للمجاعة , للبطالة...

كما أن مجلسا تشريعيا كلف - وفق مبدأ الحكومة المباشرة - بتجميع المقترحات أو مشاريع القوانين الآتية من القاعدة .. من النوادي .. والجمعيات وغيرها من التنظيمات الشعبية .

رغم الظروف تمكنت الكومون , على كل حال , من تسيير الآلة الإدارية الباريسية الثقيلة , لقد كان دور لجنة الدوائر - الأحياء - المعينة من أعضاء الكومون , تنظيم المساعدات , والتموين , وإدارة المدارس , وفتحت العامل للعاطلين عن العمل . فى هذا المستوى كانت بحق حكومة مباشرة شهدتها باريس , ولكن ذلك ليس بدون توتر أحيانا مع السلطة المركزية فى قصر المدينة .

كما أن المجلس الكومونى إتخذ عدة إجراءات فى 29 , مثل إلغاء كامل للإيجارات ما بين أكتوبر وأبريل , مبررة ذلك بأن على الملاك تحمل نصيبهم من التضحية , كما تم حل مشكلة الإستحقاقات التجارية , الديون تدفع مجدولة على فترة ثلاث سنوات .

لقد حققت الكومون مطلبين هامين عزيزين على قلب كل جمهورى , باريس : إلغاء التجنيد .. كل مواطن قادر صار جزءا من الحرس الوطنى أو فى الخدمة العسكرية البلدية , التى صارت إلزامية للجميع .

وفى 2 أبريل إلغاء ميزانية دور العبادة , وفصل الكنيسة عن الدولة بإعتبار أن "حرية العقيدة هى أول الحريات , وأن رجال الدين "الكليرجى" كانوا شركاء فى جرائم الملكية ضد الحرية" وبهذا تمس الكومون مباشرة بحالين من الإختصاصات الوطنية , أما فى التعليم , الذى تشكل له مجلسا , فإن فايات كان يعمل من أجل علمانية المدرسة , مع إقرار المجانية والإلزام , وهما مطلبان جمهوريان , إن لم يكونا مطلبين أساسيين لكل ديمقراطية إجتماعية .

كما جرت محاولات وضع خطط تعليم مهنى : "يجب على الإنسان منذ 1880 أن يعرف كيف ينتج أولا وأن يتكلم ويكتب ثانيا" .

أما فى مجال العمل فإن مجلس العمل قرر إلغاء العمل الليلى , ومنع الإدارات من إنزال مخالفات مالية أو خصم من الأجور , وتم تأسيس مصرف الإقراض الشعبى , لقد بدأ مجلس العمل مشاريع تنظيم العمل مواصلا فى هذا مابدأه العمال عام 1848 , أو تخيلوه : إشتراكية ترابطية أو تشاركية "الكومون ليس فقط الإستقلال الإدارى , ولكن أيضا الحق المطلق للجماعة الكومونية أن تصنع نظامها السياسى كوسيلة لتحقيق الغاية القصوى من الثورة : تحرير العمال , إلغاء الإحتكار والإمتيازات والبيروقراطية والإقطاع الرأسمالى " .

تنظيم العمل يتم بواسطة العمال أنفسهم متشاركين , كل شىء يؤسس على غرف مهنية , هذه التى جمعت خلال حصار باريس , قدمت لها الكومون المساعدة والدعم الضرورىين .

وفى 16 أبريل أتخذ مجلس الكومون قرارا هاما : مصادرة المعامل التى هجرها أصحابها خلال ومنذ الحصار , مقابل تعويض .

الحرب :

الجهد الأساسى الرئيسى للميزانية كان مخصصا للصراع ضد فرساي , على الورق تملك الكومون 163 ألف رجل يقودهم 6500 ضابط , ولكن رغم الحماس كان ينقصهم التدريب والانضباط , واقعا لم يكن يتوفر للكومون إلا بضعة آلاف من المقاتلين الحقيقيين .

فى 2 أبريل , جنود فرساي يستولون على كوربيقوا , نقطة حساسة فى الدفاع الباريسى , فى 3-4 منه حاولت الكومون ردا مضادا والسير نحو فرساي , والذى لم تجرؤ اللجنة المركزية إتخاذة قبل ذلك , لكن كانت الهزيمة , ومنذئذ صارت باريس محاصرة من جديد : البروسيون يعسكرون فى الشرق وقوات فرساي تتقدم من الغرب والجنوب ...

المالية :

لقد تمكنت الكومون من الحصول على المال اللازم لتسيير الحياة فى باريس وتمويل قتلها " الموارد الإعتيادية للبلدية الجمارك , مساهمات مباشرة , كما حصلت على قرض من بنك فرنسا قدره 16 مليون فرنك تقريبا , فى نفس الوقت حصلت حكومة فرساي من البنك نفسه على 252 مليون , لقد أخذ البعض على الكومون إحترامها للشرعية فيما يتعلق ببنك فرنسا , لقد إقترح البعض الإستيلاء عليه لتمويل الجهد الثورى , والبعض الآخر رأى غير ذلك , لكن واقعا الإستيلاء على البنك لم يكن مجديا تماما , لأن الخزائن المعدنية القابلة للإستعمال تم إجلاءها إلى برست منذ أغسطس 1870 , ولم يبق منها فى مارس إلا 88 مليون فرنك , كما أن الإستيلاء على البنك كان يعنى إنهيار البناء الممش للنظام الإقتصادى الباريسى والمالى الفرنسى , وإنهيار النقد الوطنى , والكومون التى لاتريد إلا باريس , رفضت المساس بمؤسسة تهم فرنسا كلها .

الكومون تتمزق :

منذ نهاية أبريل الوضع العسكرى يزداد سوءا , والكومون تبدو ليست فى مستوى مهمتها , ينقصها القيادة الجادة فى النضال كما فى عمل الجمعية الكومونية .

فى الجمعية الكومونية كان الكل متفقا "لدعم الرقابة والعمل" ولكن كان الإختلاف كاملا فى الوسائل , إقترح البعض , نظرا لخطورة الوضع , تكوين لجنة سلامة عامة من خمسة أعضاء والتى لاتكون مسئولة إلا عن الكومون , والبعض الآخر كان يرى تقوية السلطة التنفيذية "لجنة قيادية" أو "لجنة إدارية" جماعية ديمقراطية , إنه النزاع كاشفا عن خلاف عميق بين تيارين فى الثورة : أحدهما جذرى أو يعقوبى والآخر أكثر واقعية , وأكثر شبابا , لقد جرى النقاش والعراك

طيلة أربع جلسات حول كلمتى السلامة العامة أكثر مما جرى فى الموضوع نفسه, فى 1 مايو 45 عضو من الكومون يصوتون نعم مقابل 28 ضد .

الأغلبية إعتقدت أنه يمكن إنقاذ كل شىء إذا عهد بالأمر إلى دكتاتور والأقلية تحتج على خلط السلطات , وعلى الإستحواذ على سيادة الشعب , وعلى الإختصاصات الغامضة لسلطات لجنة السلامة .

إنه التمزق !

فى كل وضعية ميثوس منها يجرى البحث عن علاج معجزة , لقد جرى تغيير أشخاص لجنة السلامة العامة أكثر من مرة , لكن الشرخ يزداد إتساعا بين الأغلبية والأقلية , لقد وصل الأمر أن الأغلبية أنكرت حق الأقلية فى حضور إجتماعات الجمعية الكومونية , هؤلاء ردوا بإحتجاج غشيم معلنين الإعتصام فى أحيائهم التى اتهموا الجمعية بإهمالها , مشيرين إلى نسيان أو تناسى مبادئ الإصلاح الجاد الإجتماعى , الشعب إستقبل هذا النزاع إستقبالا سيئا .. محبطا .. إنها مرحلة الإنهاك العظيم للكومون ... الإرهاب .

باريس شيئا فشيئا يضيق عليها الحصار , فى 21 مايو 130 ألف جندى حكومى يتوغلون داخل المدينة .

الأسبوع الدامى :

لقد كان الهجوم على باريس متوقعا فى 22 - 23 , لكن أحد مراقبى الجسور والطرق أنذر يوم 21 المهاجمين (قوات الحكومة) بأن المواقع حول "لابوتير دويوان دوجور" بدون دفاع , فى المساء طلعة من قوات الحكومة تستولى على مداخل أوتي وسيفر ثم على كل مداخل جنوب - غرب فى بضعة ساعات , المفاجأة كانت كاملة , الأحياء بدون دفاع....

وحالما إستيقظ الباريسيون منها بدأت الدعوة إلى المواجهة الشعبية .. لقد دقت ساعة الحرب الشعبية .. المقاومة تفككت كل لايفكر إلا فى حيه , وجنود فرساي يتقدمون بحذر , فى ثلاث أيام سقط نصف باريس فى أيدي جنود فرساي, المقاومة مشتتة , سيئة التنظيم , معدومة التنسيق , لكن قوات الحكومة لم تدخل بعد الأحياء الشعبية , فى مساء 24 وصلت قوات فرساي إلى تلك الحدود شمال - جنوب , نفس حدود عام 1848 , والتي من محطة الشمال إلى الباستيل , تمنع دخول باريس بالسواعد العارية , العركة الحقيقية بدأت , المقاومة صمدت خلال يومين فى مواجهة ضغط قوات الحكومة , ثم بعد معارك قاسية سقطت الدفاعات تباعا , وبقيت بعض جيوب المقاومة التى أخذ جنود فرساي فى تصفيتها ببطء وبقسوة .. آخر المتاريس التى قاومت حتى النهاية كانت فى شارع فونتين أوروا . نحو الساعة الثالثة أمكن لمكماهون أن يعلن: لقد تم تخليص باريس .. النظام والعمل والأمن سوف يبعث .. !

لقد فقد جيش فرساي منذ بداية المعارك حوالى 873 قتلى , 6500 جرحى , أما الكومونيون فقد خسروا عدة آلاف 4000 قتلى , خلف المتاريس المقتحمة لم يترك جنود فرساي أحياء , المنتصرون نظموا مجازر محسوبة بدقة , والكومونيون من جانبهم فضلوا إشعال النار فى قصر المدينة وفى التويلرى وفى قصر العدالة , رموز السلطة , على تسليمها , .. ثلث باريس يشتعل..

لقد إستمر القتل لمدة أسبوع آخر , تكونت محاكم عسكرية سريعة أحيانا برئاسة ضابط بوليس .. إنها المجازر فى كل مكان .. لقد إعترف مكماهون بوقوع 17 ألف ضحية , هذا الرقم يمكن أن يصل 20 أو 25 ألف , ولم يتوقف القتل إلا لأنه لم يعد أحد يعرف ماذا يفعل بالجثث , حتى أن الناس خافت وباء الطاعون .. المسئولية الكبرى فى هذا ليس على الحكومة فقط , بل تقع على

جنرالات الجيش بونابرتين , ملكيين , اكليرجيين , لقد كانت المجازر أحيانا إنتقاما شخصيا وليس لأسباب عسكرية .

ثم جاء وقت العدالة الرسمية : سجن حوالى 44 ألف , 24 مجلس عسكرى منعقد طيلة أكثر من أربع سنوات , مرت عليه قضايا أكثر من 35 ألف رجل و 800 امرأة و 500 طفل , أصدر 93 حكم بالإعدام , 251 حكم أشغال شاقة مؤبدة أو لمدة معينة , إصدار 1200 أمر نفى فنى أماكن محصنة , 3400 أمر نفى , 1250 حكم بالسجن المؤبد , 3360 عفوية بالسجن , يضاف إلى كل هذا 3300 حكم غيايى .

لقد فقدت باريس حوالى 100 ألف نسمة , أى سبع سكانها الذكور البالغين .

ولمدة عدة أسابيع شاعت فى فرساي هستيريا , تغذيتها بعناية بعض الصحف مثل الفيقارو , القولوا , الاوراق الملكية , بعض كبار الكتاب سقطوا فيها مثل جورج ساند , فلوبير , وزولا . كجمهوريين كانوا متمزقين : ألم تسيء الكومون إلى الجمهورية الهشة ...

كما أن العفو جاء متأخرا جدا , كانت هناك أخطاء قضائية عديدة , لقد أصدرت المحاكم أحكامها بسرعة وبشكل سيىء , هذا القمع الدامى هل هو مسئولية الجمهورية التى وان تأكدت لم تقرر العفو إلا متأخرا . ان مجلس الشيوخ لم تصر أغليبيته جمهورية إلا فى يناير 1879 إستمر يعرقل العفو الذى صدر أخيرا فى مارس .

لا يجب أن ننسى أنه حتى عام 1877 كان الأمر يتعلق بجمهورية بدون

جمهوريين .

الخلاصة :

هكذا تقمع بدون رحمة , وتغرق فى الدم الإنتفاضة الثورية الباريسية والفرنسية فى القرن التاسع عشر . جمهورية المدينة الرائعة تألقت ثلاث وسبعين يوما , لكن ذلك لايجب أن يحجب عناء الأبعاد الريفية التى يشار إليها بثورة 1870- 1871 باريس حرة , نعم , ولكن كان هناك ليون حرة , مارسليا حرة , تولوز حرة , بوردو حرة ... إن فى هذا نماذج الجمهورية المستقبل , كانت جمهورية حضرية غير ممكنة التحقيق فى فرنسا آنذاك التى ثلثتها ريفى , والتى حتى عندما صارت بهدوء جمهورية وتأكدت بتصميم صامت لم تقض على شكوك تطرف المدن فيها .

هذه الثورة , هل كانت لموجة ثورية تحتاج القرن العشرين ؟ كل الحركات الثورية والإشتراكية , كل حركات التحرر الوطنى والإجتماعى فى هذا القرن يبحث فى كومون عام 1871 عن شكل من أشكال الشرعية الايديولوجية , وآثارها فى الأفكار الكومونية , وفى الأفكار الإشتراكية الفرنسية خلال الإشتراكية البلدية أو الكومونية واضحة , الجمهورية لم تكن أبدا بهذا القدر فيدرالية , والذى يناضل من أجله الحزب العمالى الإشتراكى الثورى (ألمانيا 1891) . وثيقة أميان عام 1906 تحدد بدقة أن "النقابة اليوم جماعة مقاومة ستكون مستقبلا جماعة إنتاج وتوزيع , قاعدة إعادة التنظيم الإجتماعى" , هل ندفع بالأمر أكثر نشير إلى تأثيرها فى قانون عام 1976 , والذى , بعد طول إنتظار , أعاد لباريس بلديتها وأقر لها بحقوقها كاملة , والتى طالب بها وضحى من أجلها متمردوا عام 1871 ؟ وفى قوانين اللامركزية عام 1982 التى جاءت تعيد الصلة مع تقاليد الجمهورية فى القرن التاسع عشر .

لاشك أن الصدمة العميقة المترتبة عن القمع الرهيب المعزو للجمهورية "البورجوازية" جعلت هذه مشبوهة ولوقت طويل عند أولئك الذين ، فى نهاية القرن التاسع عشر كونوا الطبقة العاملة، العمال الإشتراكيين ، وخصوصا الفوضويين ، والنقابيين الثوريين ، ومؤخرا الشيوعيين ، لم يكن سهلا مصالحة المارسييز مع الأمية.

إن ماركس يقيم ثورة باريس بأنها مجرد تمرد مدينة فى ظروف إستثنائية ، وأن أغلبية الكومون لم تكن إشتراكية ولم يكن بإمكانها أن تكونه ، لكنه مع ذلك يعترف بأنها تمكنت من الحصول من فرساي على ماهو فى صالح جماهير الشعب . لقد استخدمت الكومون ذريعة ضد الجمهورية من معسكر إلى آخر ، لقد حدث أحيانا ان الكومونيين وجدوا أنفسهم خلف بولانيجر ، جنرال من معسكر فرساي ، متواضع القدرات مثير الانقلابات .

مع ذلك شعب باريس ، وشعب المدن الريفية فى عام 1870 - 1871 ، كان جمهوريا فى أعماقه جذريا ، لقد كان يدافع حتى الموت ويطالب بجمهورية حقة ، جمهورية ديمقراطية إجتماعية ، تلك التى تخيل أمل تحقيقها الجمهوريون منذ عام 1830 - 1840 ، الجمهورية التى بفضلها ، حسب قول قامبيتا عام 1869 "الشكل يحمل ويحل المضمون" ، المسألة الإجتماعية تجد حلها فى الشكل الجمهورى ، إنها ليست شروط اولى للإصلاح الإقتصادى والإجتماعى ، إنها تتضمنها .. ديمقراطية إجتماعية ، لامركزية حرة ، عادلة ، أخوية ، تتعالى على كل الطبقات وعلى كل الجماعات ، تصالح الشعب مع نفسه ، بما فى ذلك البورجوازية والبؤساء .

لكن عام 1879 تأسست جمهورية الحل الوسط ، التى بدت للمعوزين أنها غير مهتمة مباشرة بإيجاد حل جذرى للمسألة الإجتماعية .. الشكل الديمقراطى كان وسيلة بطيئة ودائما ناقصة لحل المحتوى الإجتماعى .

ماذا كانت ثورة الكومون حقيقة .. سياسية .. وطنية أم إجتماعية ؟

لو نظرنا فى مطالب الكومونيين نجدها عموما تتلخص فى إنتخابات بلدية , ومجلس بلدى منتخب , وحرية البلدية فى مواجهة مركزية النظام , الإقرار بحقوق البلدية , وأحيانا المطالبة بإنتخابات عامة وهى مسألة وطنية , المسألة البلدية كانت مركز الإهتمام بإعتبار البلدية الإدارة المباشرة المتعلقة بمصالح الناس وخدماتهم , والتي ترى الكومون أن أفضل وسيلة لها الرقابة الشعبية المباشرة , إن أفضل وسيلة لضبط عمل البلدية وإدارتها , ولأنها تخدم الناس فى حياتهم الأكثر مباشرة والمتعلقة بشؤونهم الأكثر حيوية , هى الحكم المباشر , والذي يعنى فى مصطلح اليوم ديمقراطية مباشرة .

أى رقابة سكان البلدية على السلطات البلدية وإنتخاب القائمين عليها , أما إحالة هذه الرقابة إلى سلطة مركزية فإنها تفقدها فعاليتها , وتجعل من يحس بالمشكلات , المفترض إستفادته من الخدمات البلدية لايمكن رقابة على الأجهزة المكلفة بإيجاد حلول لها وتسيير الخدمات , ومن يملك الرقابة لايجس مباشرة بهذه المشكلات وليس فى وضع يمكنه من تقييم الخدمات أضف إلى ذلك إذا كان القائمون بالخدمات المالكون لسلطات البلدية معينين من السلطة المركزية . لقد هدفت الكومون إلى تحرير البلدية , وتأسيس إدارة بلدية تخضع لسكان البلدية مباشرة فى إنتخابها وفى رقابتها , ورغم قصر عمر الكومون , 73 يوما , والظروف التى سیرت فيها الأمور, إلا أنها دلت , رغم السليبات على فعالية هذه الإدارة , مماجعل هذا المبدأ يستمر فى الوجود أو يبعث حتى بعد القضاء على الكومون بوقت طويل .

الكومون إذن لم تكن سياسية بالدرجة الأولى , ولاترفص للدولة المركزية الإختصاص السياسى الوطنى , إن كل ماكانت تطلبه أن يعامل كل وضع على مستواه وفى مستواه , ماهو إختصاص البلدية يرجع للبلدية وماهو إختصاص الدولة يرجع إلى الدولة .

هذه المطالب , لو لم تحدث الحرب , والهزيمة , والإستسلام سواء من قبل الحكومة الإمبراطورية أو من قبل الحكومة المؤقتة , هل كانت ستقود إلى الثورة ؟ بالطبع سؤال صعب الجواب عليه لأن التاريخ لاتعاد صياغته وفق إفتراضات حاضرننا , لكن بدون شك , الحرب القائمة والإحتلال الأجنبي والهزيمة التى منى بها النظام الإمبراطورى ثم إستسلامه , وعجز حكومة الجمهورية المؤقتة بعد ذلك ثم إستسلامها , جعل رفض الهزيمة والتصدى للإحتلال يختلط مع المطالب البلدية , القطيعة مع الحكومة الإنهزامية فى وجود الإحتلال أدى إلى تحول سياسى فى ثورة الكومون , وجعل المطالب البلدية تتطرف إلى مطالب جمهورية بلدية وإلى مطالب إجتماعية.

لكن المطالب البلدية ظلت السمة الغالبة فى ثورة الكومون , متلونة أحيانا بمطالب وأهداف سياسية وليدة ظروف واقعها , ترجع إلى الفراغ السياسى , وإنهيار النظام بسبب الحرب والهزيمة والإستسلام الذى مس فى العمق كرامة الوطن وشرف المواطن .

لهذه الأسباب , ورغم الضحايا والتضحيات فإن ثورة الكومون لم تكن ايدىولوجيا فى عمق وشمول الثورة الأولى لعام 1789 ولم تتجاوز ما طرحته من مبادئ وأفكار وقيم , بل أنها فى غالب الأحيان تعبر عن إنبعث هذه المبادئ (مثل الجمهورية الديمقراطية الإجتماعية) وهذه الأفكار مثل الاشتراكية والتشاركية , وهذه القيم مثل الحرية والمساواة , بعد سنوات الخمود والنسيان أو التحريف والانحراف فى ظل أنظمة إمبراطورية أو ملكية وأحيانا حتى جمهورية , إنها ثورة إعادة الشباب لمبادئ وأفكار وقيم جرى تجاهلها أو طمسها أو تحريفها.. ولهذا لم يبق من الكومون فى ذاتها إلا رمز التضحية متمثلا فى آخر المقاومين دفاعا عنها , ظهورهم إلى جدار حديقة اللكسمبورج يقاتلون حتى الموت .. إنها ملحمة وطنية ..

كما لم يبق منها إلا فكرة البلدية الحرة ذات المجلس البلدى المسئول مباشرة أمام سكان البلدية المنتخب من قبلهم . فى هذه الفكرة تتجاوز الكومون ثورة 1789 , هذه كان همها حرية المواطن الفرنسى , والإنسان , والوطن , وإسقاط نظام الطغيان مع قرينه الإقطاع , وتأسيس نظام ديمقراطى يجعل الحكومة صادرة عن ممثلى الشعب وتحت رقابتهم , مما دعم فى الواقع المركزية أكثر بشريعة أقوى, الكومون تتجاوز هذا , بالنسبة لها حرية الوطن مطلوبة لكنها لا تكفى لحرية المواطن , المواطن قد لا يكون حرا فى وطن حر , بل لذلك يجب حرية البلدية , إنها بهذا تقترب أكثر من القاعدة الجماهيرية , كما أن إنتخاب ممثلين يشكلون الحكومة ويراقبونها ليس نظاما فعلا , ولا يعبر تماما عن سيادة الشعب ورقابته للسلطات البلدية والتي هى أكثر مساسا به وبمصلحه وحاجياته وخدماته من حكومة مركزية يراقبها ممثليه . إن الإنتخابات العامة تصير غير ذات جدوى عندما تسمى الحكومة الصادرة عنها المسئولين فى البلديات , إن البلديات عندئذ تنتخب ديمقراطيا ممثليها الذين يشكلون الحكومة ويراقبونها , ولكنها تخضع عمليا لسلطة غير ديمقراطية ليست مسؤولة أمامها .

قد يبدو من هذا , كما اعتقد كثيرون , أن حرية البلدية ليست إلا إدارة محلية ذاتية , ينتخبها سكان البلدية وتخضع مباشرة لرقابتهم , وإنها بهذا المعنى لا تتناقض مع سلطة الحكومة المركزية, ولكن فى الحقيقة , وكل حكومة تعرف أنه حالما تقرر حرية البلدية وسيطرة سكانها على سلطاتها من خلال إنتخاب مباشر لمجلسها ورقابته شعبيا , وهذه هى الكومون , فإن سلطة الدولة المركزية تنقلص إلى أبعد الحدود , ولن يبعد لها إلا إختصاصات سياسية , خاصة خارجية, والدفاع وشئون المالية العامة والقوانين على المستوى الوطنى , عندئذ رغم الإدعاء بأن حرية البلدية لا تتعارض مع الحكومة المركزية , وأن لكل إختصاصه , إلا أنه حالما تتأكد هذه الحرية وتتجسد , فإنها تتطلب حكومة مختلفة ونظام مختلف .

المراجع ...

- 1- جال روجیری
 - 2- ب.و. لیساقاری
 - 3- جال مادل
- کومونة 1871
- تاریخ کومونة 1871
- تاریخ فرنسا ج.ح.

موقف (5)

الثورة الروسية .. البلشفية 1917

الثورة الروسية .. البلشفية

1917

عام 1834 صعد نيقولا الثانى إلى السلطة قيصرًا , فصار على رأس امبراطورية مترامية الأطراف , والتي فيها لايمثل الروس أكثر من 44.3 ٪ من مجموع سكانها .

فى بولندا , ليتوانيا , وفى اوكرانيا وكذلك فى القوقاز بدأت فى الظهور حركات ليبرالية أو اشتراكية , كما أن أحزابا سرية ثورية أخذت فى التكون فى روسيا نفسها : الحزب العمالى الإجتماعى الديمقراطى الروسى عام 1898 , والحزب الإجتماعى الثورى عام 1901 .

وعلى خلفية من الهزائم التى منيت بها روسيا خلال الحرب الروسية - اليابانية عامى 1904- 1905 بدأت الإضطرابات تتصاعد والتوتر يشتد من أجل الحصول على دستور , وفى 9 يناير 1905 خرجت تظاهرة سلمية بقيادة الأب غابون متوجهة إلى القيصر حاملة عريضة يحدد فيها العمال مشاكلهم ويشرحون أوضاعهم السيئة , ويعرضون مطالبهم , لكن القيصر أمر بإطلاق النار على المظاهرة مما أدى إلى سقوط مئات القتلى , وهو ما صار يعرف بالأحد الدامى .

غير أن إتساع حركة الإضطراب , وتصاعد الإضطرابات المصاحبة أجبرت القيصر , من أجل تهدئة النفوس , أن يعد فى أكتوبر 1905 بالدعوة لعقد إجتماع مجلس "الدوما" , لكنه لم يذهب أبعد من هذا , لقد رفض القيصر تحويل روسيا إلى مملكة دستورية حقيقية , وهو المطلب الأساسى آنذاك , وعوضا عن ذلك إقترب من بريطانيا عام 1907 ليشكل معها ومع فرنسا ماعرف بالتحالف الثلاثى , والذى أدى إلى جر روسيا إلى الدخول فى الحرب العالمية الأولى .

وخلال عام 1915 تكبدت روسيا خسائر باهضة من جراء الهجوم الأستروالماني على بولندا , وقاليس وليتوانيا , هذ الخسائر , إضافة إلى الأوضاع الدخلية , كانت لها إنعكاسات سيئة جدا على مختلف مظاهر الحياة , فزادت فى مشكلات النظام وكشفت عن عجزه وتخطئه .

فى هذه الظروف , أزمة داخلية مستفحلة , خسائر فى الحرب , جاءت ذكرى الأحد الدامى , وخروج النساء العاملات فى مصنع النسيج فى بتروقراد لإحياء هذه الذكرى فى 9 يناير 1917 , والتى عمل القيصر على قمعها , لكن الدعم الشعبى والتذمر العام امداها بما لا يستطيع القيصر قمعه , وفى 23 فبراير 1917 جاء إحياء يوم المرأة العالمى ليطلق شرارة الثورة , فقد أخذ العمال ينزلون فى الشارع , وأخذ ولاء الجنود -- المكلفين أحيانا بقمع المظاهرات , يتحول إلى الشارع , لتصل المظاهرات الشعبية ذروتها فى 28 - 23 فبراير 1917 بمشاركة عالمية هائلة مدعومة من قبل الجنود المتمردين والهاربين من الجبهة حيث الظروف بالغة السوء : نقص فى الأغذية , فى الملابس مع درجة حرارة تحت الصفر , نقص هائل فى العتاد كما فى الذخيرة , إستمرت هذه المظاهرات حتى 8 مارس بداية الإضراب العام فى بتروقراد والذى أدى إلى أن تفقد الحكومة السيطرة كلية على الموقف وتخلى القيصر نيقولا الثانى عن الحكم تحت الضغط الشعبى الذى أدى إلى سقوطه .

العوامل وراء الثورة :

- 1- تحول المجتمع نسبيا من مجتمع زراعى إقطاعى إلى مجتمع رأسمالى صناعى , هذا التحول صار بإطراد فى تناقض مع نظام المجتمع وبنيته السياسية والاجتماعية , وعجز النظام عن إصلاح نفسه بنىويا .

2- تثبيت القيصر بالسلطة المطلقة ورفضه أى مشاركة فى الحكم من قبل الطبقة البورجوازية الناشئة .

3- ما يواكب التحول إلى الرأسمالية والتصنيع الذى تقوده من مآسى وكوارث وبشاعة الإستغلال , وإن كان هذا لا يختلف عما شهدته أوروبا فى تحولها, لكنه فى حالة روسيا لم تكن الطبقة البورجوازية كطبقة قوية بما يكفى للإستيلاء على الحكم مما جعلها وان شاركت فى الثورة على القيصر إلا أنها لم تستطع التحكم فى مسارها بعد ذلك , مما أجهض ثورتها سريعا لصالح قوى إجتماعية أخرى .

4- معاناة العمال من قسوة شروط العمل والإستغلال الذى يتعرضون له ضرورة فى مجتمع يتحول رأسماليا لتكوين التراكم الرأسمالى , لكن هذه الطبقة لم تكن طبقة واضحة المعالم ولم تكن عدديا مهيمنة , ولا منظمة بدرجة تكفى للسيطرة على الأحداث مما أمكن للنظام الذى نشأ بعد ذلك تجاوزه والسيطرة عليها .

5- إلغاء النظام الإقطاعى , كان شكليا قانونيا أكثر منه فعليا , فقد أستمروا الفلاحون يعيشون تحت نظام القنانة , رغم إلغاؤه قانونيا , ذلك لأن مرسوم الإلغاء وأن أعطى الفلاحين أجزاء صغيرة من الأرض لإستغلالها , إلا أنه أبقى الملكيات الكبيرة ملكا لقدامى السادة الإقطاع مع إلزام الفلاحين بالعمل فيها مجانا. وهذا مايفسر أولا إلحام الفلاحين وأبنائهم الجنود بالثورة طامعين فى القضاء على الملكية الإقطاعية وإقتسام الملكيات الكبيرة , لكنهم لم يكونوا بقوة كافية لفرض هذا المطلب مما جعل جميع الأراضى الذى قام به النظام البلشفى بعد ذلك يبدو فى عيونهم إستمرارية للملكية الإقطاعية وإن غيرت مالكةا .

لقد كان الحزب البلشفى فى المرحلة الأولى من الثورة الشعبية حقا التى سيطر فيها الشارع ولجانه الشعبية والثورية والبلدية حزبا صغيرا جدا بالمقارنة

بالأحزاب الأخرى الليبرالية والثورية , وقد عارض ستالين , وهو الذى كان على رأس الحزب آنذاك القيام بمظاهرات واستعداد النظام القيصرى مستندا فى موقفه هذا إلى :

- وفق التحليل الماركسى الظروف ليست مهيأة بعد لإسقاط نظام القيصر والقيام بالثورة , الرأسمالية لازالت فى طور النشوء , والبورجوازية لم تحقق ثورتها , والوعى العمالى لازال جدينا .

- خشية أن يتخذ القيصر ذلك ذريعة لضرب الأحزاب والعناصر النشطة والتخلص منها , خاصة الأحزاب الثورية مما يجهض ولزمن قد يطول الأعداء للثورة الحقيقية ويفقد الطبقة العاملة عوامل أحداث وعيها وقيادتها .

وقد قام الحزب البلشفى فعلا بتوزيع منشورات تحت العمال على عدم المشاركة فى الإنتفاضة الشعبية والعودة إلى أعمالهم , لكن إتساع الحركة , والمبادرة الشعبية من خلال السوفيات بشكل لم يكن الحزب يتوقعه , أجبرت الحزب - خاصة عندما أسقط الشارع القيصر - على اللحاق بالثورة الشعبية والعمل على أخذ زمام المبادرة فيها وحتى لا تتجاوز الأحداث .

إن تأخر الحزب ومعارضته الثورة الشعبية أول الأمر , ونفوذ المتواضع فى الأوساط العالمية والشعبية التى أضربها أيضا موقفه هذا , يفسر محاولات لينين وتكتيكاته فى عقد التحالفات وإطلاق الشعارات حتى تمكنه بعد ذلك من أخذ زمام المبادرة والسيطرة على الثورة وتحديد مسارها .

لقد عاد لينين من المهجر حيث كان يقيم فى 16 أبريل 1917 , والمعروف أن عودته إلى روسيا كانت تحت حراسة ألمانية وفى عربة قطار مصفحة , وهذه الطريقة تطرح علامة إستفهام : لماذا تؤمن ألمانيا عودة لينين ؟

وهنا قد نجد تفسيرين :

1- إن ألمانيا فى حالة حرب مع روسيا , والمزيد من الإضطرابات وإختلال النظام فى روسيا ليس أمرا مكروها بالنسبة لألمانيا وعودة لينين تصير مطلوبة فى هذا الإتجاه .

2- إن الأحداث التالية , وتوقيع معاهدة مع ألمانيا - كما سيأتى ذكره - وتخلي روسيا بموجبها عن قسم كبير من أغنى الأراضى الزراعية الأوكرانية , يجعل فرضية التفاهم بين لينين والألمان ليست مستبعدة .

لقد وجد لينين عند عودته حكومة مؤقتة مسنودة بالمجلس المنتخب "الدوما", والتي فيها السوفييات والحكومة يتنافسان , ولم يكن السوفييات حينئذ خاضعين لتوجيهات الحزب البلشفى بشكل تام , كما أن مجلس سوفيت (مجلس شعبى) تشكل فى 12 مارس من ممثلين عن العمال والجنود , مما جعل نفوذ الحزب البلشفى يزداد تقلصا.

وعندما صار لينين على رأس البلاشفة , وهم الفئة الأكثر تصلبا من الحزب العمالى الإشتراكى الديمقراطى الروسى , والذى إنقسم قبل ذلك إلى مناشفة (أى أقلية) وبلاشفة (أى أكثرية) حول مسألة الدفع بالثورة إلى ثورة بروليتارية قبل نضج ظروفها أو الالتفاء بدعم الثورة البورجوازية مؤقتا والعمل فى داخلها كحزب معارضة وهو رأى المناشفة الذى ينطلق من إخلاص حرفى أيديولوجى للماركسية .

عندما صار لينين على رأس البلاشفة , الذين رأوا الفرصة سانحة للإستيلاء على الدولة وعدم إنتظار نضج الظروف بل خلق الظروف بواسطة الإستيلاء على الحكم , فإنه وجه كل جهده للسيطرة على الحركة الشعبية ليتمكن له توجيهها , لقد كانت السوفييات أمرا واقعا نتاج حركة إجتماعية تلقائية ليس للبلاشفة فيها مساهمة تذكر , فحالما إنهار النظام القيصرى , وتفككت السلطة تشكلت

السوفيات على كل المستويات : فى الأحياء , فى المصانع , فى معسكرات الجيش .. فما كان من لينين إلا إنتهاز هذا الواقع رافعا شعار : كل السلطة للسوفيات فى مواجهة الحكومة المؤقتة برئاسة كيرنسكى التى تحاول إستعادة النظام , والسيطرة على الوضع مما أجبر الحكومة المؤقتة على أخذ البلاشفة بعين الإعتبار .

كما أن ظروف الجبهة الروسية فى حربها مع الألمان , والتى كانت تعاني نقصا حادا فى الذخيرة والعتاد والمؤن والملابس , جعلت الجنود الهاربين من الجبهة يتدفقون على بتروقراد لجذب الإنتباه إلى مايعانيه الجنود على الجبهة , بل أن بعضهم كان مبعوثا من قوات الجبهة لهذا الغرض , فما كان من لينين إلا إنتهاز سحق الجنود وتدميرهم ومعاناتهم , فأطلق شعار السلام وإنهاء الحرب فى مواجهة موقف الحكومة المؤقتة التى كانت ترى الحرب مع ألمانيا مسألة وطنية لايجوز المساومة عليها ولاالتنازل , فهى خارج المسألة الإجتماعية السياسية.

هذان الشعاران عبر عنهما لينين فى "نظرية أبريل" التى نشرها فى 17 أبريل يتلخصان فى تأسيس جمهورية السوفيات و سلام عاجل على الجبهة .

هكذا إستطاع لينين من خلال شعار كل السلطة للسوفيات وتأسيس جمهورية السوفيات أن يضمن دعم السوفيات له , كما أنه من خلال شعار : سلام عاجل على الجبهة , أمكنه إفشال جهود الحكومة المؤقتة الرامية إلى إستعادة النظام والذى يهدف إليه أيضا شعار : كل السلطة للسوفيات , كما أنه من خلال شعار السلام لإنهاء الحرب أمن ولاء الجنود ودعمهم , والأحداث تبين مدى أهمية هذا الدعم فى الإستيلاء على السلطة .

فى 16 يونيه عقد مؤتمر سوفيات عموم روسيا , وفى يوليه الحكومة المؤقتة تطلق هجوما ضد الألمان , لكنه منى بهزيمة ساحقة , والتى أدت إلى تفكك الجيش وزيادة عدد الجنود الوافدين من الجبهة على بتروقراد خصوصا .

إن إزدياد نفوذ السوفيات التى صار يتغلغلها الحزب البلشفى والهزيمة الساحقة أمام الألمان ومحاولة الانقلاب ضد الثورة فى سبتمبر اضطرت الحكومة المؤقتة إلى طلب معونة السوفيات للقضاء عليها .

وفى 6-7 نوفمبر انفجر عصيان وتمرد بلشفى , بعد أن تأكد البلاشفة من عجز الحكومة , مما أدى إلى حل الحكومة المؤقتة .

هكذا تمكن البلاشفة بقيادة لينين منذ أبريل 1917 , من قلب الحكومة المؤقتة وأن يؤسسوا سلطة السوفيات فتم لهم فى 8 نوفمبر تشكيل مجلس مفوض الشعب يترأسه لينين , والذى قام بتنفيذ مصادرة الأراضى الكبيرة وإعلان نهاية الحرب , مصادرة الملكيات الكبيرة مطلب بورجوازى وإعلان نهاية الحرب مطلب الجنود , والذى يعنى أن البلاشفة لازالوا يأخذون بالإعتبار مطالب لاتستقيم تماما مع أهدافهم لكنهم كانوا مضطرين إلى ذلك مراعاة لتوازن القوى على الساحة .

لكن حالما إستقر لهم الأمر , وأضعفوا بقية الأطراف , أفرغوا السوفيات من محتواها الحقيقى الشعبى , كما قلبوا ظهر الجن للاسلوب الديمقراطى , وفى 6 يناير 1918 , عندما إجتمع مجلس تأسيس منتخب كان البلاشفة فيه أقلية , فرضوا حله وتفريقه , كما فرضوا بعد ذلك الإنتخاب المرشد للسوفيات من بين البلاشفة .

وفى 15 يناير 1918 تأسس الجيش الأحمر , والمؤسس على مبدأ التطوع وإنتخاب الضباط من قبل الجنود , لكن هذه المبادئ لم تصمد أمام ضرورات المواجهة فى الحرب الأهلية وضد التدخل الأجنبى .

وإستجابة لشعار السلام على الجبهة وقع كروتسكى فى 3 مارس 1918 معاهدة سلام مع ألمانيا , خسرت روسيا بمقتضاها مقاطعات البلطيق كما فقدت نصيبها من بولندا وحماتها على فنلندا .

لقد أمن البلاشفة حانب الألمان ولو بثمان باهظ ليتفرغوا لجيوش ضد الثورة والقوات الأجنبية المساندة لها , ففي مارس - أبريل أنزل الحلفاء قوات حملة ضد البلاشفة فى مورمانسك فى 2 مارس 1919 لدعم قوات الروس البيض , وفى مايو - سبتمبر 1919 قوات ضد - الثورة تشن هجوما كبيرا مدعومة من الحلفاء على بتروقراد وموسكو والفولجا , وفى أغسطس سجل البلاشفة إنتصارا على هذه القوات فى الفولجا والذى أدى إلى إنهيار قوات ضد الثورة .

عندما تم للبلاشفة القضاء على جيوش ضد - الثورة , وأجبروا آخر جيوش الحلفاء على المغادرة فى نوفمبر 1920 , وآخر جيوش البيض غادرت القرم فى نهاية عام 1920 , وتم لهم إحباط التدخل الأجنبى ووضع حد للحرب الأهلية , أخذ البلاشفة يحكمون قبضتهم على أعنة الدولة , فأنعقد المؤتمر الثانى للكومينتين فى يوليو 1920 , والذى فيه جرى إعتماذ واحد وعشرين نقطة محددة بدقة شروط الإنضمام لأى حزب شيوعى , وفى سبتمبر 1920 عقد مؤتمر باكو (اذريجان) تحت شعار من أجل تحرير شعوب الشرق , وتم فيه تحديد إستراتيجية من أجل الإلتفاف على الغرب من الشرق مفتتحا ماصار يعرف بعد ذلك بالحرب الباردة شرق - غرب .

لكن إحكام القبضة هذا لم يتم دون صعوبات ومقاومة تطلب أحيانا قمعها التدخل العسكرى من الجيش الأحمر , ففي فبراير 1921 تفجرت مظاهرة عمالية هائلة فى بتروقراد , وإنتفاضة بحارة بلاشفة فى قاعدة كرونشتاء البحرية وكذلك إضراب عمال السكك الحديدية فى موسكو ... الخ ضد إستعادة السيطرة المركزية من قبل الحزب وتفرغ السوفيتات من محتواها الشعبى , وقد تم سحق هذه المقاومة بقسوة بالغة من قبل كروتسكى على رأس الجيش الأحمر وبأوامر مباشرة من لينين. لكن هذا الإنتصار العسكرى والسياسى للبلاشفة , وتصفية أو تحييد الخصوم , والسيطرة على الدولة لم يمهئ المشكلات والصعوبات التى يواجهها نظام

الحزب , بل أن سيطرته على الدولة جعلته يواجه المشكلات الحقيقية والصعوبات الفعلية خاصة الاقتصادية , والتي لا يكفي الإستيلاء على السلطة لإيجاد حلول لها , بل على العكس الإستيلاء على السلطة يعنى ضرورة مواجهة التزامات السلطة , لقد ظهر واضحا أن برنامج الحزب , الذى كان أدواته فى مناوراته للوصول إلى السلطة , شئ ومتطلبات الواقع شئ آخر , فى حضور هذه الحقيقة إضطر مؤتمر الحزب الشيوعى فى 17 مارس 1921 إلى إعتماد "سياسة إقتصادية جديدة" N.E.P ساحة بالملكية الخاصة والتجارة الخاصة فى محاولة إعادة تشغيل المصانع المتعطلة وضمان تموين المدن بالغذاء وإنسياب السلع الذى كان شبه متوقفا , وبإختصار توجه عملى فى محاولة تنشيط الإقتصاد المنهار والمزارع شبه المهجورة .

وفى 18 مارس تم التوقيع على معاهدة محددة الحدود مع بولندا , وعقد إتفاق تجارى مع بريطانيا ... لتبدأ الدولة عملها ...

مراجعة تحليلية :

لاشك أن الثورة بدأت فى 9 يناير 1917 شعبية تلقائية بدون قيادة محددة , تجاوزت جميع الأحزاب التى إضطرت إلى اللحاق بها , هذه التلقائية الجماهيرية أنتجت إلى حد كبير تنظيمها الخاص القاعدى حالما تفككت السلطة المركزية وإنهارت أدواتها , وتمثل التنظيم القاعدى فى المجالس الشعبية (السوفيات) فى الأحياء السكنية , وفى المصانع وحتى فى قواعد الجيش , والتى ينتخب أعضائها بحرية تامة .

لكن إبتداء من نوفمبر أخذت حكومة مركزية تتوطد إستنادا إلى دعم البلاشفة عقب العصيان البلشفى الذى أدى إلى حل الحكومة المؤقتة فى 6 - 7 نوفمبر وتأسيس مجلس مفوض الشعب بقيادة لينين . ملاحظة هذا التحول من الثورة الشعبية إلى سلطة مركزية دكتاتورية خاضعة للحزب البلشفى (الشيوعى)

والذى لم يكن له نفوذا كبيرا ولا مساهمة مهمة فى إندلاع الثورة , بل معارضتها
فى بداية الأمر يطرح سؤالاً :

لماذا وكيف حدث هذا التحول ؟

لماذا حدث هذا التحول ؟

إن ملاحظة الأطراف المنخرطة فى الثورة سواء كانت فى موقف الدفاع عن
النظام أو ضد النظام , يمكن أن يقدم لنا إجابة مقنعة إلى حد كبير , ويجعل
دكتاتورية الحزب نتيجة لازمة .

يستند النظام القيصرى إلى نظام اجتماعى مبنى على الإقطاع وعلى
الأرستقراطية , لكن عوامل عدة أدت إلى خلع هذه القاعدة منها التحول
الإجتماعى نفسه , وبواكير الرأسمالية الصناعية وما يرافقها من نشوء البورجوازية
والبروليتاريا , كما أن مرسوم التيسر بإلغاء الإقطاع حتى وإن كان شكلياً أكثر
منه فعلياً , إلا أنه أثر سلباً فى قوة هذه الطبقة ووجه لها ضربة قاسية خاصة فى
وضعها الاجتماعى وشرعيتها , وهو وإن لم يقض على طبقة الإقطاع إلا أنه
أضعفها وأفقد شرعيتها , مؤدياً إلى إختلال علاقتها بالقيصر , وبالتالي أضعف
من قدرتها وإرادتها دعم النظام القيصرى .

كما أن الخسائر التى منيت بها روسيا فى حربها ضد اليابان عام 1905 ,
وضد ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى ساعد فى تفكيك الطبقة الأرستقراطية
وأضعفها , عندئذ صارت ركائز النظام ضعيفة لاتقوى على الحفاظ على النظام
ولا على فرض إحترامه .

إلا أن الأطراف الأخرى لم تكن أحسن حالا , وإن كان فى صورة مغايرة ,
فهى لم تكن قادرة على فرض النظام الذى تطلبه وإن كانت قادرة على المساهمة
فى إسقاط النظام القائم .

لم تكن روسيا مجتمعا زراعيا متخلفا تماما , فهي كانت تعد القوة الاقتصادية الخامسة فى العالم آنذاك , تشهد تحولاً رأسماليا وصناعيا , لكن البورجوازية حديثة النشأة نسبيا , لازالت غير متماسكة , ولا تملك وعيا طبقياً كافيا لإنجاز وحدتها حول أهداف محددة , كما كانت عدديا ضعيفة تتركز خصوصا فى بعض المدن الكبرى , وتستند فى الغالب إلى رأسمال أجنبي مما يجعلها تبدو منذ أيام الثورة الأولى مرتبطة بمصالح الرأسمالية الغربية والذى أثر سلبا فى إهتمامها الوطنى , وقادها أحيانا إلى التحالف مع ضد - الثورة , كما أن ما يرتبط ضرورة بالتراكم الرأسمالى من قسوة الإستغلال وسوء شروط العمل , جعل موقف العمال منها منذ البداية عدائيا .

البورجوازية إذن ضعيفة عدديا , غير متماسكة طبقياً ولا تملك بعد وعيا طبقياً بأهدافها وبنفسها , ولا حركة قيادية مرتبطة نسبيا بالرأسمال الأجنبي , متحالفة أحيانا مع ضد - الثورة , جعلها , وإن كانت قادرة على المساهمة فى إسقاط النظام القائم , إلا أنها عاجزة عن التحكم فى الثورة وتوجيهها والسيطرة على النظام الذى ينشأ عنها كما حدث فى الثورة الفرنسية .

هذه الوضعية تصدق - إلى حد كبير - على الطبقة العاملة , فهي تبعا لحدثة البورجوازية الرأسمالية الصناعية , كانت قليلة العدد بالنسبة لعمامة الشعب , ولا تملك بعد وعيا طبقياً بنفسها ولا بأهدافها , متركزة حيث تتركز الرأسمالية الصناعية , كما أن ولاؤها كان مشتتا متوزعا فى عدة أحزاب وحركات متطاحنة وهذا ما جعلها أيضا قادرة على المساهمة فى إسقاط النظام دون إمكانية السيطرة على النظام الذى يرثه .

أما الجيش , والذى كان من الممكن أن يلعب دورا مهما , فإن خسائره فى الحرب ووضعه السيئ جدا على الجبهة أدى إلى تفككه , كما أدى إلى تشتت ولاءات أفراد وقياداته , ليس فقط ما بين الثورة وضد - الثورة , بل أيضا فى

داخل أطراف الثورة سواء كانت ليبرالية بورجوازية أو ثورية , فوضوية , أو بلشفية , أو اشتراكية .

أما المزارعون أو الفلاحون , فهم أيضا وإن كانوا يشكلون أغلبية الشعب , إلا أنهم إن اتفقوا فى الهدف العام مع غيرهم , وهو إسقاط القيصر والإقطاع , إلا أن مطمحمهم فى الغالب كان إقتسام أراضى الملكيات الكبيرة وليس أبعد من هذا فهم بين الإنتماء للبورجوازية وتعاطف مع الطبقة العاملة , والتناقض معها , لكنهم وإن كان فى مقدرتهم المساهمة مع البورجوازية والعمال فى إسقاط النظام إلا أنهم هم أيضا لا يملكون وعيا طبقيا ولأهداف محددة خاصة بهم ولاتنظيما قياديا , يتوزعون بين العمل السلبي والإنتماء لحركات وأحزاب متعارضة متنازعة .

يمكننا إذن أن نخلص إلى أن , إسقاط النظام القيصرى كان مطلبيا عاما عند البورجوازية والعمال والفلاحين والجنود , لكنهم يختلفون فيما وراء ذلك كما يختلفون فى الدوافع , وليس لأى طرف منهم القدرة منفردا على إخضاع الأطراف الأخرى , ولا القدرة منفردا على تأسيس نظامه على أنقاض النظام القيصرى .

عندئذ حنكة لينين - والحزب البلشفى - السياسية جعلت بإستطاعته اللعب على كل الحبال , يتحالف مع طرف ضد الأطراف الأخرى , ليغير بعد سحقها أو تحييدها تحالفه ليرتد على حليفه حتى تمكن من إخضاع الجميع ليؤسس نظام الحزب الواحد , وهذا ما جعل نظام الحزب البلشفى لاينتمى فى حقيقة الأمر لأى طرف , ورغم أنه يدعى تجسيد وعى الطبقة العاملة وطليعتها إلا أن الطبقة العاملة لم تجد فيه تجسيدا لها ولأهدافها بل لانبالغ إذا قلنا أنه عطل وعى الطبقة العاملة بنفسها لصالح نظام مركزى فوقى .

كيف حدث ذلك ؟

الهزائم العسكرية , شح الموارد , كراهية الارستقراطية الروسية من قبل الشعب , كونت خليطا متفجرا . وخلال خمسة أيام من 23 - 28 فبراير 1917 ,

الإنتفاضة الشعبية أدت إلى نجاح الثورة , وخلع القيصر نيقولا الثانى , وتكون مجلس شعبى "سوفييت" من ممثلين عن العمال والجنود ليتقاسم فى البداية السلطة الفعلية مع حكومة مؤقتة ناتجة عن "الدوما" , لكن كيرنسكى , رئيس الحكومة المؤقتة - وإن كان يجسد التحالف بين الثورة البورجوازية والثورة البروليتارية , إلا أنه غير قادر على إيجاد ضيغة عملية لهذا التحالف قادرة على تجاوز تناقضات البورجوازية والبروليتاريا , كما أنه من ناحية أخرى غير قادرة على كسب الحرب ضد ألمانيا ولاوضع حد لها , زاد موقفه حرجا شعار الذى أطلقه البلاشفة : السلام وإنهاء الحرب الذى أدى إلى تحول ولاء الجنود إلى البلاشفة , كما أنه غير قادر على إنجاز الإصلاحات التى كان من الممكن أن تغير النظام الاجتماعى , ربما منعه عن ذلك أنه كان يجسد تناقضين , وزاد فى الصعوبات التى يواجهها شعار البلاشفة : كل السلطة للسوفييتات الذى ضمن لهم ولاء السوفييتات .

عندئذ صار النظام الجديد فى مواجهة معارضة قوية هى معارضة لجان المصانع , يشجعها فى ذلك شعار البلاشفة كل السلطة للسوفييتات ولجان الجنود التى يدفعها إلى المعارضة شعار السلام وإنهاء الحرب البلشفى .
هذه اللجان "السوفييتات" كانت فى البداية غالبا تحت قيادة فوضيين أو إشتراكيين ونادرا تحت قيادة بلاشفة ,

أضف إلى ذلك من ناحية أخرى مقاومة القادة العسكريين والبورجوازية الصناعية الكبيرة المتصلبة فى مقاومتها ومعارضتها لكل الإصلاحات المقترحة من قبل إشتراكيى الحكومة المؤقتة وسوفييتات المندوبين , مما قاد الحكومة المؤقتة إلى العجز الكامل .

هذا الشكل فى قمة السلطة والنزاع المتعدد الأطراف فى القاعدة إستغله لينين - والحزب البلشفى - أحسن إستغلال , بداية بالسيطرة على الحزب وطرده المانشفيك , ثم السيطرة على الدولة .

المانشفيك - والتي تعنى الأقلية - ذلك القسم من الحزب الشيوعي الذي يرى وفق التحليل الماركسى , تأجيل الثورة الإجتماعية لعدم توافر شروطها , ودعم الثورة البورجوازية , لكن المانشفيك والثوريين الإشتراكيين خسروا فى هذه المواجهة الأغلبية التى كانت لصالح البلاشفة (الأغلبية) الذين لا يرون هذا الرأى .

هذه الوضعية السياسية الإجتماعية تفسر إلى حد بعيد , أنه بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة ضد الثورة التى قام بها الجنرال كورنيكوف للإستيلاء على السلطة , تمكن السوفيتات ولجان المصانع ولجان الجنود - تحت تأثير وتحريض من البلاشفة - يقودهم لينين - وبسهولة من قلب الحكومة المؤقتة خلال إنتفاضة 6 - 7 نوفمبر 1917.

إن مظاهرات الأحد الدامى 9 يناير 1917 إحياء لتلك المظاهرة السلمية التى أدت إلى سقوط مئات القتلى بأمر القيصر فى 9 يناير 1905 , مهدت لمظاهرات 23 فبراير 1917 فى يوم الإحتفال بيوم المرأة العالمى , والتى أطلقت شرارة الثورة العامة مؤدية إلى سقوط القيصر وتشكيل حكومة مؤقتة , والتى سقطت خلال إنتفاضة 6 - 7 نوفمبر 1917 لتأسس سلطة السوفيتات تحت قيادة البلاشفة .

وعندما تخلص البلاشفة من خصومهم السياسيين والإجتماعيين إلتفتوا إلى حلفائهم السوفيتات والجنود .

المؤتمر الثانى للسوفيتات والمنعقد فى 25 - 27 أكتوبر ينتخب مجلس مفوض الشعب برئاسة لينين (8 نوفمبر) , لكن البلاشفة يحلون المجلس التأسيسى لأنهم كانوا أقلية فيه , مما أثار ضدهم بقية الإشتراكيين والديمقراطيين , بينما الجنرالات البيض يرفعون راية العصيان المسلح فى الجنوب ثم بعد ذلك فى سيبيريا .

الحلفاء يسرعون بتقديم العون إلى جيش المتطوعين البيض , فتم إنزال القوات الإنجليزية والكندية فى أركان جيليك , واليابانيون ثم الأمريكان فى خلاء

يفوستوك , والفرنسيون فى أوديسا والذين إتقوا مع الألمان - مع أنهم أعداء - فى أوكرانيا منذ ما قبل 11 نوفمبر 1918 .

المؤتمر الثالث للسوفيات يعلن فى يناير 1918 الجمهورية الاشتراكية الفيدرالية السوفيتية الروسية , لكن البلاشفة لا يسيطرون فعليا إلا على روسيا الوسطى , المعارضة الداخلية كانت مدعومة من الحلفاء , لكن هذا التدخل الأجنبى أساء للبيض وأفقدهم المصداقية , وأظهر البلاشفة على أنهم المدافعون عن السيادة الوطنية حتى يغير المتعاطفين معهم .

أضف إلى ذلك أن شعار السوفيات (البلاشفة) فى مسألة "تحرير الأقليات الوطنية" أدى إلى أن معظم الأقليات صارت تساند البلاشفة على أمل الحصول على حريتها والتخلص من الهيمنة الروسية .

وقد ساهم هذا كله فى هزيمة الجنرال دنكين وكوتشاك وراينجل , ان كانت الثورة فى روسيا سياسية إجتماعية إلا أنها ظهرت كفرصة لا يمكن إفلاتها بالنسبة للقوميات الخاضعة لروسيا القيصرية للحصول على حريتها , خاصة وان البلاشفة , من خلال شعاراتهم أكدوا على حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

إلا أن هذا الأمل لم يعمر طويلا , إذ حالما أنجزت الثورة وأستقر الأمر للبلاشفة , نسوا شعاراتهم , وتجاهلوا وعودهم , وأعادوا بسط السيطرة الروسية على القوميات كما كانت , وربما أكثر , مما كانت فى عهد القيصر .

لقد أعلن لينين عندما سئل عن مصير شعار البلاشفة المتعلق بحق الشعوب فى تقرير مصيرها : "إن حق الطلاق لا يعنى الطلاق" , حق الشعوب لا يعنى حصولها عليه , خاصة - فى نظره , إذا كان هذا يضعف فرص البقاء بالنسبة لدولة الثورة , وأن يعلن ستالين بعد ذلك "لقد وصلنا بالشيوعية إلى ما لم نصله بالقيصرية" .

حسب لينين ثم ستالين .. وآخرين بعده , هذه الأسباب تجعل مشروعاً مأخذاً يقوم به من تحطيم الحركات القومية كما حدث فى جورجيا , وفى أوكرانيا , وفى بلاد التار وفى أرمينيا , وقد تجاوز الأمر ذلك , فلم يراع البلاشفة أن بعض الحركات القومية , على الأقل , كانت سنداً قوياً لهم فى مواجهة التدخل الأجنبى , وزحف قوات البيض , فنكلوا بجمهورية ماكنو فى أوكرانيا حيث نظم كروتسكى لقادتها مذبحة خلال إجتماع دعاهم إليه , وقمعوا بالدم إنتفاضة بحارة كرونشتاء الذين يرجع إليهم الفضل فى إسقاط الحكومة المؤقتة إلى حد بعيد , وإنتفاضة محطة قطارات عمال موسكو , بإختصار إستعادوا السيطرة والسلطة على نحو وبأسلوب أقسى أحياناً مما كانت عليه زمن القيصر , مفرغين السوفيات من محتواها جاعلين إختيار أعضائها من بين البلاشفة فقط تحت رقابة ضباط سياسيين , معيدين النظام بقسوة إلى الجيش .

الحكومة السوفيتية وقعت معاهدة برست ليتوفسك فى 3 مارس 1918 مع ألمانيا والتي وقعها كروتسكى , الحرب الأهلية جعلت الجيش فى مواجهة مع الجيوش البيضاء , وفى نهاية هذه الحرب الأهلية والأجنبية فإن بلاد البلطيق وفينلندا فقط إستطاعت الحفاظ على إستقلالها , ليعود ستالين إلى بسط السيادة السوفيتية على بلاد البلطيق خلال الحرب العالمية الثانية عقب إتفاقه مع هتلر .

فى ظروف الحرب الأهلية من ناحية , ومقاومة الغزو الأجنبى من ناحية أخرى , ومن أجل إستعادة السيطرة والنظام ظهر شعار شيوعية الحرب عام 1918 من أجل المواجهة , حيث جرت مصادرة إنتاج الفلاحين بالقوة لتموين المدن وتهدة العمال , وتجميع الأراضى فى قطاعات كبيرة على حساب طموحات الفلاحين الذين رأوا وضعهم لم يغير , ثم تأسست الأمية الشيوعية عام 1919 فى موسكو , وآخر جيوش البيض يجلو عن القرم فى نهاية عام 1920 , وأحتل الجيش الأحمر أرمينيا وجورجيا , وتم توقيع معاهدة سلام مع بولندا عام 1921 لتعود

السيطرة الروسية عليها بشكل آخر فى نهاية الحرب العالمية الثانية , فى نفس العام , ونظرا لما ترتب عن "شيوعية الحرب" ثم تبنى "السياسة الإقتصادية الجديدة" والتي ترك هامشا واسعا للملكية الخاصة والنشاط الرأسمالى والصناعى , وليأخذ النظام الجديد فى توطيد دعائمه وإستعادة السيطرة كاملة على مقاليد الحكم .

المراجع ...

- | | |
|-----------------|----------------------------------|
| موسوعة لاروس | ص 437 |
| الأطلس التاريخى | ص 250 - 251 |
| جون ريد | عشرة أيام هزت العالم . |
| مارتان ماليا | فهم الثورة الفرنسية . |
| فيرو | ثورة 1917 الروسية . |
| ليون كروتسكى | تاريخ الثورة الروسية ج 1 - ج 2 . |

موقف (6)

الصين .. من الإمبراطورية إلى الجمهورية

ثورة الصين من الإمبراطورية إلى الجمهورية

إنهيار الإمبراطورية :

فى نهاية عهد كيانلونق تحدد عاملان هما المسؤولان عن تدمير المجتمع الإمبراطورى الصينى , وإنهيار الإمبراطورية , برزا فى ذات الوقت الذى تحذق فيه بالإمبراطورية أطماع وتهديدات الإمبريالية الأوروبية الغربية .

العامل الأول والأكثر أهمية هو عدم القدرة على التكيف التى كانت تسم نظام المانداران والإدارة المركزية الإمبراطورية مع متطلبات مجتمع ماقبل الصناعى , أى المرحلة المعدة للتحويل إلى مجتمع صناعى أضف إلى ذلك معارضة قوى سياسية وأيديولوجية الشديدة لهذا التحويل , هذا المجتمع ماقبل الصناعى لم ينضج بقدر يضمن التحولات ولم ينجز بقدر يجعل التحولات ممكنة .

أما العامل الثانى فهو تقدم الصين نفسه آنذاك مكونة مايمكن أن ندعوه "عائق مستوى توازن على جدا قبل الأوان" , وتفسير ذلك أن التقدم الزراعى والصناعى الذى عرفته الصين فى القرن السابع عشر أدى إلى إنفجار سكاني والذى أحبط كل محاولات التصنيع بعد ذلك , وذلك يجعله الميكنة - نظرا للكثرة السكانية - ليس فقط لافائدة منها , بل أيضا ترتب أضرارا فيما يتعلق بفرض العمل , ولأنه - أى الإنفجار السكانى - قادر إلى إفقار عموم المجتمع الصينى عندما حدث ركود فى الإنتاج .

على هذا النحو تكونت الدائرة الرهيبة التى ظلت الصين سجيتها أكثر من قرن من الزمان .

أما فى أرياف الصين فإن الفقر أدى إلى موجات تمرد وبائى والتى زادت فى حدة المأساة .

هذان العاملان برزا فى ذات الوقت الذى فيه الصين محط أطماع وتهديدات الإمبريالية الأوربية الغربية مما أضاف إليهما أسبابا خارجية منها تجارة الأفيون المفروضة على الصين من قبل إنجلترا , والتي أدت إلى خلل فى الميزان التجارى الصينى , هذا الخلل الذى صار يزداد حدة يوما بعد يوم , وإقتطاع أجزاء من الصين لتصير تحت الإدارة الأجنبية .. عندئذ تتضح أمامنا أحداث مأساة الصين الرئيسية فى القرن التاسع عشر , والتي أثرت تأثيرا حاسما فى مصيرها بعد ذلك .

إن ما عرف بحرب الأفيون لم يفتح الطريق فقط أمام التغلغل الأجنبى فى الصين , بل أنه كذلك وضع حدا نهائيا لتبادل تجارى ظل إلى ذلك الحين فى صالح الصين وأدى إلى نزيف مالى محدثا أزمة مالية هى الأشد قوة مما عرفته الصين .

أما على المستوى الداخلى فإن تمرد التاينق أدى إلى تدمير الإقتصاد , هذا التمرد الهائل الذى قاده هونق اكسيو كان (الذى كان معتنقا المسيحية) كانت جذوره تمتد فى تقاليد أكثر قدما , وسبب خسائر لاتعوض فى حوض نهر البلو وهو المنطقة الأكثر إزدهارا فى الصين آنذاك .

وقد صاحب هذا التمرد إنتفاضات أخرى قام بها المزارعون النيان , والتي كان تمرد التاينق أحيانا على إتصال بها. قبل أن يتم القضاء عليه من قبل حركات الإنفصال التى قام بها الهوى (مسلمين) فى مناطق يونان وفى قيزو ثم فى اكسيجانتق .

فى الواقع لقد صارت الإمبراطورية كلها غارقة فى النار والدم طيلة حوالى خمسين عاما تقريبا فريسة للإنتفاضات والتمرد والعصيان حيث تختلط المطالب القومية العرقية - فى الصين أكثر من ستة عشر قومية - مع المطالب والعوامل السياسية والإقتصادية .

هذه الإنتفاضات وهذا العصيان والتمرد يظهر جليا ضعف السلطة المركزية , وعدم قدرتها على إتخاذ الإجراءات المناسبة فى الوقت المناسب , كما أنها أدت

إلى صعود طبقات إجتماعية جديدة فى الإذارات المحلية, هذه الطبقات هى معا تقليدية وإصلاحية مثل زنج كوخان و زوزا نفتانق , إلا أن محاولات هؤلاء الإصلاحية كانت تصطدم بمقاومة أوساط الحاشية الإمبراطورية وبعدم تفهم الإمبراطورة سيكس .

إن عدم قدرة المجتمع الصينى على تحقيق تحوله وتحديثه لأسباب منها مقاومة المحافظين , تمخضت عن تصفية الإصلاحيين الذين بعض قاداتهم , مثل كانق يوى , وليفانق كيشار , لم يمحثوا فى الحكم إلا مئة يوم , كما تمخضت عن نكبة الأسطول الصينى فى مواجهة اليابانيين .

إنهيار حركات الإصلاح أدت من ناحية إلى بقاء الصين فريسة للأطماع الأجنبية , كما أدت بعد ذلك إلى ظهور حركات التغير الجذرى .

لقد سارعت دول أوربا الغربية إلى إستغلال ضعف الصين , وتدهور الأوضاع فيها , لكى تنقسم أراضيها وتحولها إلى مناطق نفوذ لها , لقد كان فشل الإصلاح لصالح النفوذ الأجنبى , ولكنه على مدى أطول جعل التغير الجذرى ' بديلا للإصلاح .

إن وعى الفشل فى الإصلاح وفق التقاليد وفى إطارها , قاد إلى ظهور تيار جذرى , يرى أنه بالنسبة للصين ليس ثمة سلام وطنى إلا بإنتهاج سبيل التغريب الكامل (أى الأخذ بالنظم الغربية) , ولم تكن ثورة البوكسير إلا آخر إنتفاضات النزعة التقليدية فى إمبراطورية محكوم عليها بالموت , وإذا كانت الجمهورية التى أعلنها سن يات سن قد صادرها الجنرال يوان شيكاى , إلا أنها كانت كافية للقضاء على الأسرة الإمبراطورية والنظام الإمبراطورى , لكنها لم تتمكن من تأسيس نظام مستقر , لتدخل الصين مرحلة الجهول تسودها الإنتفاضات والإضطرابات والعصيان والتمرد والحروب الأهلية .

مسار الإنهيار :

- * عام 1800 صدر مرسوم إمبراطورى يمنع إستيراد الأفيون وزراعة الخشخاش .
- * 1810 حظر التبشير لمسيحى فى الصين .
- * 1812 وصل تعداد سكان الصين 361 مليون نسمة .
- * 1820 - 1825 عجز متعاضم فى الميزان التجارى الصينى نتيجة إزدياد مبيعات الأفيون من قبل شركة ليدز الشرقية البريطانية .
- * 1839 الإجراءات الحازمة التى إتخذها لين زيكو ضد إستيراد وتجارة الأفيون أثارت مجددا رد فعل إنحايذى عنيف وأدت إلى حرب الأفيون الأولى .
- * 1842 إستعراض القوة الذى قامت به إنجلترا أدى إلى معاهدة نانكان والتى بموجبها فتحت الصين أمام التجارة الغربية كما أدت إلى تخلى الصين عن هونق كونق لبريطانيا .
- * وفى عام 1843 إعترفت الصين بأن هونق كونق خارج سيادتها كما تم فى نفس العام , تحت الضغط الإمبريالى , إعلان شانقاهى ونيقون بدورهما موانى مفتوحة .
- * 1850 بداية ثورة التايينق , هونق أكسيوكان يعلن نفسه ملك مملكة السماء .
- * 1853 - 1854 بعد أن إمتدت الثورة إلى هونان وإلى حوض يانقزى , أقام التايينق عاصمة لهم فى نانكان وأخذت حركة تمرد التايينق تنتشر إلى الشمال حتى صارت تهدد بكين , وفى نفس التاريخ حدثت إنتفاضة النيان .
- * 1855 حدثت إنتفاضة المسلمين فى يونان .

- * 1857 - 1860 إندلعت حرب الأفيون الثانية , وحصار القوات الإنجليزية والفرنسية لقصر الصيف الإمبراطورى , وتوقيع معاهدة بكين .
- * 1861 - 1862 حدثت إنتفاضة المسلمين فى شينكس ثم فى اكسينجيانق .
- * 1863 صارت الجمارك البحرية الصينية فى أيدى الإنجليز .
- * 1864 سقوط نانكان عاصمة التاينق , وإنتحار هونق اكسيوكان .
- * 1856 النيان يقومون بهجوم مضاد .
- * 1866 تمت تصفية حركة التاينق .
- * 1867 لى هونقزاق ينتصر على النيان الذين كانوا يهددون بكين .
- * 1867 - 1868 تم قمع ثورة اكسينجيانق المسلمين والذين كانوا قد أعلنوا انفصالهم قبل ذلك .
- * 1879 معاهدو ليفاديا مع روسيا , الجزء الأكبر من هذه الجزيرة - ليفاديا - صار بحكم هذه المعاهدة تحت حكم الروس .
- * 1883 - 1885 حرب صينية فرنسية تندلع بسبب تدخل فرنسا فى الصين الهندية , إنتهت بمعاهدة بعد حصار الفرنسيين نينغبو .
- * 1894 - 1895 حرب صينية يابانية أدت إلى معاهدة شيمونوسكى , والتي بناء عليها صارت جزر تايوان وجزر باسكادور تحت الحكم اليابانى , وأرغمت الصين على دفع تعويضات باهضة .
- * 1897 قامت ألمانيا بضم منطقة كينقدو إلى مناطق نفوذها .
- * 1898 قام الإنجليز بضم منطقة واى هاى , والروس بدورهم يضمون منطقة داليان , ونهاية السياسة الليبرالية التى كان يسير عليها كانتق يوراي , وبداية قمع الإصلاحين .
- * 1900 ثورة البوكسير التى أثارتها التحرشات الغربية أدت إلى إستسلام العرش ودفع تعويضات .

- * 1905 سن يات سن يؤسس تونقيمنهوى فى اليابان .
- * 1907 إلغاء نظام المسابقات الإمبراطورى .
- * 1908 موت الإمبراطورة سيكس .
- * 1910 تقسيم شمال غرب الصين بين الروس واليابانيين .
- * 1911 تمرد فى واشانق أدى إلى إنفصال جنوب الصين .
- * 1912 إعلان الجمهورية من قبل سن يات سن فى نانكين وخلع الإمبراطور بوى , ثم تنازل سن يات سن عن رئاسة الجمهورية للجنرال يوان شيكاى , ومحاولة إصلاح نظام التعليم .
- * 1916 موت الجنرال يوان شيكاى وتولى شيانج كاي شيك رئاسة الجمهورية .

الجمهورية والثورة :

الصراع يزداد حدة بين الأطراف الصينية من جهة والنفوذ الغربى من جهة أخرى , وبين هذه وتلك , إنتفاضة العشرة المزدوجة (اليوم العاشر من الشهر العاشر) لعام 1911 وضعت حدا لحكم أسرة كينق وخلع الإمبراطور وإعلان سان يات سان الجمهورية عام 1912 .

لكن السلطة المركزية للجمهورية الناشئة لم تتوصل إلى وضع حد للقوى الهامشية التى كانت تتجاذبها , العسكرية تترادى تتعاظم بإطراد فى المقاطعات الواقعة أحيانا كثيرة مباشرة تحت رحمة سادة الحرب .

فى بكين خلافت القوى الكبرى تقود أحيانا إلى السلطة وبالتوالى جماعات عسكرية سياسية متنوعة , فى الواقع لأحد يملك زمام السلطة الحقيقية .

عندئذ صار الجديد يتوقع من الجنوب , حيث أتحد الشيوعيون - الحزب الشيوعي الصينى تأسس عام 1921 - مع الوطنيين فى منظمة قوميندانق , محاولين معا الإستحواذ على عموم الصين .

لاشك أن واقع الصين من إنتشار التمرد والعصيان وإنتفاضات الحركات القومية , والشلل السياسى التام ساهم إلى حد كبير فى تحول الجمهورية مباشرة إلى الدكتاتورية , خاصة بعد تنازل سن يات سن عن رئاستها بعيد إعلانها عام 1912 للجنرال يوان شيكاى الذى لم تكن له شعبية سن يات سن ولا يجد نفس الإجماع على قيادته , كما أن قضاء الجمهورية على نظام الماندشو وإنهيار النظام الإمبراطورى , حرم الصين - المتعدد الأعراق - من آخر عوامل وحدتها , وحالما دمر الأساس الإمبراطورى لوحدة الصين فإن المجتمع الصينى الذى كان متصاعدا أخذ فى التفكك والتحلل , تاركا ذلك الباب على مصراعيه لظهور كل التناقضات التى كانت تعتمل فيه : النزاعات الانفصالية , القومية والإقليمية , برزت مع إنتشار ظاهرة سادة الحرب والتى كان يكبح من جماحها نزعة شيانج كاي شيك القيصرية , ثم التغلغل الأجنبى وهيمنته على المجتمع الصينى سواء فى شكل مباشر أو فى شكل إستغلال إقتصادى وسيطرة سياسية , هذا الوضع أفرز نقائضه فى الأفكار والحركات الثورية والتحديثية عند المثقفين والعمال فى الموانئ الصينية الكبرى , فقد هاجمت حركة 4 مايو , ذات النزعة الحضرية الغربية , بعنف كل القيم الكونفوشيوسية وتقاليده الصين القديمة بإعتبارها عفى عليها الزمن , مع أن هذه الحركة نفسها هى نتاج وعى وطنى , لكنها رأت خلاص الصين يكمن فى تبنى النزعة الحضرية الغربية نفسها ضد هيمنة الغرب .

فى هذه الحقيقة , حيث التناقض صارخا بين جزء الإزدهار النسبى تحت الهيمنة الأجنبية مثل شانقاهى , هونق كونق , كانتون , كيانجنان ... الخ فى محيط تعاسة الريف وبؤسه وفقر المدن , وحين كان الريف يشهد نكوصا كاملا ,

وكذلك المواجهة بين جنوب الصين الجمهورى الليبرالى , وشمال الصين المحكوم من جماعات عسكرية , هذه المواجهة , تحولت , مع حملة الشمال التى قادها شيانج كاي شيك , إلى حرب أهلية بين حليفى الجبهة الديمقراطية - القوميندائق والحزب الشيوعى - .

بعد وفاة سن يات سن عام 1925 , وتولى شيانج كاي شيك القيادة العسكرية للقوميندائق , قاطع الشيوعيين عام 1927 , وأعلن حظر نشاطهم , أما الحزب الشيوعى , وقد صار خارج القانون محظورا , محاربا , فقد تراجع إلى الريف .

إن جيوش القوميندائق الراجعة فى الإجهاز عليه , أجبرته على إخلاء مكانه والتمركز فى قواعد الشمال فى نهاية مسيرة طويلة وشاقة قادها ماوتس توفى عامى 1934 - 1935 .

هذه القطعية وهذه المواجهة بين القوميندائق والشيوعيين أدت إلى تصفية الحركة العمالية فى المدن والتى أغرقت فى بحر من الدماء من قبل جنرالات القوميندائق فى شانقهاى وكانتون , وهونان , ومن بكين حيث عاد شيانج كاي شيك منتصرا لم يحمل إلى الجنوب إلا مساوئ البيروقراطية .

منذئذ صار مصير الصين يمتزج مع مصير الحزب الشيوعى هذا الحزب الذى يجسد التناقضات وبصورة مزدوجة: رغم أن الحكومة الثورية تكونت فى وسط حضرى , إلا أنها عموما بسبب أخطاء ودوقما نطيقية مستشارى الحزب من الكومنتيرن - الروس - تحولت إلى حركة فلاحين , وهكذا بينق باى , قرب كانتون , ثم مارتس توفى فى هوفان إكتشفا الزخم الثورى عند فلاحى الأرياف فى نفس الوقت الذى فيه سحقت حركات التمرد - عمال وطلاب - فى المدن الكبرى , مما قاد الحزب إلى التعويض عن خسائره فى المدن بالمناضلين الريفيين , ليعتمد أكثر على الفلاحين بعد الخسائر التى منى بها فى المدن , ولتحول الثورة

من بروليتارية إلى ثورة ذات أغلبية من الفلاحين , أن ماوتس توفق مستندا إلى البنية الزراعية التقليدية الصينية , عثر على إحتياطي هائل من الجنود والمناضلين وكذلك قاعدة عملياتية هامة , فى هذا التحول تكمن أهم أسباب الخلاف الصينى الروسى .

مع ذلك , هذا الطريق , بدأ لبعض الوقت محكوما عليه بالفشل , مطرودين من قواعدهم , مطاردين , فإن الشيوعيين قد أبعادوا إلى مناطق فقيرة من شانباى - يانان - شبه معزولين , مما جعل القضاء عليهم مسألة وقت , إلا أن الغزو اليابانى للصين منحهم فرصة جديدة : من ناحية لتطبيق مبادئ حرب العصابات على نطاق واسع , وتحقيق إلتفاف واسع حولهم , ومن ناحية أخرى أدى إلى إنشغال القوميندانق عنهم , وقيام الجبهة المتحدة الثانية بين القوميندانق والشيوعيين ضد الإحتلال اليابانى .

إن الغزو اليابانى , وحركة مقاومة الإحتلال , والتي كانت تحاول منذ 1937 تحرير الصين , أديا إلى تقارب بين الشيوعيين والقوميندانق وتأسيس جبهة موحدة , لكن هذه الوحدة ضد الإحتلال لم تصمد طويلا أمام الخلافات التى ظهرت غداة الإنتصار عام 1945 , لكن وضع الشيوعيين كان مختلفا , حين إستسلم اليابانيون كان الشيوعيون يمتلكون أعدادا وفيرة من الجنود والمناضلين والخبرة القتالية أكثر بكثير مما كان لديهم فى أفضل ظروف المرحلة الثورية , كما كانوا يتمتعون بتعاطف شعبى أوسع بإعتبارهم حركة تحرير وطنية , وبعد ثلاث سنوات من حرب أهلية , بين الشيوعيين والقوميندانق , كان النصر فيها حليف الشيوعيين , وفرار الوطنيين بقيادة شيانج كاي شيك إلى تايوان ليؤسسوا "الصين الوطنية" بينما أعلن الشيوعيون المنتصرون الجمهورية الشعبية الصينية عام 1949 , حركة التحرير الوطنية تمتزج مع الثورة , والإنتصار الوطنى مع إنتصار الشيوعيين ,

وإن كان هذا فى صالح الشيوعيين أول الأمر إلا أنه أثر كثيرا على مسار الحزب بعد ذلك .

إن أول إنجاز قامت به الجمهورية الشعبية كان تلبية لمطالب قاعدتها الفلاحية : تقسيم أراضي الملاك الكبار وبداية تنفيذ الإصلاح الزراعى , ولم يكن تجميع الأراضي مطروحا عكس ما كان عليه الحال فى الثورة الروسية لسببين : أهمية القاعدة الفلاحية فى الثورة الصينية , وعراقلة تقاليد الزراعة الفردية فى الصين.

* مسار الثورة والجمهورية :

* 1916 بداية فترة سادة الحرب .

* 4 مايو 1916 مظاهرة طلابية ضد قرارات مؤتمر فرساي التى تنص على أن يترك لليابان المواقع التى إحتلها من الألمان فى الصين .

* 1921 تأسيس الحزب الشيوعى الصينى , وإعلان سن يات سن الحكومة الوطنية فى كانتون .

* 1924 إنشاء الأكاديمية العسكرية فى واهيو .

* 1925 تأسيس نقابة عموم الصين , وموت سن يات سن وإنسلاخ إضطراب ومقاطعة البضائع الأجنبية .

* 1926 شيانج كاي شيك ينظم حملة ضد الشمال , وإنتقال الحكومة إلى واهان .

* 1926 - 27 مسألة إتحاد مزارعى هونان , التى كلف ماوتس تونق بالتحقيق فيها .

* 1927 سحق ثورة شانقاهاي , وإنشاء حكومة وطنية فى نانكان , وتأسيس قاعدة شيوعية فى جينغا نقرهان .

- * 1928 كومونة كانتون أغرقت فى الدم بعد تمرد الهويفينق .
- * 1929 حملة ثانية نحو الشمال , والإستيلاء على بكين , وإعلان جمهورية سوفيتية فى جنوب جيانقس بدعم روسى .
- * 1930 فشل خط لى ليزهان بعد أن تخلت روسيا عن دعمه .
- * 1930 - 34 حملة وطنية لحصار القواعد السوفيتية فى جيانقس .
- * 1931 غزو اليابان لمنشوريا :
- * 1933 - 35 تغلغل اليابانيون فى شمال الصين .
- * 1934 بداية المسيرة الكبرى لتحطيم الحصار الذى كان يفرضه الوطنيون .
- * 1935 إجتماع زونى الذى منح لماو الأولوية السياسية ثم إلتحاق ماو بشانباى مع 80.000 من العناصر الناجية .
- * 1936 حادثة إكسيان ووقوع شيانج كاي شيك فى الأسر , والذى لم يطلق سراحه إلا بعد تعهده بتأسيس جبهة وطنية متحدة مع الشيوعيين ضد الإحتلال اليابانى .
- * 1937 شن اليابانيون هجوما شاملا , إستطاعوا خلاله الإستيلاء على كل مدن شمال الصين الكبرى , إحتلال شانقهاى ثم نانكان حيث قتل اليابانيون حوالى 500 ألف صينى .
- * 1938 تراجع الوطنيون إلى منطقة الشانقكان تحت ضغط اليابانيين الذين تمكنوا من إحتلال هانكو وكانتون , لكن الشيوعيين يتمكنون من تأسيس قواعد لهم فى مؤخرة القوات اليابانية .
- * 1940 إنشاء حكومة متعاونة مع الإحتلال اليابانى من قبل وانق جينقوى فى نانكان .
- * 1944 سلسلة من الحملات اليابانية أدت إلى الإستيلاء على هينان وجنوب الصين .

* 1945 إستسلام اليابان , منشوريا تحت الاحتلال السوفيتى , الوطنيون , مدعومين من الأمريكان , يحتلون المناطق التى تخلى عنها اليابانيون عند إنسحابهم .
* 1946 السوفييت ينسحبون من منشوريا بعد أن فككوا المصانع التى كانت بها وحملوها معهم , مهمة مارشال الأمريكى للوساطة أخرت لبعض الوقت , المواجهة بين الوطنيين والشيوعيين .

* 1947 الوطنيون , مخدوعين بتفوقهم العسكرى والدعم الأمريكى , يبدأون الهجوم على الشيوعيين بعد فشل المصالحة ووساطة مارشال , لكن النصر كان حليف الشيوعيين فى منشوريا وفى شمال الصين .

* 1948 لين بياو - الشيوعى - يستولى بقواته على كامل منشوريا .

* 1949 إنتصار هوى فتح أبواب يانقزى أمام قوات الشيوعيين , ومن ثم إستيلائهم على كل جنوب الصين .

النظام الوطنى ينخره الفساد , وتشله النزعة المحافظة , رغم تفوقه العسكرى فى البداية , إنتهى بالإنتهيار أمام الزحف الشيوعى , شيانج كاي شيك يضطر إلى الهروب إلى تايوان مؤسساً هناك جمهورية وطنية تاركا الشيوعيين سادة على كل الصين , والذين أعلنوا جمهورية الصين الشعبية فى بكين .

خلاصة :

إن المجتمع الصينى متعدد الأعراق والقوميات , كان النظام الإمبراطورى وسلطته المركزية يحافظان على وحدته , وحالما ضعفت السلطة المركزية , ثم إنهارت لأسباب داخلية وخارجية أشرنا إليها , أخذ المجتمع الصينى يتفكك ويتحلل ساقطاً فى نوع من الغوغائية مابين الحركات القومية الراغبة فى إستعادة هويتها , والحركات الإصلاحية , والنزعات العسكرتارية المتمثلة فى سادة الحرب , والأطماع السياسية والإقليمية , لتستغل أوروبا هذه الوضعية لبسط نفوذها

السياسى والإقتصادى , مما أضاف عاملا جديدا للصراع سواء من حيث الدعم الأجنبى لبعض الحركات والقيادات , أو من حيث مقاومة هذا التدخل الأجنبى وعملاته , مما زاد فى تمزق المجتمع الصينى وزاد فى تناقضاته حدة .

إن الحالة الصينية تمثل خليطا ممتزجا من حركات قومية , وحركات مقاومة وطنية للنفوذ الأجنبى , وحركات إصلاحية مع المسألة الإجتماعية المتمثلة فى كراهية الإقطاع , هذه الوضعية أفرزت نقائص , فمن ناحية المشاكل والأزمات والتمزق الداخلى والحروب الأهلية أفقدت التقاليد الصينية مصداقيتها وقدرتها على الحفاظ على وحدة الصين , والتى لم يتمكن الحزب الشيوعى من إستعادتها إلا بسيطرته المطلقة وإحلال مركزته محل مركزية الإمبراطور .

ومن ناحية أخرى السيطرة الأوربية وماترتب عنها , وماأثارته فى نفوس الصينيين من كراهية , إستبعدت إمكانية الإقتباس من الحضارة الغربية ونظمها بإعتبارها حضارة المستعمر , كما أن النظام الغربى , نظرا لوضعية التمزق الإجتماعى , بدأ غير صالح لإعادة تأسيس وحدة الصين , مما جعل الحركة الشيوعية وقبلها الأفكار الماركسية تجدد مناخا ملائما للإنتشار بين المثقفين والطلاب والعمال , خاصة بعد نجاح البلاشفة فى الإستيلاء على الحكم فى روسيا القيصرية , وذلك بإعتبار مزدوج : فهى من ناحية أيديولوجية التحرر الوطنى من الإستعمار الغربى واليابانى , كما هى من ناحية أخرى أيديولوجيا التقدم والتحديث للمجتمع الصينى .

إلا أن سحق الجنرالات الوطنيين للحركة العمالية والطلابية والحركات الحضرية عموما , ومواصلة هذا الهدف على يد شيانج كاي شيك الذى استولى على قيادة القوميندانق بعد موت سن يات سن , وإن رجح الجانب الأيديولوجى على التحرر الوطنى فى الحركة الشيوعية , إلا أنه كان من الممكن أن تكون له آثار خطيرة على الحركة الشيوعية , ليس فقط من حيث إضعافها بالقضاء على

قواعدها الحضرية , بل أيضا إمكانية القضاء عليها لصالح الحركة الوطنية , ولكن تحول الجمهورية إلى الدكتاتورية مباشرة بعد إنهيار النظام الإمبراطورى , أدى إلى الإنفصاض عنها , كما أن عامل إضافى جديد تدخل لصالح الشيوعيين متمثلا فى الغزو اليابانى , والذى أدى إلى وحدة الصينيين فى مواجهته خصوصا أكبر حركتين وهما الحركة الشيوعية وحركة القوميندائق.

هذا الغزو اليابانى أفاد الحركة الشيوعية من ناحيتين :

1- إضطرار شيانج كاي شيك والوطنيين عموما المناهضين للحركة الشيوعية, إلى مواجهة الغزو اليابانى , وبالتالي تخفيف الضغط على الشيوعيين وصرف الإنتباه - مؤقتا - عن هدف سحقهم .

2- ظهور الشيوعيين كحركة مقاومة للإحتلال , وإضطرار شيانج كاي شيك - على رأس القوميندائق - التحالف معهم وتكوين جبهة متحدة ضد اليابانيين .

إلا أن الغزو اليابانى كانت له آثاره على الحركة الشيوعية , رغم أنه قدم لها فرصة إعادة بناء نفسها , إذ أن الحركة الشيوعية نفسها إضطرت هى الأخرى - تحت ضغط الواقع - إلى تجميد المسألة الإجتماعية وتقديم العامل الوطنى على العامل الايديولوجى , وذلك لسببين :

1- الأمر الواقع : الإحتلال اليابانى مصنفا إلى النفوذ الغربى خلق وضعية جديدة لايمكن للشيوعيين تجاهلها والإنشغال بالمسألة الإجتماعية .

2- تعويض خسائر الحركة فى المدن , وفقدانها القسم الأكبر من مناضليها وقواعدها فى الحضر , وذلك بإستمالة الفلاحين .

وهذا لم يكن ممكنا إلا بالتركيز على العامل الوطنى وعدم تركه إحتكارا للوطنيين , وإعتماد الفلاحين - وليس العمال كما تذهب الماركسية والحزب الشيوعى الروسى - أداة الثورة , وهذا ليس فقط بسبب ضعف الطبقة العاملة

الصينية عددا ووعيا والذي يرجع إلى مستوى المجتمع الصينى , بل أيضا لأن الطبقة العاملة تقع عموما فى مناطق تحت سيطرة غير الشيوعيين , فى المدن والموانى , وهذا هو التعديل الذى أجراه ماوتسى تونق فى النظرية الماركسية .

وعليه يمكن ملاحظة المراحل التالية فيما عرف بالثورة الصينية - الماوية - وتأسيس الجمهورية الصينية الشعبية :

1- مرحلة أيديولوجية تهدف إلى تغيير بنية المجتمع الصينى , هذه المرحلة تركزت فيها الحركة فى المدن خاصة بين المثقفين وعمال الموانى , لكنها كانت محدودة القوة ضيقة الانتشار نسبيا , ليس فقط بسبب قلة العدد ومستوى الوعى , ووقوع هذه المدن والموانى تحت سيطرة المناهضين للشيوعية أو تحت النفوذ الأجنبى , بل أيضا بسبب تمزق المجتمع الصينى وتأثير العامل القومى الذى جعل أحيانا الأولوية للمسألة القومية على حساب المسألة الإجتماعية .

2- مرحلة التحرر الوطنى : حيث حدث اللجوء إلى الفلاحين وصغار ملاك الأراضى لتعويض النقص الحاد فى المناضلين تحت شعار : حرية الصين وطرد المحتل , وحتى لا يحتكر الوطنيون حركة التحرر الوطنى , وهذا وإن حقق إلتفافا واسعا إلا أنه أدى إلى ضعف أيديولوجى خطير :

أ- صيرورة الأيديولوجيا الماركسية شعار سياسى لحركة تحرر وطنى أكثر منها ثورة إجتماعية .

ب- إن المنطوقين تحت هذا الشعار ليسوا بالضرورة شيوعيين أيديولوجيا , بل أحيانا لدوافع وطنية , مما أدى إلى ضعف الحركة أيديولوجيا حين أرادت العودة إلى الطرح الأيديولوجى , والإنشغال بالمسألة الإجتماعية , ولم يعوض هذا الضعف إلا بسلطة مركزية مطلقة للحزب الشيوعى غداة الإنتصار .

3- مرحلة الإستيلاء على الحكم عبر حرب أهلية ضد "الوطنيين" مما جعل الثورة الصينية تواجه أزمة كل ثورة تفرض من أعلى كنظام حكم سياسى , أى ضعف فيه يقود إلى بروز تناقضات ليس أقلها مسألة القوميات ..
هذه التناقضات بدأت فى الظهور الآن من خلال محاولات النظام إصلاح نفسه , أليس عندئذ من المحتمل أن تواجه الصين مصير الإتحاد السوفيتى ؟

المراجع ...

فيما يخص الأحداث والتواريخ أنظر :

- 1- موسوعة لاروس ص 520 - 521 .
- 2- أطلس التاريخى ص 236 - 237 .

موقف (7) نقد الحقوق الطبيعية

نقد الحقوق الطبيعية

يذهب أغلب الفلاسفة , خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ومن تبعهما فى الزمن المعاصر , وفيما يعرف بمدرسة الحقوق الطبيعية إلى أن الإنسان له حقوق طبيعية ترتبط بشخصه وطبيعته .

هذه الحقوق ليست - ولا يمكن أن تكون - منحة من أحد , غير مكتسبة , ولهذا ليس من الممكن المساس بها , فهى نتاج طبيعة الإنسان وعلاقاته بعضه ببعض , مستقلة عن أى إرادة أو إتفاق أو تشريع (1) , إنها إذن ليست نتاج تاريخى إجتماعى بل هى معطى طبيعى , ومعنى ذلك أنها غير قابلة للتطور ولا التغيير , لا الزيادة ولا النقصان , إنها معطاة مرة واحدة وللأبد !

لكن إعتبارات عدة وجدية قادنا إليها البحث والدرس تجعلنا لانقبل هذا المذهب رغم إقرارنا مبدئيا بحسن نواياه نظرا , أو أخذا فى الإعتبار , الظروف التاريخية الإجتماعية نفسها التى ظهر فيها والتى ليست - مع ذلك - من الطبيعة فى شىء , إن النوايا الحسنة الباعثة عليه لاتخفى دوافعه السياسية والأيدولوجية .

بالطبع حين نشك فى أن الحقوق الطبيعية لاي معنى أننا ضد حقوق الإنسان , وليس لنا أن نكون كذلك , لأنها ببساطة حقوقنا أيضا .

ولكن ما نخشاه أن تغيب هذه الحقوق , عندما تؤسس على مبدأ غيبى "الطبيعة" قابلة لتفسيرات وتأويلات عدة , وعندما تسحب من الإنسان لتغرى إلى ما هو خارج الإنسان , أو ما يجب على الإنسان السير وفقه دون وعى ولا إرادة , مما يؤدى فى نهاية المطاف إلى إلغاء ونفى مسئولية الإنسان على مصيره ومعاشه ولم لا يصير مبررا لعوده وسلبته .

صحيح أن الثورة ضد الكنيسة , وضد السلطان المطلق المقدس للملوك حليف الكنيسة , أدى إلى البحث عن مصدر يسند شريعة حقوق الإنسان ,

فاستبدل اللاهوت بالطبيعة , لكن الطبيعة هى أيضا مبدأ غيبى , مما يعنى أن الحق
الطبيعى يعكس تقديس الطبيعة .

إن مذهب الحقوق الطبيعية يقوم فى أن هذه الحقوق معطى طبيعى , غير
قابلة للتغيير أو المساس بها , باعتبارها ترتبط بطبيعة الإنسان . ولكن واقعيا عبثا
نبحث عنها فى الممارسة , مما يعنى أنه بالإمكان تعطيل هذه الحقوق .

فإذا كان بالإمكان ذلك فكيف تكون طبيعة ؟ وما جدوى حقوق تدعى
طبيعة يمكن تعطيلها ؟ مما يقودنا إلى السؤال : هل ثمة حقوق طبيعية ؟ هل ثمة
طبيعة إنسانية ؟

عندما نحاول معرفة الطبيعة الإنسانية هذه لانجد إلا إختلاف وجهات نظر
متناقضة , مايدفعنا إلى التساؤل بجديّة هل ثمة طبيعة إنسانية ؟ ألا يعنى الإختلاف
أنه ليست ثمة طبيعة إنسانية وإلا ماحدث هذا التناقض الصارخ فى إدراكها , إن
الفلاسفة وأتباعهم لايتفقون إلا على أن هناك طبيعة إنسانية يختلفون كلية فى
تحديدها .

كلنا يعرف أن المدرسة التى أبرزها روسو تذهب إلى أن الطبيعة حالة خيرة
فاضلة وعادلة , وأما الفساد والشر والظلم ... فمصدرها التحول من هذه الحياة
الطبيعية إلى الحياة المدنية , الإجتماع عندئذ هو مصدر فساد الطبيعة .

لكن هذا رأى دحضه سهلا وتهافته واضحا , أولا لأن هذا الوصف
للحالة الطبيعية , إن سلمنا به , لا يصدق إلا على حالة التفرد , ذلك لأن
الإجتماع مصدر الشر , فالتفرد عندئذ مصدر الخير , ولكن التفرد مستحيل ,
إبتداء من حاجة التزاوج ومن تم التناسل , غير أن هذه الطبيعة - المقصودة هنا -
لا يمتاز بها الإنسان عن غيره , بل يشاركه فيها الحيوان , وبالتالى هذه الطبيعة
ليست إنسانية بل هى حيوانية ولهذا فإننا لانعنى بالطبيعة الإنسانية هذه الحاجات

الفيزيكية , إننا نبحث عن الطبيعة التى تمتاز بخصائص يمكن أن تجعل صفة إنسانية ذات معنى ومصادقية .

غير ذلك فإننا نتحدث عن طبيعة إنسانية حيث لا يوجد إلا طبيعة محضة فقط . عندئذ التفرد ليس طبيعة إنسانية بل طبيعة فقط لا يلبث الإنسان أن يتجاوزها , والإنسانية تبدأ بالضبط عند الخروج من الطبيعة , الانفصال عن الطبيعة لتأسيس الإنسان .

وثانيا : إذا أضفنا أن مفاهيم الخير والشر والعدل والظلم ليس لها معنى فى حالة التفرد , ماهو الخير للمتفرد أو الشر أو العدل أو الظلم ؟ إن المعايير التى تحكم سلوك المتفرد فى حالة التفرد هى النفع والضرر فقط , أما الخير والشر ... فلاوجود لها إلا فى حالة الانفصال عن الطبيعة , والتحول إلى الحياة المدنية أو الإجتماعية عندئذ فقط يكون وصف الحالة الطبيعية بالخيرية والفضيلة والعدل لا محل له لأنها لا تنطبق عليها , ذلك لأنها مفاهيم إجتماعية تطبق على حالة ما قبل الإجتماعية .

روسو نفسه صريح فى مناقضة فكرته الأساسية حين يعلن فى كتابه "اميل" قائلا : أيها الانسان لا تبحث عن صانع الشر : إنه أنت . لا يوجد شر غير ماتصنعه أنت أو تتكبدته (2) .

الخير إذن ليس معطى طبيعى , ولا الشر أيضا , ليس ثمة شر مطلق كما ليس ثمة خير مطلق , فى الطبيعة تسود حالة السواء , الطبيعة أخلاقيا محايدة , عبثا نبحث فيها عن "حالة خيرة" أو حالة شريرة , الإنسان هو الذى أدخل الخير والشر .. أنه المسئول . وهو أيضا الذى أدخل النظام والقانون والمعيار السياسى والأخلاقى ليمنع الشر ويشجع الخير , وليحتكم إليه بدلا من الإحتكام إلى القوة هذا الإدخال ليس بالتأكيد ممكنا فى حالة التفرد , فى حالة الطبيعة , أنه يستلزم شرطا أوليا : الإجتماع .

إن الإجتماع , وأى إجتماع , يبرز ظاهرتين : العنف والقوة ومحاولة الحد منها أو التنظيم .

هل تتصور لقاء فردين كيف يكون فى حالة الطبيعة ؟ وما الذى يمنع أحدهما أن يسلب الآخر ؟ أحدهما أن يقتل الآخر ؟ أو يزيحه عن طريقه ؟ كلاهما يرى فى الآخر عدوا خطرا تماما كما يلتقى مع حيوان مفترس , أيهما الظالم , أيهما الشرير , أيهما الخير ؟ أليس لكل منهما نفس "الحق" فى القضاء على ما يهدده ؟ إن كل فرد فى هذه الحالة تهدد حياة الآخر . الإنسان ذئب للإنسان كما يذهب هوبز , الحالة الطبيعية ليست خيرة ليست فاضلة .

فى حالة الطبيعة , عند روسو كما عند هوبز , الإنسان مزودا بملكات بشهوات بعواطف أولية , تهيمن عليه رغبة قوية لا محدودة , إنه معذب بفكرة الموت عنفا على يد الآخرين , إن هذه الملكات والشهوات والعواطف والرغبات لا ضرر منها فى حالة التفرد , فهى تخدم بقاء الإنسان حيا لا يحدّها إلا الضرر ولا يستميلها إلا النفع . وهذا ما جعل روسو يصف حالة الطبيعة هذه بالخيرية , ولكن إذا ما التقى إنسان بإنسان فما الذى يلزم هذا بالحد من شهواته من رغباته حتى لا يصطدما وألا يكون ثمة غالب ومغلوب ؟

إن هوبز صريح فيما يذهب إليه : الحالة الطبيعية تعادل حالة حرب دائمة , إقتال متواصل , لا يوجد بالنسبة لأى إنسان أى وسيلة لضمان نفسه وحياته , مهما كان عاقلا , إلا أن يأخذ المبادرة , أى أن يكون سيّدا - بواسطة العنف والمكر - على الجميع , حتى يدرك أن لأحد أقوى منه يمكن أن يهدد حياته , وفى الرعب الذى يتبدى له فى عيون الآخرين يقتنع الإنسان بقوته .. الإنسان ذئب للإنسان , حالة لا وسط فيها بين غالب أو مغلوب .

إن الذين يصدم حساسيتهم هذا القول يجب ألا يروا فيه حكما قيميا , لأن حالة الطبيعة تتملص من أى تقييم أخلاقى , إن الطبيعة بريئة كما الأطفال

والحيوانات , عندئذ الحكم القيمي على "الحالة الطبيعية" مستحيل إستحالة الحكم القيمي على الكوارث والبراكين .

فى الحالة الطبيعية "الحق الطبيعى" للفرد لا يكون إلا على قدر قوته , هذه الوضعية تقود إلى رغبة دائمة , بدون هدنة للإستحواذ على السلطان بعد السلطان, رغبة لاتتوقف إلا بالموت , هروب دائم أمام تهديد متواصل .

إن الطبيعة , منظورا إليها مطلقا - كما يذهب اسينوزا - لها الحق المطلق على كل ماهو فى إستطاعتها , أى أن حق الطبيعة يمتد على كل قدر إمتداد قوتها, والذي يعنى أن لكل فرد حق مطلق على كل ماهو فى إستطاعته , عندئذ أليست حرب الجميع ضد الجميع هى التناج المنطقى ؟

هل وراء هذه الحرب الشاملة مايسميه هيجل مكر العقل : أن يدع العقل العواطف والنزوات والأهواء والرغبات تعمل مكانه حتى يتكبد - الأفراد - الخسائر والأضرار , مكر العقل هذا يعنى أن الفرد يجهل دوافع فعله وأهدافه , إنه محدد بمجرى التاريخ - تبدى العقل فى الزمان - يعمل يتصرف يتعب يشقى مخدوعا لأن كل آلامه ومتاعبه ومشاقه لاتجدى مما سيكون رغما عنه .

أى حقوق فى مثل هذه الحالة ؟ أليس الحق ونقيضه يتساويان ؟ الظلم و العسف والجور والمجازر تخدم نفس الوظيفة إنها أداة مكر العقل تماما كالعدل والمساواة

أم أن وراء هذه الحرب إرادة الحياة - كما يذهب شوبنهاور - نحن نريد الحياة , هذه الإرادة هى التى تحكم سلوكنا الطبيعى أو هى المبدأ الطبيعى الأول والمعيار الأساسى , لكن إرادة الحياة فى الحالة الطبيعية , ذلك الإندفاع الأعمى بلا غاية نحو الحياة يقود إلى نقيضه : إنه أيضا إرادة الموت إن حياتى تعنى أن يموت الآخر, ذلك لأننى لأستطيع الإطمئنان إلى أنه لن يمس حياتى ولن يهددها إلا إذا كان مميتا .

إن إرادة الحياة تجعل كل إنسان يرغب ما يبدو له "خيرا" ويتعد عما يبدو له شرا أو ضارا , وأسوأ الشرور حين نقارنها يكون "الموت" , من هنا فإن الأساس الأول للحق الطبيعي هو أن كل إنسان يريد حفظ حياته بقدر ما تمكنه قوته من ذلك : إنه حق القوة , وعلى قدر القوة تكون الحقوق إن جاز الحديث عن حقوق , إنها الداروينية الاجتماعية .

لكن هذه الحالة الطبيعية ما كان لها أن تستمر , ذلك لأن الإنسان فيها ممزقا بين : رغبة في السيطرة والسيادة لأنه ليس له غير ذلك للبقاء حيا , والرعب من الموت الناتج عن الشعور بأن القوة الجسدية مهما كانت ليست أبدا كافية , وإن صاحبها يمكن بدوره أن يقع فريسة مكر ودهاء آخر , فريسة من هو أقوى منه . عندئذ حب الإنسان للبقاء أو إرادة الحياة كما يقول شوبنهاور أو الحالة الذئبية كما عند هوبز أدت إلى ضرورة وضع حد للحالة الطبيعية : طالما الناس يعيشون بدون سلطان يلزمهم الطاعة فإنهم يكونون في حالة حرب دائمة , حرب الجميع ضد الجميع , لكن الخوف من الموت أدى إلى عقلنة الإنسان , بفضلته يعي الإنسان حدوده الطبيعية (حدود قوته) , وأن حياته تستلزم حياة الآخر وليس موته , ومن ثم ضرورة القطيعة مع الحالة الطبيعية المهددة , من الخوف من الموت يبدأ التاريخ باعتباره قطيعة مع الطبيعة وتأسيس السياسة .

هكذا نتبين أن مفهوم الحالة الطبيعية مفهوم غامض متناقض , فهو عند البعض خير وفضيلة , وعند البعض الآخر شر وفساد , فما الذي يجعلنا نأخذ بأى منهما , إن طبيعة الإنسان كإنسان - وليس كوجود طبيعي - ليست واقعا ثابتا يمكنه أن يخدمنا كقاعدة للحقوق , وإذا كان مونتسكيو يتحدث في بداية كتابه روح القوانين , عن قوانين طبيعية ثابتة ناتجة عن العلاقات التي يقيمها الناس بينهم , إلا أنه ينسى أن هذه القوانين متغيرة غير ثابتة , أضف إلى ذلك أن الإنسان القوى لا يشعر بهذه العلاقات بنفس الطريقة التي يشعر بها الإنسان الضعيف (3) .

وليس لها نفس التأثير عليهما , كما أن هذه العلاقات فى أوضاع معينة ليست إلا نتاج تسلط الأقوياء , وفى أوضاع أخرى محاولة الحد من هذا التسلط , وفى الحالتين لازالت القوة أساس العلاقات .

صحيح لأحد يمكنه التخلي عن الدفاع عن نفسه لدرجة يمتنع معها عن كونه إنسانا (4) فحالة الغلبة التى تخيل إنسانا إلى مادون الإنسان ليست دائمة , هذا الخوف هو الذى يقود إلى العقلنة , أليس العقل هو ضبط سلوكنا وأهوائنا وشهواتنا إن نأخذ الغير فى الاعتبار ؟ الحل العقلانى يحدث قطيعة مع الحالة الطبيعية ليؤسس الحالة المدنية بفضل عقد يوحد الناس ويخضعهم للسلطان أو السيد, الدولة السلطان يحل محل الخوف من الموت الذى يوحد الناس رغم تفرقهم لأنهم يروا فى الموت العدو المشترك .

لكن لنحذر أن القطيعة مع الحالة الطبيعية لاتقود ضرورة إلى الديمقراطية بنشوء الحالة المدنية , وإن كانت لاتقود ضرورة أيضا إلى الطغيان وضياح الحرية كما يتصور روسو , إن مايمكن قوله حتى الآن أن القطيعة تقود إلى "نظام" إلى حالة مدنية , هذه الحالة قد تكون شيئا آخر غير الديمقراطية , إذ من الممكن أن يحل طغيان فرد محل طغيان الطبيعة , لكن هذا يعنى أن القطيعة مع الطبيعة ليست تامة وليست بعد ناجحة , وأن الحالة المدنية لم تتأسس بعد تماما , لكن المسألة خرجت من الطبيعة إلى يد الإنسان .

إن خطأ هوبز ومدرسته , فى نظرى , ليست فى القول بأن الحالة المدنية هى نتاج قطيعة مع الحالة الطبيعية , دافعها الخوف الدائم والإقتال , بل إعتقاده أن الطغيان هو البديل الوحيد عن الحالة الطبيعية , فهو لايعتقد فى أن مجلسا ديمقراطيا يمكنه أن يحترم الديمقراطية وأن يمثل الشعب حق التمثيل (5) مع أنه فى كل ديمقراطية حق السيادة يكون لمجلس والذى يمثل الكيان كله , إلا أنه من وجهة نظر هوبز , هناك دائما شخص واحد أو عدد قليل من الأعضاء هم الذين يستخدمون

هذا الحق .. لينتهى إلى أن أى ديمقراطية ليست فى الواقع إلا أرستقراطية , المسألة بالنسبة له ليست شرعية السلطان , فالسلطان فوق كل عقد لا يناقش , إنه المصدر الوحيد لما هو عدل أو ظلم , وإنما المسألة شرعية الطاعة وشروطها .

هذا المذهب ليس من الممكن التسليم به إلا إذا سلمنا بأن البديل الوحيد عن الحالة الطبيعية هو حالة مدنية مؤسسة على الحكم المطلق وليس من خيار آخر , وإن هذه الحالة المدنية لا يمكن تجاوزها كما تم تجاوز الحالة الطبيعية , وإنه ليس ثمة إلا شكل واحد للديمقراطية ينبع عن تفويض مطلق غير قابل للمراجعة , فإذا لم نسلم بكل هذا سقطت دعاوى هوبز وأتباعه : إذا تجاوز الإنسان الحالة الطبيعية فلم لا يكون بإمكانه تجاوز الحالة المدنية القائمة على الحكم المطلق ؟

هل نأكل ؟ هل نشرب ؟ هل نلبس ؟ هل نسكن ؟ هل نتنقل ؟ هل نتعلم ؟ بإختصار هل نحيا دون غرق جباهنا وتعب أجسامنا ؟ فهل تكون لنا حقوق - معطى طبيعى - دون نضال وكفاح وتضحية , حقوق منحة من الطبيعة إن لم تكن منحة إلهية دون تأسيس نظام سياسى إجتماعى تكون لنا فيه حقوقا مضمونة ودون الحرص الدائم واليقظة الدائمة حتى لا تسلب هذه الحقوق منا ولا تشوه أو تجمد وتعطل ؟

هل خرجنا من طغيان الحالة الطبيعية لنخضع لطغيان حكم مطلق ؟ إن الأمر يرجع إلينا , يرجع إلينا أن نعرف كما يقول باسكال "إن قوة الملوك من ضعف الرعية" إن شرعية السلطان لا ترجع إلى أنها بديل عن حالة طبيعية يخوفوننا بالسقوط فيها ولكن ترجع إلى قبولنا , وإذا قبلنا فإن لنا أيضا أن لانقبل حين ننظر أماننا وليس إلى خلفنا .

إن حقوق الإنسان لا تكون كذلك إلا فى نظام سياسى إجتماعى وبقدر مشاركة ومساهمة الإنسان تكون حقوقه . إن حقوق الإنسان إنعكاس للنظام السياسى والإجتماعى الذى يؤسسه ويعيش فيه , مما يعنى أن كل نضال من أجل

الحقوق لا يمكن أن يجدى مالم يمر عبر النضال من أجل تأسيس نضال يمكن فيه أن تكون الحقوق حقوقا .

ألا يشهد على قولنا هذا تطور الاعتراف بهذه الحقوق فى كل مرحلة وفقا للنظام السياسى الاجتماعى الذى أسسه الإنسان ؟ ألا يعنى القول بأن الحقوق الطبيعية فى هذه المرحلة التاريخية بالذات محاولة تجميد وتثبيت حقوق معينة ومنعها من التطور والإكمال ؟ لأنها بكل بساطة تتناسب ومصالح الطبقة التى قادت الثورة على الكنيسة والإقطاع والحق المقدس فى الحكم , ولكن ألا يجعل منها هذا حقوق طبقة أكثر منها حقوق الإنسان ؟

إن القول بأن الحقوق نتاج طبيعى , معطى طبيعى , يعنى أنها مستقلة عن أى تشريع وضعى , بل يعنى أيضا غياب أى تشريع , فهى لاتستمد من أى تشريع وضعى , بل التشريع الوضعى مستمد منها , ألا نجد أنفسنا فى نفس الوضعية حين تعزى لمصدر لاهوتى , وإن إستبدال اللاهوت بالطبيعة لا يغير شيئا .

ومعنى ذلك لا يوجد خير ولا شر , وبالتالي سيكون الحق الطبيعى القوة , لأن غياب التشريع يعنى سيادة القوة , وهذا بالضبط ماتعرف به بعض المذاهب الحق الطبيعى (6) وبالتالي يصير كل ممكن مباح , ولكن ممكن بالنسبة لمن ؟ ومباح لمن ؟ للقوة .

فإذا أخذنا فى الاعتبار أين توجد القوة - تاريخيا - والمتمثلة فى القوة الإقتصادية , أدركنا أن هذا المذهب يقود ضرورة - وقاد فعلا - إلى مبدأ دعه يعمل دعه يمر وإذا تجاوزنا الأثر التاريخى فى ظهور هذا المبدأ , فإن الحقوق عندئذ تنأسس على القوة الإقتصادية وليس على الطبيعة كما يزعم , إن مفهوم الحقوق يختلط تماما مع نتائج مجرى التاريخ , مع علاقات القوة (7) لكن هذا يعنى تأسيس الحقوق على "السوق" على النفعية الكامنة فى المصالح وليس على الفضيلة .

فهل نتصور مجتمعاً يقوم على القوة فى أى مظهر كانت ؟ أليس عندئذ غابة ذئاب ؟ ألا تصبح القوة هى الحق ؟ وما حاجتنا إلى التصور ؟ يكفى أن نعيش "السوق" عن قرب : "لست مسروراً أن أرى وحشية البرابرة ، ولكن منددين بأخطائهم نعمى عن رؤية أخطائنا .. أعتقد - يقول مونتين - أن ثمة بربرية أكثر أن نأكل الإنسان حياً من أن نأكله ميتاً أى نشويه أو تنهشه الكلاب وتقطعه أشلاء وهذا ما لم نقرأ عنه أو نسمع أننا نراه ليس بين الأعداء ولكن بين الجيران والمواطنين " (8) .

كيف يمكن إذن الحديث عن حقوق ؟ إن المذهب الطبيعى ينتهى إلى نتيجة هى عكس مايريد - إذا افترضنا حسن النية - إنه يدافع عن حقوق الإنسان فينتهى إلى تأسيس حق القوة !

هذه القوة بالطبع غير خاضعة للتقييم الأخلاقى - خير أو شر - إذ أنها ماوراء الخير والشر - نيتشه - ذلك لأن التقييم الأخلاقى إن لجأنا إليه يجعل المعايير الأخلاقية فوق القوة ، الإرادى فوق اللاإرادى ، الإنسان فوق الطبيعة ، الحق التشريعى فوق الحق الطبيعى ، النفع العام فوق السوق !

يمكننا واقعياً ملاحظة أن الإنسان يولد فى مرتبة أدنى من الحيوان من حيث أنه أشد تبعية وأكثر اعتماداً على غيره ، حياته تتوقف كلية على أبويه ، على الغير ، إن الإنسان يولد لاشئ وفى هذا يتفق كانت و روسو ، ولكنه يملك فضيلة التقدم وكما يقول فيخته "الحيوان هو هو" .. الإنسان فقط هو ما يجب أن يكون (9) ، إن تحديد الإنسان ، ماهيته ، ليست تابعة من ماضيه أو من طبيعة مدعاة ، بل تابعة من المستقبل مما سيكونه ، الإنسان يتجاوز التبعية ويتخطى الاعتماد على الغير ليستقل ويتحرر ، لا يولد الإنسان حراً ولكنه يتحرر إنه يستخلص من نفسه كل ما يتجاوز النظام الميكانيكى لوجوده الحيوانى (10) الحرية تتغلب على الطبيعة ، طبيعة الإنسان إذن - إن صح القول - جذرياً تاريخية ، إن الصفة التى يراها روسو

خصوصية جدا , والتي تميز الإنسان عن الحيوان والتي وفق رأيه لا يوجد إعتراض عليها هي القدرة على الإكتمال أو الصيرورة كاملا (11) ولن نشير إلى أن هذا القول يناقض مذهب إليه روسو نفسه فى مفهومه عن الحالة الطبيعية , فما يهمنا هو أن الصيرورة كاملا تؤدي إلى تجاوز الوجود الطبيعى نحو الوجود الإجتماعى , مما يعنى عكس مذهب إليه روسو: الوجود الإجتماعى أسمى وأرقى من الوجود الطبيعى .

لكن هذا الوجود الإجتماعى ليس مجرد تجمع أفراد - كما يحدث بالغريزة حتى بين الذئاب - إنه تنظيم , تقنين إرادى إتفاقي - عن إتفاق - ذلك لأن الذئاب فى الحالة الطبيعية مهما تضررت جوعا لاتفترس بعضها , بينما يمكن للإنسان أن يفعل هذا , الخوف من هذه الإمكانية هو ماقاد إلى ظهور الحق أو القانون والذى كما يراه فيخته أساسا نتاج فعل حر فضيلته فرض آلية لاتوجد فى أى مكان من الطبيعة (12) يجب إذن أن يصدر عن مساهمة كل فرد فيه بالتساوى , وغير ذلك يعنى السقوط , يعنى التراجع والذى يمثله نظام الطغيان , إن نظام الطغيان الذى يراه هوبز البديل الوحيد للحالة الطبيعية ليس إلا محاولة فاشلة لتجاوز الطبيعة .

لننظر جيدا , أليس مجاهدة الإنسان تكون دائما لتجاوز الطبيعى "الحياة الطبيعية" نحو الإنسانية ؟ أليست الإنسانية إنجاز تاريخى إجتماعى يتكامل نحو الحضارة , نحو المدنية , نحو أنسنة الحياة ؟ الإنسانية أماننا وليست خلفنا , إنجاز وليست معطى طبيعى , عندئذ لانجد إختلافا فقط فى مفهوم الحقوق بل نجد أيضا تيارين متناقضين تماما : ذلك الذى يرى الإنسان خلفنا - الممجد الطيب - وذاك الذى يرى الإنسان أماناً علينا تحقيقه , إنها الرجعية والتقدمية يتصارعان .

إن أنسنة الحياة تكون بالضرورة عبر التشريع الإرادى والتنظيم الواعى , والمشاركة الأوسع , واليقضة الأخلاقية , ولهذا تكون الديمقراطية هى المطلب

الأساسى فى حقوق الإنسان إذ أن الحياة الإنسانية حقا هى ترويض للقوة الطبيعية, وتحويلها إلى فائدة عامة .

إن المرجعية إلى الطبيعة , والقول بالحقوق الطبيعية له دائما معنى ايدىولوجى: إنها تخفى مساهمات الإنسان ومسئولته - سلبا أو إيجابا - لتؤكد أن الأشياء - ومن بينها الحقوق - معطى من الطبيعة .

سلبا : إذا كانت الأشياء معطاة من الطبيعة من جدوى النضال والكفاح والتضحية والمعاناة .. أليست جهدا عابثا ؟ الشمس تشع بطبيعتها .. والحقوق مكفولة بطبيعة الإنسان , وسيكون على هذا النحو صادقا ماذهب إليه قوستاف لويون عن الثورة الفرنسية : لقد كان ممكنا لفرنسا أن تصل ماوصلت إليه بريطانيا - من حياة ديمقراطية - دون دماء وخراب (13) إنها إذن عبث , ولكن يبقى أن يبرهن على أن ماوصلت إليه بريطانيا ليس للثورة الفرنسية فيه دخل , إننا لم نر فى الواقع حقوقا تشع فى مجتمع كالشمس دون وقود من ضحايا وآلام وكفاح , ودون تحقيق نظام سياسى اجتماعى كافل لهذه الحقوق ومؤسساتها .

إيجابا : إن المرجعية إلى الطبيعة يمكن أن يتخذ إتجاها معاكسا للمقصود : الطبيعة ليست فقط حقوق , بل أيضا حروب ومجاعات وكوارث , أمراض , ظلم, ألا يصير الظلم والفقر والعبودية أيضا مسألة طبيعية كالكوارث والمجاعات والأمراض ؟ ألم تكن الملكية نتاجا طبيعيا فى يوم من الأيام ؟ ألم يذهب فلاسفة جديون ومحترمون جدا وبكل راحة ضمير إلى أن العبودية فى طبيعة العبيد كما ذهب أرسطو ؟

إن الطبيعة مأوى كل المتناقضات , لكنها متناقضات فقط بالنسبة للإنسان , مما يعنى أن الحياة الإنسانية حقا ليست تسليم الأمر للطبيعة , بل تجاوزها وأنستها.

إن القول بالحقوق الطبيعية يقوم على معنى ثلاثى لكلمة طبيعة :

1- الطبيعة تعنى الكون كله بدون إستثناء .

2- إنها تعنى السوى أو الإعتيادى بالتعارض مع الإنحراف والوحشية .

3- وتعنى التلقائية واللاوعى بالتعارض مع ماهو إرادى وواعى (14) .

فإذا كانت الطبيعة كما أشرنا تعنى الكون كله بدون إستثناء معنى ذلك أنها تشمل الإنسان أيضا , عندئذ لا يتمتع الإنسان بالحقوق الطبيعية فقط بل يتكبد أيضا ظواهر الطبيعة الأخرى : الفقر .. المرض .. الكوارث , الظلم .. هذه الأخرى هى أيضا نتاج الطبيعة , ولم لا ترتبط أيضا حسب هذا المذهب بطبيعة الإنسان ؟ ألم يذهب مالتوس إلى أن الفقر سببه تكاثر الإنسان ؟ وكما أن الحقوق نتاج طبيعى ضد الحقوق نتاج طبيعى أيضا أليس فى هذا موقف تبرى صريح ؟

ألا يقود هذا إلى عالم مانوى تتناقض فيه الحقوق مع أضدادها , حق الحياة يتوافق بصعوبة مع حرية الإجهاض , حق الزواج يتناقض مع حق الطلاق , حق العمل للمرأة أو للأب يتناقض مع حق الطفل فى التربية والرعاية , الثروة تتناقض مع الأملاق العمل مع الملكية , العام مع الخاص .. مما يرتب - لو ترك الأمر للطبيعة - الصراع الأبدى , الإنسان ذئب للإنسان كما أعلن هوبز ذات يوم , إن الحقوق خيار إجتماعى سياسى يتحدد إراديا وليس معطى طبيعى .

إن الطبيعة عالم نقائص يتكبتها الإنسان عبر صراع رهيب إن لم يحدد خياراته ويؤسس نظامه .

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الطبيعة تعنى التلقائية واللاوعى بالتعارض مع ماهو إرادى وواعى , فإن سيادة الطبيعة تعنى أن الإنسان مسلوب الإرادة والوعى فريسة قوى الطبيعة , لكن الإنسان هو بالضبط التعارض مع الطبيعة , هو ماهو إرادى وواعى , لأننا فى الواقع المعاش التاريخى لم نر عدلا يقوم تلقائيا , وحرية تمارس لاواعية ولا مؤسسات تزهر كالنبت الشيطانى وإن إنتظرنا فلربما سوف يطول الإنتظار !

ثم ماهو سوى ؟ ماهو إعتيادى ؟ والذى يكون نقيض الإنحراف والوحشية؟
وماهو الإنحراف ؟ وماهى الوحشية ؟

فى مستوى معين يمكن إلى حد كبير الإتفاق بسهولة على السوى
والإعتيادى وعلى الإنحراف والوحشية , مثلا أننا نسلم جميعا وبدون عناء بأن
تعذيب إنسان لإنسان إنحراف ووحشية , إنحراف عما هو سوى "طبيعى" فى
علاقتهما , وقتل إنسان ووحشية , والخداع والغش والسرقة .. يمكن أن نسلم بأنها
إنحراف .

ولكن حالا نكتشف أن ثمن سهولة إتفاقنا هو تجريد هذه المفاهيم وحالما
نغادر هذا المستوى العام والمجرد (مستوى الكليات) ونقترب من الواقع المعاش ,
فإننا ندخل فى نطاق مايصعب -- إن لم يستحيل -- الإتفاق فيه , فالقتل يمكن أن
يؤدى إلى تشريف القاتل وتوسيمه عندما يكون دفاعا عن الوطن أو عن الشرف ,
ويكون إنحرافا ووحشية عندما يترتب عن عدوان , والسرقة المتفق على أنها
إنحراف فى المستوى المجرد , تستلزم فى الواقع - ليوصف سلوك ما بأنه سرقة -
الإتفاق أولا على شرعية ملكية المسروق , وثانيا الإتفاق المسبق على الطريقة
الشرعية لإنتقال ملكية الأشياء , حتى يمكن على ضوء ذلك الحكم على طريقة ما
بأنها إنحراف أو غير إنحراف .

عندئذ نجد أنفسنا متورطين فى "بجال النسبى" بجال النظام الإجتماعى
السياسى , فداخل الحدود - كما يقول باسكال - يكون القتل جريمة ,
والقصاص الشخصى إنحرافا , وخارج الحدود يكون بطولة ومجدا , فما هو سوى
"طبيعى" هنا ليس هو كذلك هناك , والعكس صحيح , مالىذى يفصل بين
الإنحراف والوحشية وبين السوى والطبيعى ؟ إنها حدود النظام السياسى
الإجتماعى , مما يستدعى على كل حال تحديد ماهو الدفاع وماهو العدوان ؟
وماهى الملكية ؟ وماهى الطرق الشرعية لإنتقالها ؟

إننا حالما نخرج عن إطار الكليات نفقد الإتفاق , وهذا يعنى الرجوع إلى النظام السياسى الإجتماعى والإقتصادى والثقافى فى تقدير ماهو سوى "طبيعى" وماهو غير طبيعى أو غير سوى , عندئذ نجد أن السوى والإنحراف ليست معطيات طبيعية بل هى مفاهيم نتاج إجتماعى وليست نتاج طبيعى .

للإنسان حاجات فيزيقية : يأكل يشرب يلبس , يتزواج ... إذا لم يشبعها يموت , إنها ترتبط بحياته أو هى شروط حياته , لكن نفس الملاحظة يمكن أن تصدق على الحيوان أيضا : الحيوان أيضا يأكل يشرب يتزواج وغير ذلك يكون الموت فرادى أو نوعا , لكن إقرار هذه الحاجات لايتعدى إقرار واقع ولايرتبط بالطبيعة الإنسانية خصوصا , كما أنها لاتفرز آليا أسلوب تنظيمها وإشباعها طبيعيا , بل على العكس فى الحالة الطبيعية هى مصدر نزاع وإقتتال , وهى كذلك ما لم تنظم , مما يعنى أن التنظيم تدخل إنسانى فيما هو طبيعى , ولايعنى قولنا هذا أن التنظيم يجعل الإنسان يستغنى عن حاجاته , أو يجعله أقل حاجة , أو أن التنظيم فى ذاته يشبع حاجات الإنسان , إنما يعنى أن اللجوء إلى التنظيم يجعل إشباع هذه الحاجات أكثر إمكانية وأكثر عدلا وأقل عناء مما لو ترك الأمر على حالته الطبيعية حيث تسود القوة وليس الحق , الريبة وليس الأمان , ولهذا تميز الإنسان عن الحيوان بأنه حيوان أخلاقى , أى أن حاجاته تشبع إنطلاقا من قواعد أخلاقية يضعها ويحترمها .. كالعادلة .. المساواة .. هذه القواعد ليست معطى طبيعى , إنها نتاج إجتماعى , كيف ذلك ؟

إن حاجاتنا , شروط حياتنا , تجعل شيئا فشيئا وجود الآخر ضروريا , فهو لم يعد العدو الذى يهددنا ويواجهنا فقط بل هو أيضا الوجود الضرورى لوجودنا , وضعية متناقضة , هذه الضرورة تزداد كلما إزدادت حاجاتنا وتنوعت مما يوقعنا فى تبعية تبادلية : كل يحتاج الآخر فى نفس الوقت الذى فيه الآخر عدوه ومنافسه , إن أهواءنا , إنفعالاتنا , رغباتنا , تشتتنا وتجعل منا أعداء أمثالنا ,

الوجود الطبيعي تبدى مآساته فى عدم القدرة على حل هذا التناقض فلا نحن بقادرين على الإستغناء عن بعضنا ولا نحن بقادرين على تجاوز أهواءنا وإنفعالاتنا ورغباتنا , هذا التناقض لا يحل إلا بتجاوز الحالة الطبيعية نحو الحالة المدنية , حيث تتحول المواجهة حادة..حرية إلى تعاون منظم مراقب حيث يسود الأمن والأمان ويتنفي الخوف والريرة , بقدر ما حاجاتنا تجعلنا نتقارب بقدر ما أهوائنا وإنفعالاتنا تشتتنا وتجعلنا أعداء لأمثالنا دون إستطاعة الإستغناء عنهم , الخروج من هذا التناقض يكون فى التنظيم العقلانى الإرادى , وبقدر عقلانية النظام يكون تجاوزنا للحالة الطبيعية نحو الحالة المدنية .. نحو الإنسان .

إن هذا التنظيم يقوم على قاعدة ذات مرتكزين : الحقوق والواجبات : إن شهواتنا ورغباتنا وإنفعالاتنا تتجسد وتتحدد فى حقوقنا والتى ليس إلا واجبات الغير نحونا , وهكذا شهوات ورغبات وإنفعالات الغير تحددنا واجباتنا نحو الغير والتى ليست إلا حقوق الغير , وبهذا تصير العدالة مطلبا ضروريا , لقد أعرب أرسطو عن مقتضيات العدالة المبنية على المساواة فى تبادل الحقوق والواجبات , كما لاحظ أيضا مقتضيات العدالة التوزيعية (15) , ذلك لأنه لاشعرية لحقوق بدون واجبات ولا شرعية لواجبات بدون حقوق , مما يقود أولا إلى ملاحظة أن الحقوق لاتنشأ إلا متساوية مع الواجبات , والعكس أيضا صحيح , وثانيا لكى يكون ثمة حقوق وواجبات لابد من وجود الآخر , وثالثا إنه لايكفى مجرد وجود الآخر , ولكن لابد من تنظيم العلاقة أنا وآخر, هذا التنظيم هو ليس فقط تقنين الحقوق والواجبات بل أيضا مصدر العدالة ومصدر الظلم .

إن الشرعية تبادلية بمعنى أن الواجبات تجعل الحقوق شرعية والحقوق تجعل الواجبات شرعية , شرعية كل منهما تقوم فى الآخر وليس فى ذاتهما , والعدالة هى توازن الحقوق والواجبات , ليست معطى طبيعى بل معطى إجتماعى تاريخى , إذ أن شرعية كل منهما فيما يقابلها , ولهذا إستلزم الأمر الإقرار بها من قبل

الآخرين - فيما ينص عليه القانون - ويكون الإتفاق ضرورة عقلية إجتماعية وليس ضرورة طبيعية , والإتفاق هو معيار تقييم أى نظام .

كما أن عدالة التوزيع ليست معطى طبيعى , الطبيعة ليست عادلة وليست غير عادلة , ومن يستحوز على أكثر مما يحتاج - فى الحالة الطبيعية - لا يمكن تقييم سلوكه طبقا للعدالة ذلك لأنه يستحوز على الأكثر ليضمن الأقل , دافعه حب البقاء أو إرادة الحياة فى وضعية غوغائية , هل نلوم الطبيعة لأنها منحت البعض قوة فيزيقية وحرمت آخرين ؟ ولكن حالما يأخذ المجتمع المدنى فى التأسيس يصير هذا السلوك شاذا ولا مبررا - ويجب ألا يكون مبررا - وتصير القوة الفيزيقية ليست مبررا لقهر الضعفاء , ذلك لأن التقنين يحل محل الإستحواذ , الحق محل القوة , الأمان محل الخوف , السلوك الغوغائى الذى دافعه الخوف يظهر حالما ينهار النظام .

إن الحقوق ليست حقوقا إلا لأن هناك طرف تكون عليه هذه الحقوق واجبات , وهى ترتبط جذريا بهذا الطرف , وثمة تبادلية بالطبع ضرورية , فالطرف الذى عليه هذه الحقوق واجبات تكون له بالمقابل حقوق هى واجبات ذلك الذى له حقوق على هذا الطرف - لاحقوق بدون واجبات ولا واجبات بدون حقوق - هذه العلاقة لاهى طبيعية ولاهى تلقائية ولاهى غير واعية , إذا تركت لحال سبيلها فسوف يلجأ كل طرف لأن تكون عليه واجبات أقل مما له من حقوق , وهذا ما تمثل تاريخيا فى أشكال الدولة , فالدولة الليبرالية هى واجبات أقل من الحقوق التى لها , ودولة العناية واجبات عليها أكثر من الحقوق التى لها , وفى الدولة الإجتماعية يمكن أن يميل الناس إلى أن تكون لهم حقوقا أكثر من واجباتهم , مما يعنى أن توازن الحقوق والواجبات وتحديدتها يرتبط أساسا بالنظام السياسى ويستدعى التنظيم والتقنين والإتقان , وكلما كان التنظيم ديمقراطيا - سياسيا وإقتصاديا - كلما كانت الفرصة أكبر لتوازن الحقوق والواجبات , وعلى

كل حال حقوق الإنسان ليست حقوقا إلا فى نظام إجتماعى إرادى - وليس طبيعى - وعلى مدى مشاركة ومساهمة الناس فيه تكون هذه الحقوق , ويكون شكل الدولة , إن حقوق الإنسان إنعكاس للنظام السياسى والإجتماعى الذى يعيش فيه , وكل نضال من أجل الحقوق لابد وأن يتخذ سمة نضال من أجل نظام يمكن فيه للحقوق أن تصبح حقوقا .

هذا النضال نشأه فى محاولات العبور من الحقوق الشكلية التى ميزت إعلانات حقوق الإنسان , إلى الحقوق الإجتماعية , والتى تميز التطور الفاصل بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين .. لكنها لازالت محاولات فى طور التكامل , إن حق العمل الذى رفض توكفيل إدراجه فى الدستور الفرنسى فى خطاب له أمام مجلس النواب عام 1848 (16) صار الآن مطلباً غير ممكن إهماله .. لكنه ليس بعد حقا .. لأنه لكى يكون حقا يستدعى نظاما إجتماعيا آخر ..

إن الفردية , والتى تعتبر أساس الحقوق الطبيعية , لاتظهر إلا فى مجتمع منظم , وفى درجة تطور معينة , وبدون المجتمع المنظم تستحيل الفردية , الإنسان فى حقيقة الأمر - على الأقل تاريخيا - أكثر قابلية للتضحية بالفردية من قابليته التفرد مضحيا بالإجتماع , والواقع يشهد , ورغم ما يبدو سطوحيا من تناقض الفردية والإجتماعية إلا أن الإجتماعية شرط ضرورى للفردية وبدونها ماكان للفوضى اشتيرنر أن يكتب عن "الوحيد وخواصه" , وهذا بالضبط مايستلزم تنظيم إجتماعى يكفل حقوق الفرد , وإلا فإن أى تنظيم إجتماعى يصير بلا معنى أو أن الدكتاتورية تصير مبررة , المجتمع المنظم ليس معطى طبيعى , إنه فعل إرادى وواعى يتجاوز فيه الإنسان الحالة الطبيعية بالقطيعه معها .

ولكن ليس كل إجتماع , وفى القبيلة مثلا لاوجود للفردية - كأى مجتمع بدائى أقرب إلى الحالة الطبيعية - إن الوجود القبلى عندئذ هو الوجود الطبيعى , أى وجود الكل - القبيلة - وليس الأفراد , إن الفرد فى الطبيعة عضو فى كل

وليس فردا , من العبث عندئذ البحث عن حقوق الفرد فى القبيلة , إذ لن نجد فيها إلا حقوقا جماعية "القبيلة" وواجبات جماعية , إنه الوجود العضوى الكل لا يتميز فى أفراد , وبالتالي ليس ثمة حقوق فردية.

إن الأفراد فى بقايا المؤسسة القبلية الآتلة إلى الإنهيار يعون هذا التمزق الحاد بين مايجب أن يكون لهم من حقوق وبين المؤسسة القبلية التى يتمون إليها النافية أساسا لهذه الحقوق , هذا التمزق يزداد حدة ومأساوية فى ولائهم المزدوج عندما تتركب دولة على أساسات قبلية إن وجودهم فى دولة ينفيه وجودهم فى قبيلة , الوجود الفردى ينفيه الوجود العضوى , وعلى قدر الوعى بهذا التمزق تكون المأساة ويكون الهروب إلى المدن ..

فى الجماعة المنظمة إراديا والمتطورة , أى تلك التى تجاوزت الوجود الطبيعى - القبيلة مثلا - يبرز القانون على حساب العرف , فالقانون هو تنظيم إرادى وواعى , وتكون الحقوق بالضرورة مايبهجه القانون أو ينص عليه , ولهذه الأهمية ولأن النظام السياسى الاجتماعى هو الذى يستمد منه القانون شرعيته , وهو الذى يحدد مدى مايتمتع به الإنسان من حقوق وكفالتها , فإن النضال من أجل الحقوق يكون عبثا ما لم يكن نضالا من أجل نظام سياسى واجتماعى تكون فيه الحقوق ليست ممكنة فقط - كما وردت فى الوثيقة الخضراء - بل مكفولة فى الممارسة .

وقد يتساءل البعض : وإلى حين ينص القانون على الحقوق وينجز الإتفاق , وتصير حقوقا فعلية , وتتحول النوايا الطيبة إلى ممارسة .. فهل ليس ثمة حقوق ؟ فكيف يكون النضال من أجل حقوق ليست بعد حقوقا ؟ ألا تناضل من أجل الحرية ؟ من أجل المساواة ؟ العدالة .. الأمن .. ؟ هل بإمكان أى منا نكران هذا النضال ومادفع ويدفع فيه من ثمن ؟ إن المشاهدة اليومية عبر العالم تمنعنا ألا نعترف بهذا النضال , فكيف نفسر ذلك ؟

إن الجواب ممكن على هذا النحو : النضال من أجل الحرية والعدالة^١ والمساواة ... شيء وصيرورتها حقوقا شيء آخر , بل ما يبرر نضالنا هو أنها ليست بعد حقوقا .

هذه الحقوق التي ندعوها الآن كذلك لم تكن منذ الأزل لقد كانت العبودية يوما أمرا مستساغا , وقبلها موت المهزوم مصيرا محتما , والظلم مقبولا , واللامساواة أمرا معتادا , والأمن فى أفضل الأحوال منحة .. وبروز هذه اليوم كحقوق مطلوبة كان نتاج تطور تاريخى "إجتماعى سياسى إقتصادى" لعب فيه نضال الإنسان دورا أساسيا .

إذن كيف يمكن النضال , وأمكن , من أجل حقوق ليست بعد حقوقا ؟ إن الخلط الحاصل بين مفهومين للحقوق هو الذى وراء هذه الإشكالية , إنه خلط بين المفهوم القانونى والمفهوم الأخلاقى وهذا يعنى من ناحية أننا نتصور أخلاقيا حقوقا يجب أن تتمتع بها , لكن هذه لكى يمكن ممارستها فعليا وتكون شرعية - وليس مشروعة فقط - لابد من النص عليها قانونا (الإتفاق الإرادى حولها) لتتحول من مفهوم أخلاقى إلى مفهوم قانونى , وبدون هذا لن تكون شرعية وإن كانت أخلاقية , إن المفهوم الأخلاقى , رغم سموه , ليس من الممكن الركون إليه , ما لم يحصل عليه إتفاق واضح ومحدد , أى النص عليه قانونا , إن المفهوم الأخلاقى ينطلق من مبدأ الخير أو من مبدأ العدالة , وما هو أخلاقى ليس بالضرورة نتاج نص قانونى , ولا يخضع بالضرورة للقانون , الأخلاق تتقدم دائما القانون , والذى يحدث أن القانون فى بعض جوانبه يكون أو يصير غير متفق مع رأى الأخلاقى الذى يعاصره , فالقانون يقيم ممنوعات وينص على عقوبات وقد يحتوى على مانظر إليه أخلاقيا على أنه لامساواة ترفضها الأخلاق , ومن هنا يدخل التناقض بين الأخلاق والقانون , بين ما يجب وما هو كائن , وتأتى المطالبة بأن الحريات , أى القدرة على التصرف وعدم الإرغام يجب أن تكون شرعية ,

لكن يجب تعنى أنها لم تصر بعد كذلك والنضال هنا هو من أجل تحويل مايجب إلى واقع .

الإستناد إذن حقيقة , فى مواجهة واقع مناقض - القانون , شكل الدولة , التنظيم الإجتماعى - ليس إلى مايزعم من حقوق طبيعية بل إلى الحقوق الأخلاقية, وهذه أيضا نتاج تاريخى وليس طبيعى , تقوم على نظرة مستقبلية .

هكذا فى فرنسا مثلا فى نهاية القرن الثامن عشر كانت الحقوق فى إعلان 1789 هى : الحرية , الملكية , الأمن , مقاومة الضغط - مادة 2 - لتصير : المساواة , الحرية , الأمن , الملكية , فى إعلان 1793 , هذا لايمنى تغيرا أخلاقيا فقط بإدخال مبدأ المساواة , بل يعنى أيضا وفى الإعلانين أن المفهوم أخذنا من جديد معنا وضعيا , ومهما كان الأمر فإن "الفضل الأكبر فى صدور بيانى حقوق الإنسان يرجع إلى الثورتين الأمريكية والفرنسية وليس إلى القانون الطبيعى أو الحق الطبيعى(17) لقد صدر الإعلانان عن ثورتين أى عن إرادة , لكن ما جعل الإعلان الأمريكى يميل إلى النزعة الطبيعية أنه لم يكن أمام الثورة الأمريكية عهد قديم تدمره , بل إستقلال تحققه , عكس الحال فى الثورة الفرنسية , عندما طاغية , ولمدة من الزمن طويلة منع أفعالا أو ضمانات والتى صار يراها الرأى الأخلاقى مشروعة , هذه الحريات حتى وإن كانت فى حالة السواء "لاخير ولا شر" يصبح لها بالتعارض قيمة عليا , وحق التمتع بها يصير "خيرا" ويصبح الأمر جعل القانون يتوافق مع الأخلاق بإعتبار ذلك خيرا وضعيا (18) , فى مهمة جعل القانون يتفق مع الأخلاق يكمن معنى كل نضال إنسانى , ولايعنى هذا فى نهاية المطاف إلا النضال من أجل نظام إجتماعى سياسى , وهكذا نزعت الثورة الفرنسية إلى الإرادية أكثر من نزوعها إلى الطبيعية .

إن التناقض بين الأخلاقى والقانونى , بين شكل النظام الذى تؤسسه وتطورنا الأخلاقى يجعل التاريخ لانهاية له .

إن إعلانى حقوق الإنسان الأمريكى والفرنسى يقدمان مفهومين مختلفين عن حقوق الإنسان .. فأيهما الطبيعى؟! الإعلان الفرنسى يستند إلى أفكار إرادية عن التاريخ , لقد قام على أنقاض عهد قديم , لكن تصوره كان مثاليا وكمليا معا وخير مطلق - وليس نتاج تاريخى - يقود إلى إعتبار الواقع التاريخى مجرد مادة خام يمكن تغييره - وبغنى إذا لزم الأمر وحالما يبدى أقل مقاومة - ليتطابق مع المثال , وفى هذا تتمثل الإرادية المفرطة , هذه الإرادية ربما لا إعتراض عليها ولا تشكل خطرا إلا حين تنحو نحو الإطلاق , وتعطى لنفسها حقاً ليس لها , وتأخذ مثالها على أنها مثال عالمى , وهذا ربما ما يمكن وراء النزوع الحالى إلى "فرض الحقوق" بالقوة عبر ما يسمى بالتدخل لدوافع إنسانية , لكنها إنسانية ذات نكهة فرنسية أو أمريكية أنانية .

بينما المفهوم الأمريكى يقوم على تصور آخر للتاريخ , تلعب فيه "اليد الخفية" عند الإقتصاديين , أو مكر العقل الهيجلى دورا أساسيا , إذ يفترض أن الواقع يلحق بالمثال تلقائيا عبر لعبة محايشه فى العلاقات بين الناس , يكفى أن يترك لها الحبل على الغارب لكى تنجز , لكن هذا يعنى تأسيس الحقوق على "السوق" على النفعية الكامنة فى المصالح وليس على الفضيلة أو على الطبيعة (19) وما يدعى عندئذ تدخلا إنسانيا ليس فى الحقيقة إلا تدخلا لصالح السوق .

قد يقول قائل أن الأخلاق أسمى وأشمل من القانون , نعم هى كذلك ولا إعتراض على هذا , لكن لنأخذ فى الإعتبار أن الأخلاق مسألة أيضا تاريخية إجتماعية وليست طبيعية , وفى الطبيعة تسود حالة السواء - لاخير ولا شر - بينما الأخلاق أنسنة الطبيعة بما فى ذلك الإنسان وعلاقاته وحاجاته حتى البيولوجية , والأخلاق هى التى تؤسس إعلانات حقوق الإنسان , ولهذا هذه ليست حجة قانونية , بل أخلاقية , إننا لانتج فى المحاكم بإعلانات حقوق الإنسان , ولا يحكم القضاة وفقا لمواد حقوق الإنسان , بل بنص قانونى , إن

الإعلانات حجة أخلاقية , سياسية , ولم لا أيديولوجية , ولهذا لامناص من أن النضال من أجل الحقوق - بالمفهوم الأخلاقي - لابد وأن يكون نضالا سياسيا , والذي يعنى فى نهاية المطاف إمكانية تحول الحقوق الأخلاقية إلى حقوق قانونية هذا التحول لن يكون آليا ولامنحة ولا مفروضا .. إن حقوق الإنسان نتاج تاريخي , وحيث أنه ليس ثمة طبيعة إنسانية واحدة و كلية , فهذه نتاج تاريخي , يستند إليها ويستنبط منها الحقوق , فإن الحقوق تنجز وتقر حسب كل مرحلة وحسب كل مجتمع , لأنها ترتبط بإرادة المجتمع وإتفاقه وظروفه التاريخية ويصير فرض مفهوم معين للحقوق ليس إلا فرض إرادة مجتمع على آخر .

هل نشير إلى ذلك الحق الذى تعتبره إعلانات حقوق الإنسان حقا طبيعيا للإنسان وهو حق الملكية , لنبرهن على تطور هذا الحق ومالحق به من تغير , وإستناده الصريح على النظام السياسى الإجتماعى وليس على الطبيعة.

أولا : حق الملكية هذا ليس موجودا فى كل مراحل التاريخ , بل ثمة مراحل لاتعرف الملكية ولاحق الملكية هذا .. أكانت آنذاك طبيعة الإنسان مختلفة عما هى عليه اليوم ؟

ثانيا : ثمة مجتمعات لا يوجد فيها هذا الحق أبدا , ففى المجتمع القبلى مثلا لاوجود للملكية الفردية للأرض , بل ملكية جماعية إلى يومنا هذا , وكذلك الحال فى المجتمعات الآسيوية القديمة حيث غمط الإنتاج الآسيوى يعتمد على أن الأرض ملك الدولة أو الإمبراطور , وهل نشير إلى سكان أمريكا عندما غزاها الأوربيون ؟ إن الهنود الحمر لا يعرفون ولا يفهمون آنذاك الملكية الخاصة للأرض , ولا معنى إحاطتها بسياج , ولا حرمة هذا السياج , بينما المستعمرون الإنجليز من جانبهم لا يعرفون ولا يفهمون إلا الملكية الخاصة وللسياج عندهم حرمة تكاد تكون دينية , ويلحون على إحترام الهنود للملكية بينما هذا المفهوم غريب تماما بالنسبة

للهنود (20) , أسبقود التدخل لصالح حقوق الإنسان إلى وضعية مماثلة فنشهد فرض الشذوذ والإباحية الجنسية على أنهما من حقوق الإنسان ؟ (21) .

إذا كانت ثمة مراحل و ثم مجتمعات لاتعرف الملكية الخاصة فكيف تكون حقا طبيعيا ؟ أم أن الذين لايعرفون الملكية هم من طبيعة مختلفة عن الإنسان , إذن ثمة طبيعة وطبيعة عندئذ نجد أنفسنا فى حضرة عنصرية مبررة .

ولماذا نبتعد كثيرا أفقيا أو رأسيا فى الجغرافيا أو فى التاريخ , إن النظر فى المجتمعات الأوربية يشهد لنا , أن الملكية تطورت وتغيرت حسب مراحل التاريخ والتطور الإجتماعى , وفى مرحلة الإقطاع ليست هى فى مرحلة العبودية , وفى مرحلة الرأسمالية صارت غير ماكانت عليه فى العهد الإقطاعى , وبدون التوسع نخلص إلى أن حق الملكية الخاصة يرجع إلى النظام الرأسمالى وليس إلى الطبيعة , إن كان حقا فهو حق تاريخى وليس طبيعى , ومحاولة جعله حقا طبيعيا لاتعنى إلا إخفاء أصوله ومحاولة تأييده وإبعاده عن دائرة أى تأثير سياسى وإجتماعى .

ربما هذا بالضبط ماهدفت إليه المدرسة الطبيعية لحقوق الإنسان فى مواجهة طغيان الحكم المطلق , ليس ثمة مؤسسات ولاضمانات يمكن أن تكف يد الملوك والكنيسة فى صفهم أنها تخشى على هذه الحريات إذا ماأرجعتها إلى الإنسان , أما إرجاعها إلى الطبيعة فإنه يجعلها بمنأى من تدخل الملوك , فهل إستمرار تأثير هذا الإتجاه يهدف إلى نفس الهدف ؟ هذه المرة بالتأكيد ليس خوفا من حاكم فقد أمنت الرأسمالية جانبه , ولا من كنيسة , ولكن خوفا من المجتمع !

لكن رغم هذا الملكية معرضة من جديد للتغيير : إذا كانت حقا طبيعيا فلماذا لاتعم الجميع ؟ لماذا لا يتمتع بها كل إنسان ؟ لماذا هى حق للبعض وللآخرين حق مع وقف التنفيذ ؟ كيف يمكن تعطيل الحق الطبيعى ؟

وهنا لامناص : إما ان الإنسان هو الذى يتمتع بهذا الحق فقط , وهذا مدخل العنصرية التى رافقت الرأسمالية رغم نزعتها الإنسانية المزعومة التى لم تمنعها

من إستعمار الآخرين وتعذيبهم وقتلهم وسلبهم فى أوج النزعة الإنسانية وبدون أدنى أزمة ضمير : الرأسمالى هو الإنسان !

وإما تعميم هذا الحق فعليا وليس شكليا فقط , لكن لكى ينجز هذا التحول , فإن خوض نضال سياسى وإجتماعى لامفر منه , لأن تغيير النظام شرط تعميم التمتع بحق الملكية مما يقود إلى التأكيد مجددا على أن حقوق الإنسان لاتحدد على أنها حقوق , بالمعنى القانونى للكلمة , إلا فى نظام سياسى وإجتماعى , وإنه على قدر مشاركة الإنسان ودوره فى نظامه السياسى والإجتماعى تكون حقوقه .

على كل حال الملكية واقعة سابقة على أى حق للملكية , إن الإنسان يتعامل مع الأشياء التى يحتاجها ليس على أنها من حقه ولكن على أنها تسد إحتياجاته , الملكية واقعة أدخلها وجود الغير , لامعنى لها إلا فى وجود الآخر , من ضمن الصراع من أجل البقاء , إنها تعنى حرمان الآخر وضمان الحياة , الآخر يزاحمنى الآخر يهدد حياتى بحرمانى من إحتياجاتى , إذن لأبدأ بحرمان الآخر : قل ملكية إستحواذ .

فى الحالة الطبيعية من العبث البحث عن شرعية أو عدم شرعية هذا الإستحواذ , فالطبيعة محايدة أخلاقيا , وعندما يرتد وجود الإنسان إلى مجرد البقاء حيا تنتفى الأخلاق , فى حالة الطبيعة بكل بساطة إن لم تحرم غيرك بمنعه من الوصول إلى الأشياء .. الغذاء .. الماء .. المرعى سوف يحرمك غيرك , الملكية إذن منع الآخر .

إن رد الملكية إلى "الطبيعة" على أنها حق طبيعى ليس إلا إخفاء هذا الأصل , وتثبيت نمط معين منها على أنه نهائى , مع أننا , كما أشرنا , نرى تاريخيا تنوعا فيها , إن تحول الملكية من واقعة , من أمر واقع إلى حق تطلب فيه أيضا الإقرار بها كحق من قبل الآخر , الملكية كواقعة معرضة للسلب مهددة بالإستيلاء عليها من

قبل الآخر , إذ لا شئ يمنع ذلك إلا قوة المستحوذ الأول , ولا شئ يمنع أن يظهر من هو أقوى منه . . أليس هذا مانشاهده حالما تعم الفوضى مجتمعا وينهار فيه النظام العام !؟

إن التحول فى إسناد الملكية إلى القوة , من مجرد الإستحواذ لمنع الآخر إلى حق تطلب أن يقر به الآخر لا على أنه أمر واقع تسنده القوة بل على أنه حق يسندة الإتفاق , الملكية أيا كان نوعها تقوم على النظام السياسى الإجتماعى وليس معطى طبيعى .

إن الخلط بين الملكية كواقعة والملكية كحق يتجاهل النظام الإجتماعى ربما عن عمد , لجعلها تملص من النظام نفسه الذى منحها "الحق" , ويجعل النتيجة سببا , ويتجاهل أن الملكية ليست حقا إلا لأن الآخر يعترف بها كذلك , وهذا هو أساس النظام الإجتماعى , وإذا ماسقط هذا الاعتراف سقط النظام الإجتماعى , والملاك يدركون هذا تماما حين يسندون النظام أحيانا أكثر مما يسندون ملكيتهم , إن جوهر الملكية ليس فى المالك ولكن فى غير المالك فى الآخر , ولهذا رغم محاولات تحصين الملكية وتقديسها وإرجاعها إلى حق طبيعى فإن حق الملكية ليس فى حوزة المالك , إنه فى إقرار الآخر بهذا الحق , ورغم نص الدساتير على أن "الملكية هى حق التمتع بالأشياء والتصرف بها بشكل مطلق" إلا أنها لا تلبث أن تحد من هذا الإطلاق بأن تشترط "ألا تستعمل فى مجالات تحظرها القوانين والأنظمة" وماذا تعنى القوانين والأنظمة غير النظام السياسى والإجتماعى , إن هذا لا يبرهن فقط على التدخل فى الملكية وإنها لا يمكن أن تترك مطلقة فى أكثر النظم ليبرالية (22) وإنما يبرهن أيضا على أنه من خلال النظام السياسى الإجتماعى يمكن التأثير جديا فى حق الملكية , وكلما كان النظام السياسى الإجتماعى ديمقراطيا كلما تقلص دور الملكية الفردية , إنه التناقض الذى نشاهد الآن بواده بين الديمقراطية والرأسمالية .

صحيح ربما تكون المنفعة العامة وحدها معيار التدخل فى حق الملكية , ولكن هذا يعنى تدخل غير المالكين , فالمنفعة العامة ليست منفعة المالك فقط , وإتخاذ المنفعة العامة معيارا للتدخل يعنى إعطاء حق التدخل فى الملكية لغير المالكين من خلال النظام السياسى , وهذا يفسر سعى الملاك المحتوم للسيطرة السياسية وتوجيه النظام , كما أن المنفعة العامة نتاج إجتماع , نتاج تكون المجتمع أى نتاج تاريخى , وهذا يعنى تغلب التنظيم الإرادى على الوضع الطبيعى , وربما لن يمر وقت طويل حتى نرى الملكية العامة تفرغ الخاصة من محتواها .

وماذا عن حق الحياة ؟

إن حق الحياة يراه فلاسفة المدرسة الطبيعية أسس الحقوق بل بنى عليه بعضهم الحق السياسى للفرد وحق الملكية أيضا . أليست الحياة حقا طبيعيا للفرد ؟ المسألة فى نظرى ليست حق الحياة بل المسألة ماإذا كان هذا الحق طبيعيا .

لقد ذهب لوك , كمثال ومعر عن هذه المدرسة إلى أن الحياة حق طبيعى للإنسان , حق يملكه الإنسان بطبيعته , هذا الحق رتب للإنسان حق ملكية الأشياء الضرورية للحفاظ على حياته , وهذا الحق على الأشياء إستلزم الحق السياسى للفرد , هذا الحق السياسى هدفه بكل تأكيد الحفاظ على ملكيته فلا يصير فريسة لتدخل السلطان السياسى وتحكمه فى ضرورات حياة الإنسان والتي لازمة ضرورة لحق الحياة .

هكذا من الحق الطبيعى فى الحياة إستنبط لوك حق الملكية وحق الفرد

السياسى (23) .

سأتجاوز الإشارة هنا إلى أن هذا الإستنباط يستلزم ضرورة أن حق الملكية والحق السياسى يكونان مساواة بين الناس بإعتبار أن حق الحياة متساويا بين كل الناس فإذا كان لكل إنسان حقا طبيعيا فى الحياة , فإن الحقوق

المرتبة لابد وأن تكون بالضرورة متساوية بين كل الناس وإلا ناقضت الحق الطبيعي فى الحياة , ولكن رغم الإقرار من قبل المذهب الطبيعى بأن حق الحياة متساويا بين الناس إلا أننا نجد الحقوق الأخرى المرتبة عليه متفاوتة لدرجة رهيبه : تفاوت الحاكم والمحكوم - الثراء والفقر - الناس واقعيًا , فى الأنظمة المستندة إلى ايديولوجية الحقوق الطبيعية لايتساوون لا فى الملكية ولا فى الحق السياسى , مما ينعكس على المساواة فى حق الحياة سلبيا , ويعنى أن الحق السياسى وحق الملكية ليسا طبيعيين , كما أنهما متناقضان مع مايزعم أنه حق طبيعى فى الحياة .

قد لانشك , ولايخطر ببالنا أن نفعل , فى حق الإنسان فى الحياة , إلا أننا نشك فى أن هذا الحق يملكه الإنسان طبيعيا أو بطبيعته , فى الطبيعة ليس ثمة حقوق , أو أن الحقوق فى الحالة الطبيعية تستند إلى عامل واحد : القوة انها الداروينية .. الصراع من أجل البقاء .. البقاء للأقوى .

الحياة ليست حق الحياة , ليس ثمة هوية بين الحياة وحق الحياة , الحياة واقعة, إننا نحيا بغض النظر عن حق الحياة , هذه الحياة يسندها واقعيًا حب البقاء إرادة الحياة , ولهذا تدخل الحياة فى تناقض صراعى , هذا التناقض الصراعى هو وراء التحول من الحياة الطبيعية حيث الحياة واقعة إلى الحياة المدنية حيث الحياة حق.

إن تحول إرادة الحياة إلى حق الحياة يعنى أن يجرى الإقرار بهذا الحق والذى يتجسد فى النظام السياسى الذى هو بالضرورة نفى للوجود الطبيعى , إن حق الحياة يظهر فى إتفاق وإقرار بتنظيم الحياة وكفالة الحياة كحق .

إن مآدى إلى الأخطاء التى وراء تصورات معينة للإنسان وللنظام الاجتماعى هو الخلط بين الحياة وحق الحياة , وبينما أن حق الحياة يفترض إدخال التنظيم والإتفاق , فإنهم إفترضوا بأن حق الحياة هو الذى يفرز النظام والإتفاق ,

ولكن بدون إتفاق إلى ماذا نُسند حق الحياة ؟ بدون الإقرار بالحق كيف يكون حقا؟

إننا نتبين مصداقية مذهب إليه حالما ينهار النظام العام فى مجتمع ما إذ يبرز التناقض القاتل بين إرادات الحياة .

إن إنهيار النظام العام يعنى إنهيار الإتفاق والذى إنهياره يعنى إنتفاء الحق , عندئذ لامناص من اللجوء إلى القوة لكن القوة لاتعنى فقط الدفاع , بل أيضا الدفاع الوقائى أى الهجوم : هل أدع الآخر حتى يهاجمنى .. أليس من الأفضل أن أجعله غير قادر على الهجوم , إن إنهيار النظام - أو عدم وجوده - يجعل مفاهيم العدوان والدفاع غير ذات معنى .

إن المذهب الطبيعى , إذا جردناه من زخارفه , نجده يكشف عن حالة صراع لاتخضع إلا للقوة , هذا مالايزال , رغم التشذيات والتحسينات -الإرادية- ينعكس واضحا فى "السوق الحر" , فى الحالة الطبيعية يسود القانون الطبيعى كما يعرفه اسبينوزا "المجرى الذى حددته الطبيعة كى يسير فيه الإنسان" (24) , والطبيعة لاتعرف إلا القوة , هذا هو المجرى الذى على الإنسان السير فيه .

إذا نظرنا فى الحالة الطبيعية كما هى فى المجتمعات البدائية أو الطبيعية - أو نسبيا فى أحوال إنهيار النظام العام- لاتجد من علاقات طبيعية إلا الصراع , الإقتال , الإرغام , القهر , الإستعباد إن لم يكن الموت , المهزوم , الضعيف يقتل أو يستعبد ولم يستعبد إلا عندما تبينت فائدة المهزوم حيا , الإنسان ذئب للإنسان , كما ذهب هوبز .

للخروج من هذه الحالة الطبيعية كان التوجه الصعب عبر التاريخ لتأسيس نظام يحل قوة الحق محل حق القوة والمسار لازال متواصلا .

ولماذا نذهب بعيدا فى أغوار التاريخ ؟ إننا لانعرف عن الحياة الطبيعية إلا تخميننا , وليس حاليا ثمة مجتمع طبيعى محض , ألا نشاهد اليوم فى أواخر القرن

العشرين ما يحدث حالما ينهار النظام السياسى الإجتماعى , ويرتد المجتمع إلى حالة شبه بدائية طبيعية ؟ لبنان , يوغسلافيا , أفغانستان , روندا , الصومال , جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا , روسيا نفسها تقدم البرهان على ما يحدث حين ينهار النظام الإرادى للمجتمع , لامفر من "أن تأكل الأسماك الكبيرة الأسماك الصغيرة حق طبيعى لانزاع فيه" (25) هكذا يؤكد اسبينوزا ذلك لأن الطبيعة لها الحق المطلق أن تفعل ماتستطيع أى أن حقها على مقدار قوتها , حق الإنسان على مقدار قوته أو رأسماله فى السوق , حقه بمقدار طائراته وصواريخه .. فى العلاقات الدولية .. وفى مجتمع إنهار فيه النظام .

أرأينا إلى أين يقود مايدعى بالحق الطبيعى فى الحياة : سيادة القوة فى العلاقات الدولية , سيادة الرأسمال فى مجتمعات السوق , سيادة الأقوى فى المجتمعات المنهارة أو حب الجميع ضد الجميع - الحرب الأهلية - مما يقود إلى الدكتاتورية وليس إلى الديمقراطية للخروج من حالة الغوغاء الدموية .

إن حق الحياة ليس معطى طبيعى , ففى الطبيعة تنعدم الحقوق وتبرز القوة اللاغية للحياة , فى الحالة الطبيعية عندما يطالب الأرنب بالمساواة يرد عليه الأسد: أرنى مخالبك !

إن حق الحياة نتاج إتفاق ضمنى أو صريح : حين يرى كل إنسان حياته مهددة , وليس له البقاء إلا بمقدار قوته فى ساحة معركة دائمة , أى بمقدار ما يهدد الآخرين ويردعهم , هذه الحياة القلقة , الخطرة , المهددة , غير الآمنة أبدا , لأن القوى إما أنه يضعف - ولو مؤقتا حين يلم به مرض - أو يغفل , أو أن يواجه من هو أقوى منه : لأأحد فى النهاية أمن على حياته !

عندئذ إما أنه يقبل الخضوع لمن يوفر له أمن حياته , الأمن مقابل السلطان , وعندئذ يتناقض حق الحياة - الأمن - مع الحق السياسى , أو أنه يصل مع أقرانه إلى إتفاق ضمنى أو صريح ينهى حالة الإقتال , ويتجاوز الحياة الطبيعية إلى الحياة

التعاقدية - المدنية - ويقر هذا غيره بحق الحياة ليقر له الغير بهذا الحق , إن حق الحياة نتاج إتفاق وليس نتاج طبيعى , وهو مايقود حقا إلى مجتمع ديمقراطى متين .
إن أصحاب المذهب الطبيعى يقرون بذلك صراحة , اسبينوزا متابعا هوبز يصف الوضع الطبيعى بأنه "فوضى وأضرار ناجمة عن تزامم الناس على مصالحهم الذاتية" (26) وليس ثمة فيصل فى الوضع الطبيعى إلا القوة "إذ تأكل الأسماك الكبيرة الأسماك الصغيرة" (27) مما يدفع الإنسان , وقد أنهكه الصراع , إلى أن يرى "فى إيجاد دولة أو مجتمع سياسى أنجح وسيلة" لكن الفوضى والحد من أضرار التزامم على المصالح الذاتية (28) أو على الأقل الحد منها بتنظيمها , مما يعنى أن المجتمع السياسى فى الحقيقة تجاوز ونفى المجتمع الطبيعى .

المجتمع السياسى يقوم على الإتفاق الإرادى وليس على التلقائية , لكن هذا الإتفاق عند اسبينوزا كما هو عند هوبز , لايزال متأثرا بتصورهما للحالة الطبيعية, لايقود إلى الديمقراطية , وإنما يقود إلى السلطة المطلقة , إذا إتفق الناس - يقول اسبينوزا - على الإجتماع لتحقيق هذا الغرض - المجتمع السياسى - يضطرون أن يكلوا الأمر إلى سلطة ذات سيادة مطلقة , لها مطلق الحق لفرض أى قانون تشاء(29) البديل عن حالة الطبيعة سلطان مطلق , مما يعنى أن أصحاب المذهب الطبيعى يضمرون الإعتقاد بأن الخروج من حالة الطبيعة لن يكون ممكنا إلا بتأسيس سلطان مطلق , الناس , فى رأيهم , لايمكنهم الحياة معا فى سلام دون سلطان مطلق يخضعون له بدلا من خضوعهم لغوءاء الطبيعة , ولكى لاتأكل الأسماك الكبيرة الأسماك الصغيرة , ويقبلون مايرتبه عليهم هذا من قيود يرونها بالمقارنة أرحم مما يسود فى الحالة الطبيعية .

إن كل الطغاة يعزفون هذه النغمة : طغيانى أو غوءاء الطبيعة .. وكأنه ليس

ثمة خيار آخر ؟

عندئذ الخروج من الحالة الطبيعية قد لا يقود مباشرة إلى الديمقراطية , مشاركة كل الناس , إنه يقود إلى سلطان متجسد في فرد كمبدأ لتحرير الحقوق والواجبات وكفالتها , إن المشروع الديمقراطي أصعب مما نتصور , والمجتمعات التى لازالت تخضع للسلطان المطلق هى مجتمعات لم تتجاوز تماماً الحالة الطبيعية لازالت مهددة بالإنتكاس إليها ولهذا تظهر فيها الحاجة إلى الطاغية بديلاً عن غوغائية الطبيعة .

لاشك أن ثمة ضرر لازم عن كل تقنين للعلاقات , وليس هذا محل إعتراض , ولكن لكى يكون التقنين عادلاً يستلزم ضرورة المشاركة فيه من كل فرد , ذلك لأن الضرر ليس محصوراً بل عام , ولكى يكون عاماً وليس محصوراً فإن المشاركة وحدها هى التى تخضعه لمبدأ العدالة , وهذه العدالة تتحقق بقدر إتساع المشاركة السياسية وتضييق بقدر إنحصارها .

ليس من المتوقع العبور مباشرة من طغيان الطبيعة إلى الحياة المدنية , بالمعنى الصحيح , ولهذا فإن طغيان الفرد يعد مرحلة إنتقالية تجمع الطغيان والتدخل الإنسانى , لكنها مرحلة إنتقالية أبعد من أن تكون مرحلة نهائية , إن طغيان الفرد يجعل الناس تدرك أن التدخل الإرادى ممكن وما يستطيعه فرد لماذا لا يستطيعه الجماعة .

فى الحالة الطبيعية الشرعية الوحيدة تكمن فى مخالب الأسد , وفى مرحلة الطغيان تكون فى إرادة الحاكم "كل مايرضى الحاكم يتمتع بصفة القانون" (30) هكذا كان الحال عند الرومان , شرعية القانون تستمد من الحاكم ورضى الحاكم , فإذا سألنا ومن أين يستمد الحاكم شرعيته ؟ نجده يستمدها من مصدرين :

المصدر الأول : القوة - العضلية أو العسكرية - هو حاكم لأنه الأقوى توازن القوة فى الوضع الطبيعى إختل لصالح فرد , وهذه بداية الخروج من الحالة الطبيعية , فى الحالة الطبيعية لا فرد يحتكر نهائياً القوة , ليس ثمة فرد هو الأقوى ,

بل على كل فرد وفي كل وقت أن يضع قوته موضع إمتحان أمام أى تحدى وأن يثبت فى كل مواجهة أنه الأقوى , لكن تأسيس الطغيان يعنى الحاكم من هذه المواجهة : لقد صار لديه من يقوم مقامه , وصار الدهاء والمكر وسيلة حكم أنجح من القوة المباشرة .

المصدر الثانى : الخوف , خوف الآخرين ليس فقط من الأقوى بل خوف يقعدهم حتى عن إختبار ذلك , إنه الخوف من السقوط فى الحالة الطبيعية , إن طغيان فرد يصبح أكثر قبولا وإحتمالا من حالة الغوغائية , خاصة أن طغيان الفرد لايمس كل الناس وليس بنفس القدر , إنه يمس بعض الناس أكثر وأكثر الناس يمكنهم ألا يعانون كثيرا فى حياتهم من طغيان الحاكم , بينما حالة الأمن يمكن أن يستفيد منها أغلب الناس , الموازنة جلية : ضرر يصيب بعض الناس ونفع يتمتع به معظم الناس , الطغيان , الدكتاتورية مبادلة الأمن بالحرية , مما يجعل صادقا أنه : إن لم يستتب الأمن فالحرية فى خطر !

إن العلاقات الإنسانية ليس أمامها إلا حالتين : الحالة الطبيعية حيث يسود مبدأ القوة - المكر الدهاء - أو الحالة المدنية حيث تروض القوة وتقنن العلاقة , لكن كل تقنين يحمل ضررا , ولا يكون التقنين مقبولا والضرر الذى يحمله متحملا إلا بالنظر إلى الحالة التى يغيب فيها , أو إنه ليس ممكنا الوصول إلى أفضل منه , عندئذ تلتقى النزعة المحافظة والنزعة الواقعية : المحافظة تخشى الماضى والواقعية تخشى المجهول فى تمسكها بالواقع .. إن كل طغيان يوجه نظر الجماعة إلى الخلف , لكن هذه الوضعية أخذت فى التغير مع نشوء الدولة الحديثة , كلما إتسع سلطان الدولة إتسع الضرر الناتج عن الطغيان , ولم يعد محصورا فيمن هم حول الطاغية , كما تتسع أيضا واقعا مشاركة الطاغية فى طغيانه , لم يعد بإمكانه الحكم منفردا . إن هذا ماجعل مطلب الحقوق السياسية يبرز إلى الواجهة ... مبادلة الأمن بالحرية لم تعد صالحة , الأمن مهدد بإزدياد الحرية ضائعة , عندئذ يستلزم الأمر

تجاوز هذه الوضعية إلى معادلة جديدة , تنجز نهائيا القطيعة مع الحالة الطبيعية هذه المعادلة , نظرا لإتساع سلطات الدولة ومهامها وتعقد العلاقات لن تقوم إلا فى نظام ديمقراطى تلغى فيه الوصاية , وتتأسس حقوق الإنسان مبنية على المساواة والحرية .

إننا لانستغرب أن أغلب الفلاسفة أصحاب المذهب الطبيعى لا يقبلون المساواة بين الناس , ليس فقط لأنها تتناقض مع الحالة الطبيعية , وإنما أيضا لإعتقادهم أن السقوط إلى الحالة الطبيعية لا يمنعهم إلا سلطان , الإنسان لا يستطيع الحياة مع أمثاله وفى سلام إلا تحت رقابة سلطان , وحتى الذين منهم تبنا الديمقراطية لم يعترفوا للعوام إلا بحق إختيار هذا السلطان , وإن إمتلك العوام السيادة فإن للقلة وحدها حق ممارستها , وعندئذ يكون هوبز على حق : أى ديمقراطية هى أرستقراطية , إنه إذن مذهب ضد الديمقراطية ضد حقوق الإنسان والذى لا يزال يؤثر فى أشكال النظم الديمقراطية ويتبدى صريحا فى "السوق" حتى اليوم .

وماذا عن حرية العقيدة ؟

الإنسان فى حالة الطبيعة هل هو حر العقيدة , يعتقد مايشاء أم هو غير حر؟ وما الذى يمنعه أن يعتقد مايشاء أو لا يعتقد؟ روبرنسون كروز و حى بن يقظان فى جزيرتهما , فى وحدتهما , فى عزلتهما هل كانا أحرارا فى عقيدتهما؟ وهل ثمة عقيدة يتخذان موقفا منها ؟ وهل ثمة ما يمنعهما من ذلك ؟ إذا كانت حرية العقيدة حقا طبيعيا لزم أن نتصورهما أحرارا بالطبيعة , ولكن هل كانا أحرارا ؟ ألا تفترض الحرية بالضرورة نقيضها وحدودها , إن حريتهما ليست إلا لامبالاة .. حالة سواء .. يحكمها الضرر والنفع وليس الخير أو الشر , لالحرية ولا العبودية .

إن القول بأن حرية العقيدة حق طبيعى يتجاهل أن حرية العقيدة هذه لم تصر مطلبا إلا عند ظهور العقيدة , لا على أنها مفهوم فردى , ولكن على أنها

مفهوم إجتماعى : العقيدة ليست عقيدة إلا لأنها ذات شمول إجتماعى , أى يتبناها المجتمع , أصل العقيدة إجتماعى , وبالتالي ليس ثمة إمكانية للحديث عن العقيدة إلا فى مجتمع , لكن المجتمع الإنسانى - لكى نميزه عن قطعان الذئاب - ليس معطى طبيعى , بل معطى تاريخى إرادى مما ينفى وجود حق فى شىء يسبق وجود الشىء نفسه .

ولما كانت العقيدة نتاج إجتماعى , فإنها تتضمن الفرض أنها المقياس لما يجب وما لا يجب أن يعتقد , عندئذ تدخل فى صراع مع الحرية , الحرية تبرز فى مواجهة نقيضها : الفرض .

إننا نفهم أن الفرد يستطيع أن يعتقد ما يشاء , وليس ثمة ما يمنعه من ذلك , ولا حاجة له بحق العقيدة , من يعرف ما يدور فى أذهاننا , من يعرف إن كنا نؤمن أو لا نؤمن بعقيدة ما ؟ معرفة ذلك مستحيلة ما ظلت عقيدتنا طى نفوسنا .

هذا الوضع يمكن أن يتخذ أحد مسارين :

- إما أن نحفظ بما فى أنفسنا لأنفسنا , مع إظهار عكس مانعتقد - التطابق مع عقيدة المجتمع ظاهريا - وهذا موقف سينيك (كلبى) الوعى به يفرز وعيا مأساويا فى التمزق بين مانعتقد وما لانستطيع التصريح به أو السلوك وفقه , وبين ما لانعتقد فيه ولكننا نصرح به ونسلك وفقه .. إنه الوعى المنافق !

- وإما الجهر بما نعتقد والسلوك وفقه فيتحول الوعى المأساوى إلى واقع مأساوى حين ندخل فى صراع وتناقض مع العقيدة السائدة .

فى الحاليتين تكون حرية العقيدة مطلبا وإقرارها كحق هدفا فى مواجهة الفرض .

إذن مايقود إلى الصراع الأيديولوجى , ومطلب حرية العقيدة ليس فقط إننا نعتقد فيما يخالف العقيدة السائدة إجتماعيا , ولكن أيضا وجود عقيدة أولا ورغبتنا ثانيا التصريح أو السلوك وفق ما يخالفها , وكحل للصراع الذى ينتج تبرز

أهمية الإقرار بحق حرية العقيدة والرأى والتعبير , وأهمية تأسيس نظام سياسى إجتماعى تصير فيه حرية العقيدة والرأى والتعبير حقوقا معترف بها مكفولة بديلا عن الصراع والإقتال .

ألم يبرز مطلب حرية العقيدة فى اتون الصراع الدينى كاثوليك بروتستانت ... وماقاد إليه من دمار وخراب وضحايا ؟ ومافجره من قسوة وإعدام بالجملة وإرهاب محاكم التفتيش ؟ ألم يقتل الخوارج من المسلمين أكثر مما قتلوه من غير المسلمين ... ؟ الحروب الدينية , سواء داخل نفس الدين : كاثوليك بروتستانت خوارج شيعية ... أو بين الأديان المسيحية والإسلام , القهر الأيديولوجى الماركسى ابرزت الحاجة من أجل "السلام الإجتماعى" إلى الإقرار بحرية العقيدة ونشوء "الحق" ذلك لأن كل عنف يشرع عنفا مضادا .

العقيدة واحدة : الكاثوليك والبروتستانت يرجعان إلى الدين المسيحى , الشيعة الخوارج .. يرجعان إلى الإسلام. فكيف يكون الإقتال بين معتنقى نفس العقيدة أحيانا أقسى وأشد دمارا مما يكونه بين المختلفين فى العقيدة ؟ إن تفسير هذا نراه فى أنه رغم العقيدة الواحدة إلا أن تصور الأطراف عنها ليس واحدا , كل يتصورها إنطلاقا من معايير - السياسة فى هذا تلعب دورا هاما - وليس هذا فقط بل أن كل طرف يرى تصوره الأصح ويعطى لنفسه حق فرضه على الغير, فى وضعية معينة , لأنه ببساطة إن لم يفعل سوف يفرض عليه تصور الغير إننا إلى حد كبير نعيش هذا حين تقاتل الحكومات جماعات الإستغلال السياسى للدين إنطلاقا من أن تصور الحكومات للدين هو الأصح وليس إنطلاقا من مبدأ حرية العقيدة , ألا يقودنا هذا إلى ملاحظة غياب الإتفاق ليس على تصور واحد ولكن على نظام سياسى يحول دون الفرض , ألا نشاهد أزمة الشرعية السياسية تترجم فى الإقتال بين المسلمين تحت غطاء دينى ؟! ألا يعنى هذا بكل بساطة عدم القدرة بعد على

تأسيس نظام سياسى يشرع الحق فى الاختلاف فيحول دون اللجوء إلى الإغتيال والقنابل .

لكن هذا النظام يتطلب الإتفاق والإقرار بهذا الحق , ولن يتأتى عن الفرض والقوة مهما طال الأمر وأيا كان الغالب والمغلوب , الفرض والقوة تحيلنا إلى الحالة الطبيعية , بينما النظام تجاوز ونفى الحالة الطبيعية .

حق حرية الاعتقاد إذن ليس معطى طبيعى , ليس حقا طبيعيا لأنه يستلزم وجود عقيدة , وإن تكون ذات شمول إجتماعى ومن ثم إتخاذ موقف منها أو سلوك مخالف لها , وإن هذا الموقف يقود إلى الإقتتال : إما لأنه فى مواجهة فرض أو لأنه يستهدف الفرض , حرية العقيدة كحق تنتج عندئذ عن إتفاق على الاختلاف , والنظام كفالة هذا الإتفاق , وليست العقيدة نتاج طبيعى , ولا الموقف منها والسلوك وفقا أو نقضا لها .. حق حرية العقيدة إذن نتاج إجتماعى تاريخى .. أضف إلى ذلك ملاحظة تنوع هذه الحرية فى الدرجة من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى , ولكن فى كل الأحوال مهما كانت حرية العقيدة مطلقة , والحق مكفولا إلا أنها فى نهاية المطاف يحددها ويحددها النظام الإجتماعى , وهذا بالضبط مايجعلها حقا فهى محددة مقننة قانونا , مما يعود بنا إلى النظام الإجتماعى السياسى.

إن غياب هذا الحق فى بعض مراحل التاريخ أو فى بعض المجتمعات لايعنى أن حرية الاعتقاد غائبة , هذا الفهم يخلط أيضا بين حرية العقيدة والحق , الحرية ليست الحق فى الحرية .

من الممكن فى هذه الحالة :

- إن الفرض غير موجود , العقيدة لازالت منتشرة متماهية فى الجماعة لم تختص بها "مؤسسة" تدخل فى تناقض ومن ثم فرض العقيدة , والتى تتحول عندئذ من عقيدة مقبولة إلى عقيدة مفروضة , غياب الفرض يعنى الحرية , ولكنه

يعنى أيضا غياب الحاجة إلى الحرية كحق , وهذا ماميز المرحلة الأولى من الإسلام: غياب المؤسسة الدينية , مما يعنى غياب الفرض , وميز المسيحية قبل صيرورتها دين الدولة الرومانية وتحول الكنيسة إلى سلطة زمنية وروحية , صحيح المسيحيون الأوائل تعرضوا للإضطهاد , لكن تحولها إلى مؤسسة سياسية منع الإتفاق , لقد تحولت بإعتناق الإمبراطور الرومانى لها من مضطهد إلى مضطهد , مما لم يغير فى الواقع شيئا , تحرر المسيحية ليس عبر إتفاق يقر بحرية العقيدة ولكن عبر فرض يمنع الحرية وصل ذروته فى محاكم التفتيش .

هذا الفرض الذى تمثل فى هيمنة الكنيسة وجبروتها هو الذى قاد إلى مقاومة الكنيسة وإسقاط هيمنتها , لكن هذه المقاومة لم تؤد إلى فرض جديد , لقد أدرك الغربيون أن أى فرض لا يختلف عن غيره مهما كانت بواعثه وأهدافه : أمامهم الحروب الدينية , محاكم التفتيش , المحارق , الإضطهاد المتبادل ليقنعهم بذلك , عندئذ تجاوز هذه العضلة جرى فى الإقرار بحق حرية العقيدة حتى للكنيسة عدوتها اللدود ! الإقرار بالحق بديلا عن الفرض والإقتال .

المسلمون الأول أيضا اضطهدوا , وخاضوا معارك من أجل عقيدتهم فى وضعية إجتماعية لاتسمح بالإتفاق , تقوم على القمع والفرض فى مواجهتهم , لو لم يقاتل المشركون المسلمين ؟ لو ترك المسلمون وشأنهم أحرارا فى عقيدتهم , لو لم يمنع عن الإسلام من يريد الإسلام ؟ هل كان المسلمون يلجأون إلى القتال ؟ لأعتقد , الفترة الأولى من الإسلام كانت الدعوة سلمية , الإقناع بالحجة , بالموعظة الحسنة , المجادلة بالتى هى أحسن , لقد إستل المسلمون سيوفهم وركبوا سهوات خيولهم دفاعا ليس فقط عن عقيدتهم بل أيضا عن حياتهم , ولتحييد أعدائهم حتى إستقر للمسلمين الأمر .

لكن هذه الغلبة لم تقد إلى ماقاد إليه إنتصار الكنيسة , لقد وقف المهزومون أعداء المسلمين يرتعدون فى إنتظار حكم فاتح مكة , فكان : إذهبوا فأنتم الطلقاء.

إن الإسلام يرفض أيديولوجيا التحول إلى مؤسسة , عندئذ إنتفى عامل
الفرض , حرية العقيدة فى الإسلام ليست فقط مبدأ أيديولوجى بل أيضا ممارسة
مكنتها عدم وجود مؤسسة دينية ويشهد عليها بقاء الأديان الأخرى محترمة فى
ديار المسلمين , عندئذ لم تظهر الحاجة إلى حق حرية العقيدة , ذلك لأن حرية
العقيدة واقع ليس له نقيض .

ألا نستغرب أن تتمتع الأديان الأخرى بهذه الحرية فى ديار الإسلام ويحرم
منها المسلمون بعضهم بعضا ..

هذا الحق بدأ الشعور بالحاجة إليه وضرورة الاتفاق عليه عندما بدأت
محاولات تحويل تصور للدين إلى مؤسسة إلى سلطة , مما يعنى الفرض والذى
يدخل فى تناقض مع الحرية .. هذا التناقض الحرية والفرض لا يحل إلا بالاتفاق
بالإقرار بحق حرية الاعتقاد .

- أو أن العقيدة تكون متماهية فى الجماعة متغلغلة الشعور متعمقة فى
اللاشعور .. إنه الإيمان .. عندئذ لا يشعر الإنسان بحاجة إلى حرية العقيدة ولا بحاجة
إلى حق حرية العقيدة .. إنه مسلم إيمانا وليس خوفا .

- أو أن يجرى الفصل بدقة بين حرية الاعتقاد وبين السلوك , إعتقد
ماشئت , لك مطلق الحرية , ولكن تمارس ماشاء لك الآخرون .. الجماعة .

صحيح لانجهل أن ثمة صعوبات حمة إذا مارس كل إنسان وفق معتقداته ,
إنه السقوط فى الغوغائية فى الحالة الطبيعية , حيث تغيب المعايير , وتنتفى
المقاييس , وتنهال القيم , مما يرتب الصراع والإقتال , خاصة عندما يصير الوسط
أضيق من أن يحتمل مثل هذا , كما هو الحال فى مدن اليوم , وتكون الضرورة
ملحة إلى التمييز بين الاعتقاد والسلوك : ان لانعتقد فى حرمة الملكية الخاصة هذا
يخصك , ولكن عليك مع ذلك إحترام الملكية ممارسة المعتقد الخاص حينئذ إذا
مورس يصير سرقة !

هذا يبدو منطقيًا : إذ لو مارس كل إنسان وفق معتقداته الخاصة لعمت الفوضى وحل الخراب وتفكك المجتمع , حيث تستباح الحرمات وتهدر الكرامة , وتسلب الممتلكات , مما يعنى ضرورة أن حرية العقيدة فيما لايمس الآخرين , وأن لالتحول إلى ممارسة إلا إذا جرى الإتفاق عليها وإقرارها والذي يتوجب النظام السياسى والإجتماعى .

ولكن كما رأينا , حرية العقيدة فى مستواها الخاص ليست فى حاجة إلى إقرار ولاتفاقٍ ولاتستوجب حقًا , فما جدوى هذه الحرية المعطلة ؟

إن حرية العقيدة تعنى أن يكون بإمكانك نشرها والدعوة لها والإقتناع بها , ولهذا ترتبط إرتباطًا وثيقًا بحرية التعبير , وهذا شرط ضرورى لحرية الإتفاق , إن من حق من لا يؤمن بالملكية الرأسمالية أن يدعوا لعقيدته وينشرها , وبدون هذا كيف يكون الإتفاق والإقرار وهما شرطى التحول إلى سلوك , ولهذا فإن الإقرار والإتفاق ينبغى أن يكونا مشاركة من الجميع , حضور الجميع , هذا الحضور والمشاركة ليست مجدية ما لم تؤسس على حرية العقيدة وحرية التعبير .

إن أى غياب فى هذه الأسس : الحضور , المشاركة , حرية العقيدة , حرية التعبير , يطعن فى شرعية النظام الذى يحول بالضرورة بين حرية الإعتقاد والسلوك وفقا لها , فلا يبقى إلا النظام المؤسس على غياب الناس وعلى القهر .

كما أن الإتفاق والإقرار لايمكن أن يكون نتاج تغلب طبقة أو فئة أو حزب , هذه ترتب ليس الإتفاق ولكن الفرض والقهر وتحول الدولة إلى طغيان ونفى الحقوق !

ولهذا فإن الديمقراطية المباشرة وحدها تمثل النفى الكامل والتجاوز التام للحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية , إنها عقلانية كاملة , فإذا لم نصل إليها بعد فإن ذلك يعنى أننا لانزال نعانى آثار الحالة الطبيعية .. الذئاب لايقودها إلا ذئب والمجتمع الطبيعى أو الفاشل فى التحول يتطلب الدكتاتور .

إن التقدم الأخلاقي الإنسانى المتمثل فى حق الحياة , والحق السياسى , والمساواة , والعدالة .. يجعلنا نعتقد أن الإنسان قادر على الحياة معا وبدون الحاجة إلى سلطان مطلق ودون السقوط فى الحالة الطبيعية , وإن بإمكانه تأسيس نظامه السياسى والإجتماعى والإقتصادى الذى فيه تتحول هذه الحقوق , وغيرها , من أخلاقية إلى قانونية .

أليس لنا بعد هذا أن نسخر من عبثية فرض الحقوق عبر تدخلات - أحيانا عسكرية - على المجتمعات الأخرى , بينما نظام الغرب نفسه فى الداخل والخارج ليس فقط عائقا أمام هذه الحقوق بل مصدر نقائصها , إن تعميم الحقوق لايعنى الخارج فقط , بل الداخل قبل الخارج , لكن هذا يستلزم تغيير النظام السياسى والإجتماعى فى الغرب : إن الغرب حاليا فى موقف متناقض إن لم يكن سينيك (كلبى) .

الحقوق لايفرض لأنها نتاج تطور تاريخى , وليس طبيعى , ونتاج إتفاق يجب أن يكون حرا وإلا تهاوى أساس الحقوق , والإتفاق يعنى نظام سياسى وإجتماعى والذى ليس من الممكن فرضه لامن الداخل ولامن الخارج دون نفى الحقوق نفسها .

هوامش ...

- (1) المعجم الفنى والنقدى للفلسفة . ص 253 .
- (2) روسو أميل مجلد 4 ص 588 .
- (3) مين دى بيران عن تاريخ الفلسفة - بريير . ص 546 .
- (4) اسبينوزا بحث لاهوتى سياسى ص 615 .
- (5) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 57 .
- (6) المعجم الفنى والنقدى للفلسفة ص 253 .
- (7) إرث الثورة الفرنسية ص 257 .
- (8) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 25 .
- (9) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 202 .
- (10) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 202 .
- (11) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 589 .
- (12) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 246 .
- (13) هذه الفكرة منتشرة فى كتابه - روح الثورات والثورة الفرنسية .
- (14) المعجم الفنى والنقدى للفلسفة ص 253 .
- (15) هنرى باتيغول فلسفة القانون ص 96 .
- (16) إرث الثورة الفرنسية ص 288 .
- (17) هنرى باتيغول فلسفة القانون ص 53 .
- (18) إرث الثورة الفرنسية ص 286 .
- (19) المعجم الفنى والنقدى للفلسفة ص 253 .
- (19) إرث الثورة الفرنسية ص 286 .
- (20) حروب هندية ص 22 .

مجلس
يوسف
الدورى

(21) مقترحات التوصية الغربية فى مؤتمر السكان والتنمية - القاهرة -

سبتمبر 1994 .

(22) هنرى باتيغول فلسفة القانون ص 87 .

(23) أنظر لوك مبحث فى الحكومة المدنية .

(24) اسبينوزا الرسالة اللاهوتية السياسية ص 16 .

(25) نفس المرجع السابق .

(26) نفس المرجع السابق .

(27) نفس المرجع السابق .

(28) نفس المرجع السابق .

(29) نفس المرجع السابق .

(30) هنرى باتيغول فلسفة القانون ص 19 .

المراجع ...

- 1- هنرى باتيفول فلسفة القانون
15-ص 96 17-ص 53 22-ص 87 30-ص 19
- 2- اسبينوزا الرسالة اللاهوتية السياسية
4-ص 616 أعمال كاملة 24- 25- 26- 27- 28- 29-ص 16 .
- 3- لوك مبحث فى الحكومة المدنية
23
- 4- رم اوتيلى - وى واشيرون حروب هندية
20-ص 22
- 5- فرانسوا فوريه وآخرون إرث الثورة الفرنسية
7-ص 257 16-ص 288 18-ص 286 19-ص 286 .
- 6- لالاند المعجم النقدي والفنى للفلسفة
1-ص 253 6- 14- 18 نفس الصفحة .
- 7- قوستاف لوبون روح الثورات والثورة الفرنسية
13- مجمل الكتاب .
- 8- ج م بزنيير تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة
5-ص 57 8-ص 25 9-ص 202 10-ص 202 11-ص 589
- 12-ص 246 .
- 9- اميل بريير تاريخ الفلسفة
3-ص 546 .
- 10- روسو أميل
2-ص 588 مجلد 4 .

مكتبة
الجامعة
الاسلامية

11- مقترحات التوصية الغربية فى مؤتمر السكان والتنمية / القاهرة -

سبتمبر 1994

- 21

المحتويات

- موقف (1) اليهودية دين أم قومية؟.....5
- موقف (2) الغلاء .. التضخم .. عودة الإستعمار.....17
- موقف (3) الثورة الفرنسية 178933
- موقف (4) ثورة الكومون 187163
- موقف (5) الثورة الروسية .. البلشفية 1917103
- موقف (6) الصين من الإمبراطورية إلى الجمهورية.....123
- موقف (7) نقد الحقوق الطبيعية.....141
-
-
-



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
سرت - الجاهلية العظمى